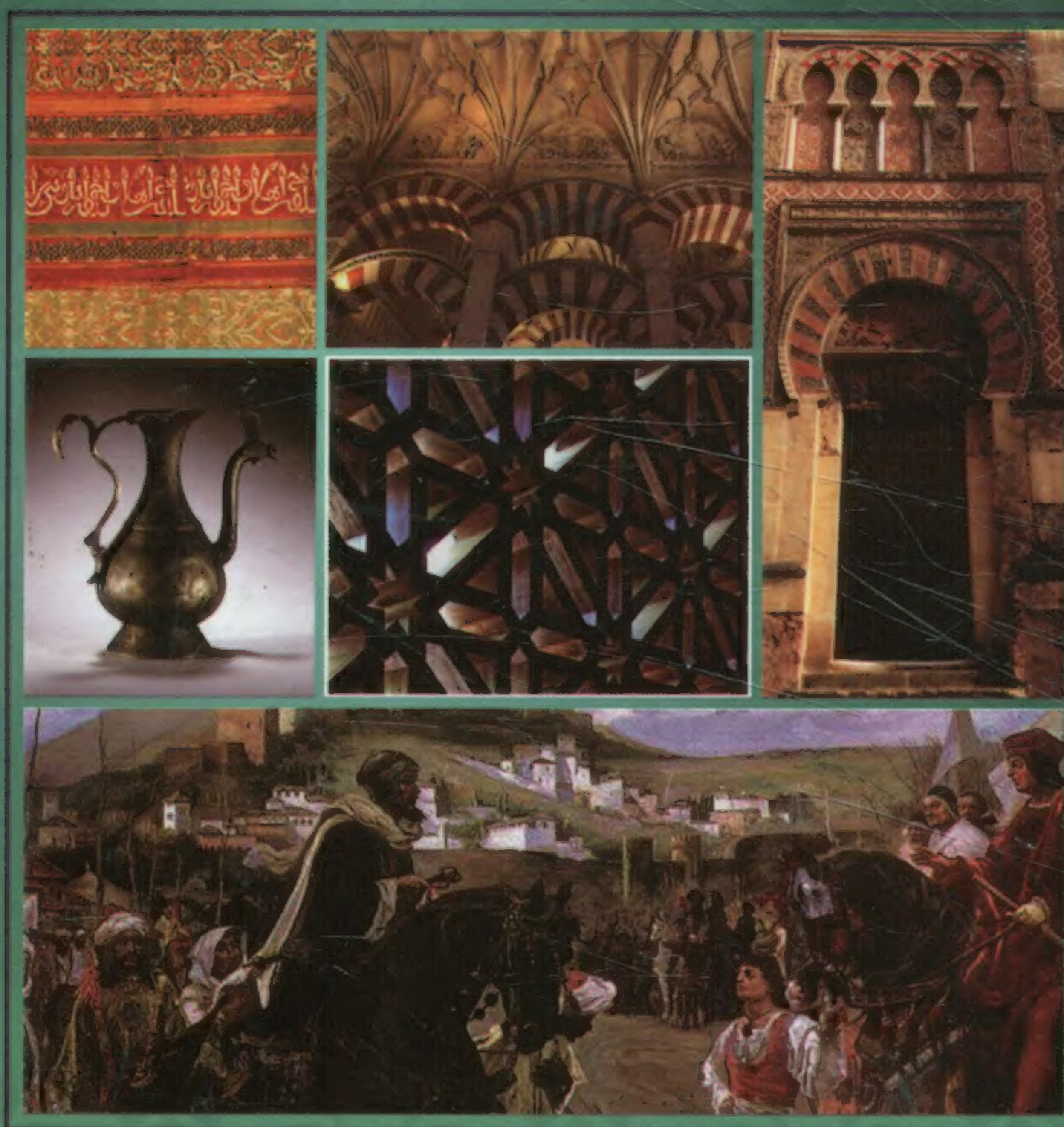


العصر الأندلسي

عصر النهضة في الأندلس

الحياة الاقتصادية في إشبانيا الإسلامية



البروفيسور / محمد حسن العيدير وس

أستاذ التاريخ والعلاقات الدولية - رئيس مركز العيدير وس للدراسات والاستشارات

دار العيروس للكتاب الحديث
موسوعة أسبانيا الإسلامية

العصر الأندلسي

عصر النهضة في الأندلس

الحياة الاقتصادية في إسبانيا الإسلامية

البروفيسور / محمد حسن العيروس
أستاذ التاريخ والعلاقات الدولية -
رئيس مركز العيروس للدراسات والاستشارات

دار الكتاب الحديث

العبدروس ، محمد حسن .	
موسوعة أسبانيا الإسلامية/ محمد حسن العبدروس	
ط 1 . - القاهرة: دار الكتاب الحديث ، 2011	
216 ص ؛ 24 سم .	
تدمك 2 449 350 977 978	
1- الأندلس - تاريخ - حياة اقتصادية - موسوعات .	
أ- العنوان.	
953.071203	

رقم الإيداع 2011/ 21012

حقوق الطبع محفوظة

1433 هـ / 2012 م

دار الكتاب الحديث

www.dkhbooks.com

94 شارع عباس العقاد - مدينة نصر - القاهرة ص ب 7579 للبريدي 11762 هاتف رقم : 22752990 (00 202) فاكس رقم : 22752992 (00 202) بريد إلكتروني : dkh_cairo@yahoo.com	القاهرة
شارع الهلالي ، برج الصديق ص ب : 22754 - 13088 للصفاء هاتف رقم 2460634 (00 965) فاكس رقم : 2460628 (00 965) بريد إلكتروني : ktbhades@ncc.moc.kw	الكويت
B. P. No 061 - Draria Wilaya d'Alger- Lot C no 34 - Draria Tel&Fax(21)353055 Tel(21)354105 E-mail dk.hadith@yahoo.fr	الجزائر

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿انْفِرُوا خِفَافًا وَثِقَالًا وَجَاهِدُوا بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ذَلِكَ خَيْرٌ لَّكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ (٤١)﴾ [التوبة]. ﴿يُخَرِّبُونَ بُيُوتَهُمْ بِأَيْدِيهِمْ وَأَيْدِي الْمُؤْمِنِينَ فَاعْتَبِرُوا يَا أُولِيَ الْأَبْصَارِ (٢)﴾ [الحشر]. ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّى يُغَيِّرُوا مَا بِأَنْفُسِهِمْ (١١)﴾ [الرعد]. ﴿وَتِلْكَ الْأَيَّامُ نُدَاوِلُهَا بَيْنَ النَّاسِ (١٤٠)﴾ [آل عمران]. ﴿وَإِنْ تَوَلَّوْا يَسْتَبَدِلْ قَوْمًا غَيْرَكُمْ ثُمَّ لَا يَكُونُوا أَمْثَالَكُمْ (٣٨)﴾ [محمد]. ﴿قُلِ اللَّهُمَّ مَالِكَ الْمُلْكِ تُؤْتِي الْمُلْكَ مَنْ تَشَاءُ وَتَنْزِعُ الْمُلْكَ مِمَّنْ تَشَاءُ وَتُعِزُّ مَنْ تَشَاءُ وَتُذِلُّ مَنْ تَشَاءُ بِيَدِكَ الْخَيْرُ إِنَّكَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ (٢٦)﴾ [آل عمران]. ﴿وَلَنْ تَرْضَى عَنْكَ الْيَهُودُ وَلَا النَّصَارَى حَتَّى تَتَّبِعَ مِلَّتَهُمْ (١٢٠)﴾ [البقرة]. ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ (١٤٤)﴾ [النساء].

إهداء

إلى كل من دافع عن أرض الإسلام والمسلمين في وجه الأعداء الطامعين والمحتلين لأراضيها... إلى الذين قاوموا وكافحوا وقدموا أرواحهم في سبيل الله وفي سبيل الإسلام والمسلمين ضد الاستعمار المسيحي البريطاني والفرنسي والإسباني والأمريكي. إلى الأتراك العثمانيين الذين أوقفوا الزحف المسيحي الصليبي لديار المسلمين أكثر من ستة قرون. وإلى الذين جاهدوا واستشهدوا وسقطوا جرحى دفاعاً عن كرامة الإسلام والمسلمين. وإلى كل من يدافع عن الأمة الإسلامية خير أمة أخرجت للناس بكل الوسائل المتاحة سواء بالسلاح أو بالقلم أو بالدعوة الحسنة حاضراً ومستقبلاً.

واهداء إلى والدي المرحوم السيد الشريف/

حسن أحمد علوي العيدروس

والذي علمني بأن كرامة الأمة الإسلامية والإسلام هي أغلى ما في الإنسان، ويدونها لا وجود للإنسان وللحياة الكريمة.

أطلب من الله سبحانه وتعالى أن يطيب ثراه

ويغمده الجنة إن شاء الله..

الفاتحة

إلى أرواح شهداء الإسلام والمسلمين الذين سقطوا دفاعاً عن الإسلام والمسلمين من عهد الدولة الإسلامية الأولى في عهد الرسول والخلافة الراشدة والأموية والعباسية والفاطمية والعثمانية حتى اليوم والغد وإلى يوم الدين»

رسالة الإسلام والسلام

مقدمة

من أجل الحوار السليم والسلام بين المسلمين والمسيحيين في العالم والتعايش السلمي بين الأديان، وليعرف الأوروبيون والغربيون المسيحيون كيف كان لمسلمي صقلية وإسبانيا والدولة العثمانية روح التسامح وحرية التعبير وممارسة المذاهب الدينية لغير المسلمين في ظل الحكم الإسلامي، وكيف يعامل الأوروبيون الذين يدعون حقوق الإنسان وحرية الأديان للأقلية المسلمة في أوروبا؟ فكيف سبقهم المسلمون إلى ذلك قبل عدة قرون، في الوقت الذي تعاني الأقلية الإسلامية من اضطهاد في ممارسة المعتقد الخاص بهم، وحرية اختيار الملابس وممارسة الشعائر الدينية. إلى كل المسلمين ليعرفوا، كيف كان أجدادهم بناء حضارة وقدموا للبشرية أروع النظم والحياة الإنسانية في أوروبا في العصور الوسطى، وكيف ساهموا في إثراء وتطور العالم الإنساني. أين هم الآن من ذلك؟! لماذا أصبحوا متلقين بعدما كانوا ملقنين؟ لأصبحوا يأخذون من كل شيء إيجابى وسلبى دون تمييز بعدما كانوا يعطوا أعظم القيم العليا الإنسانية والعلمية إلى العالم. وليعرف العالم المذابح ضد الإنسان والإنسانية والتطهير العرقي، وجرائم حرب الإبادة البشرية والإرهاب المنظم للدولة الذي ارتكبه المسيحيون في إسبانيا وصقلية وجنوب إيطاليا والحروب الصليبية في سواحل سوريا ولبنان وفلسطين والرها وأنطاكية وبلغاريا والبوسنة وكوسوفو وصربا وشاتيلا وجسر الباشا وتل الزعتر والشيشان وأبخازيا وجزيرة القرم والعراق وأفغانستان ضد المسلمين، وكيف عامل المسلمون المسيحيين في

إسبانيا وصقلية والدولة العثمانية، وكيف يعاملون في سوريا ومصر ولبنان وإندونيسيا ونيجيريا وغيرها من الدول الإسلامية. هناك فرق كبير بين التسامح لدى المسلمين والإسلام وغيرهم.

الحمد لله والصلاة والسلام على هادي البشرية من الضلال والشرك إلى الهدى والهداية سيدنا وحبيبنا وشفيعنا محمد رسول الله والصلاة والسلام على آل بيته الطاهرين.

سادت حضارات ثم بادت، نشوء وارتقاء ثم السقوط، تلك هي الظاهرة التاريخية التي تتكرر في عالم الإنسان الذي يحاول فهمها أو يفهمها، وإن فهمها ينساها أو يتناساها، في حين أن أمة الإسلام هي أمة التوحيد الوحيدة في العالم منذ خلق البشرية حتى اليوم وإلى أن يرثها الله، ومنهجها القرآن الكريم والسنة النبوية إلى يوم الدين، من تعلق بها نجا ومن تركها سقط وضاع وانتهى. ومن هنا يرتبط تفوق الإسلام وسيادة وعالمية الأمة الإسلامية بمدى تمسكها وتعلقها بهذا المنهج وهذه الرسالة البشرية التي أنزلها الله على الأمة الإسلامية عن طريق رسوله محمد ﷺ. يرتبط تكالب الأمم المشركة بالله وأعداء الإسلام والمسلمين من الصليبيين المسيحيين بابتعاد المسلمين عن منهج الإسلام وتخليهم عن رسالة الجهاد والحفاظ على رسالة الإسلام وعقيدته وقيمه الإنسانية العالمية الخالدة وما مدى تطبيقه والحفاظ عليه. ومن هنا كان تفوق الحضارة الإسلامية في إسبانيا، وعندما ابتعد المسلمون عنها، ابتعد الله عنهم فسقطوا وانتهى ملكهم، وعندما طلب المسلمون العون والمساعدة من المشركين المسيحيين في إسبانيا ضد إخوانهم تركهم الله. وهذا ما أدى إلى ارتفاع قوة المسيحيين الصليبية بقيادة بابا الفاتيكان الذي أعلن الحرب الصليبية المسيحية على مسلمي إسبانيا قبل المشرق الإسلامي في سواحل الشام، وبذلك توافد آلاف المسيحيين من مختلف أنحاء أوروبا لقتل المسلمين في إسبانيا مما

أدى إلى سقوط آخر معاقلها في غرناطة ولم ينتهِ إلى هذه الحدود وإنما امتد إلى احتلال المغرب العربي حتى ليبيا.

هنا أرسل الله عباده المجاهدين من الأتراك العثمانيين الذين قاموا بطرد الصليبيين المسيحيين والحفاظ على المغرب العربي والمساعدة في إجلاء المسلمين من إسبانيا. ولا ننسى ما قام به المسيحيون من التطهير العرقي والمذابح الجماعية ضد المسلمين في إسبانيا وحرقتهم وهم أحياء في احتفالات الإبادة الجماعية التي لم يشهد لها التاريخ البشري مثيل حتى قيام الأوروبيين المسيحيين الصرب بجرائم الإبادة البشرية والتطهير العرقي ضد المسلمين في البوسنة، أمام أنظار أوروبا والغرب المسيحي الذي يدعي الحضارة وحرية الإنسان، بل قام الجيش الهولندي من قوات حفظ السلام بمساعدة الصرب في جرائمهم.

وفي الختام آخر دعوانا أن الحمد لله، وأن الأرض يرثها لعباده الصالحين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد ﷺ، وعلى آل بيته الطاهرين،،

البروفيسور الدكتور محمد حسن العيدروس

أستاذ التاريخ والعلاقات الدولية

الحياة الاقتصادية في إسبانيا الإسلامية

لما فتح المسلمون شبه الجزيرة، فرضت الضرائب على أساس المساواة بين الناس دون تمييز بين طبقة وأخرى، وكان خراج الأراضي الزراعية والجزية على أهل الذمة وأخماس الغنائم هي الموارد الرئيسية للدخل، وقد قام «يوسف الفهري» بتقسيم إسبانيا الإسلامية إلى خمس ولايات وفرض على كل ولاية أن تقدم ثلث دخلها ورفع الجزية عمن توفوا من النصارى ومنحت الحكومة اهتمامًا كبيرًا للزراعة، وقد نجحت زراعة المسلمين بفضل التغيرات التي أدخلوها على نظام ملكية الأراضي، وتنظيم عملية الري في إسبانيا الإسلامية والعناية بالحدائق والمتنزهات وجلب المياه لها من الجبال. وقد تنوعت الأراضي في الأندلس بين أراضي خراجية للدولة، وأراضي أحباس تتبع ولاية الأحباس (الأوقاف) ويشرف عليها قاض، وأراضي إقطاع بمعنى أن جيوش إسبانيا الإسلامية كانت تتكون من قبائل العرب والبربر التي كانت تقيم في المدن والقرى على أساس إقطاعها أراضيها، واستمر هذا النظام معمولاً به حتى آخر عهد «المنصور بن أبي عامر» وإن ظل الإقطاع سائدًا في مناطق الثغر الأعلى خاصة. بالإضافة إلى هذا وجدت الملكيات الخاصة التي كانت تأتي عن طريق الوراثة أو الهبة أو الشراء. أما المحاصيل الزراعية فأبرزها: التمور والحبوب بأنواعها والفواكه والزيتون وقصب السكر والموز والعنب والتفاح والرمان والبرتقال ومحاصيل أخرى مثل: القطن والكتان والتوت ونبات الحلفاء، وقد جلبت بعض هذه المحاصيل من المشرق وأدخلت تحسينات على ما كان قائمًا منها زمن الرومان. كذلك اهتمت الإدارة الإسبانية الإسلامية بالرعي وتربية الماشية، وعنيت بتربية البغال باعتبارها الوسيلة المثلى للنقل، والخيول والإبل والغنم والثيران والأبقار، ومما يعكس الاهتمام بالخيول وتربيتها أنه كانت هناك خطة تسمى خطة الخيل يشرف عليها صاحب الخيل،

وعرفت الأندلس أيضاً مهنة صيد السمك في السواحل الغربية والشرقية والجنوبية وفي الأنهار الداخلية، ولهذا ازدهرت تجارة السمك في إسبانيا الإسلامية. وعرف مجتمع إسبانيا الإسلامية الصناعة، وراجت فيه صناعة الحدادة والصباغة وحياسة المنسوجات والصباغة، والصناعات الجلدية والخشبية، وصناعة الورق والسفن والأسلحة والسكة والأثاث والفخار والآلات الموسيقية وصناعة ألوان معينة من الطعام كالخبز واستخراج الزيت من الزيتون، وصناعة السلال والشمع والزجاج، كما وجد أصحاب الحرف مثل: الفرانين والخياطين والنجارين والبائنين والعطارين والجزارين والحبالين إلخ، وكان على رأس كل فرقة زعيم يسمى العريف أو الأمين يرتب أمورها وينظم العاملين فيها درجات حسب مستوى إجادتهم. ومن الطبيعي أن يكون في إسبانيا الإسلامية نشاط تجاري، وعناية بالأسواق التجارية، فقد كان في كل مدينة سوق رئيسي يتألف من عدد من الأسواق، وكل طائفة من التجار تتخذ لها مكاناً يجلسون فيه متجاورين، وكانت هناك أسواق للحيوانات وأخرى للنخاسة... إلخ، وقد اهتمت الدولة بإقامة شبكة من الطرق البرية والنهرية الداخلية تربط المدن بعضها ببعض لخدمة التجارة. وتعامل التجار مع بعضهم عن طريق تبادل السلع، وأحياناً عن طريق استخدام العملة، كما كانت الصكوك والسفاتيح أو الحوالات من الوسائل الشائعة الاستخدام في إسبانيا الإسلامية، وكانت السمسرة من أساليب التعامل الرائجة في الأسواق، قام بها اليهود في الغالب، كما كانت وحدات الكيل والميزان من أهم وسائل التعامل التجاري، وكان يشرف عليها صاحب السوق، يتفقد العمل في الأسواق يعاونه مجموعة من الموظفين لمعرفة مدى التزامهم بالطرق المشروعة بيعاً وشراءً. وعرفت إسبانيا الإسلامية التجارة الخارجية التي تقوم على الصادرات والواردات، فقامت بتصدير التين إلى بعض بلاد المشرق وإلى الهند

والصين، والقطن إلى بلاد الشمال الإفريقي، وصدرت الزيت إليها وإلى الدويلات النصرانية في الشمال ومن صادرات إسبانيا الإسلامية الحرير ومواد الصباغة وأنواع معينة من المنسوجات والعنبر والطيب وبعض المعادن وبعض الحيوانات. أما واردات إسبانيا الإسلامية فقد تركزت على الأشياء الثمينة والتحف النادرة وبعض المنسوجات الشرقية والصمغ والمواد الغذائية وأهمها القمح. كما استوردت التمور والفستق والذهب، وكان التعامل مع المغرب خاصة يتم بحرية تامة بصرف النظر عن الاختلافات المذهبية أو السياسية أحياناً، كما كانت العلاقات وثيقة بين إسبانيا الإسلامية وبين بلاد المشرق الإسلامي، وتمت إقامة طرق برية وأخرى بحرية لربط إسبانيا الإسلامية بالعالم الخارجي، وكانت الضرائب تجبى من التجارة الداخلية والخارجية⁽¹⁾.

موقع إسبانيا الإسلامية ومناخها،

وصف كثير من المؤرخين والجغرافيين والرحالة بلاد إسبانيا الإسلامية بأوصاف كثيرة من نواحي شتى. فقد ذكر الرازي - وهو أحد مؤرخي إسبانيا الإسلامية المتقدمين (ت 344 هـ) - «أن إسبانيا الإسلامية تقع في الإقليم الرابع من الأقاليم السبعة التي هي ربع معمر الدنيا. فهي موسطة البلدان، كريمة البقعة بطبع الخلقة، طيبة التربة، مخصبة القاعة، منسجة العيون الثراء، متفجرة الأنهار الغزار، قليلة الهوام ذوات السموم، معتدلة الهواء أكثر الأزمان، لا تزيد قيظها زيادة منكرة تضر بالأبدان، وكذا سائر فصولها في أعم سنيها تأتي على قدر من الاعتدال، وتوسط الحال». وأنها على شكل مثلث يعتمد على ثلاثة أركان الأول عند قادس، والثاني ما بين أربونة وبرديل شرقاً، والثالث ما بين الشمال والغرب من إقليم جليقية.

(1) عبد الله جمال الدين، المرجع السابق، ص 88.

قال عنها ابن حوقل الرحالة الشيعي الذي زارها في القرن الرابع الهجري: «وأما إسبانيا الإسلامية فجزيرة كبيرة طولها دون الشهر في عرض نيف وعشرين مرحلة، تغلب عليها المياه الجارية، والشجر والثمر، والرخص والسعة في الأحوال، من الرقيق الفاخر والخصب الظاهر، إلى أسباب التملك الفاشية فيها، ولما هي به من أسباب رغد العيش وسعته وكثرته، يملك ذلك منهم مهنيهم وأرباب صنائعهم لقلة مئونتهم وصلاح معاشهم وبلادهم». وقال أبو عبيد البكري (ت 487 هـ) - الذي يعتبر من أوائل الجغرافيين الذين أنجبهم بلاد إسبانيا الإسلامية: - «الأندلس شامية في طيبها وهوائها، يمانية في اعتدالها واستوائها، هندية في عطرها وزكائها، أهوازية في عظيم جبايتها، صينية في جواهر معادنها، عدنية في منافع سواحلها». وقال لسان الدين بن الخطيب: «خص الله بلاد الأندلس من الربيع وغدق السقيا، ولذاذة الأقوات، وفراة الحيوان، ودرور الفواكه، وكثرة المياه، وتبحر العمران، وجودة اللباس، وشرف الآنية، وكثرة السلاح، وصحة الهواء، وابيضاض ألوان الإنسان، ونبل الأذهان وفنون الصنائع، وشهامة الطباع، ونفوذ الإدراك، وأحكام التمدن والاعتماد بما حرمه الكثير من الأقطار. وذكر أبو بكر بن عبد الحكم المعروف بابن النظام: أن الأندلس عند علماء أهله أندلسان: فالأندلس الشرقي ما صبت أوديته إلى البحر الرومي ما صبت أوديته إلى البحر الكبير المعروف بالبحر المحيط (المحيط الأطلسي). ويضيف البعض إلى هذا التقسيم قسما ثالثا هو وسط إسبانيا الإسلامية الذي يضم من المدن قرطبة وطليطلة وجيان والمرية ومالقة وغرناطة. أما شرق إسبانيا الإسلامية فتقع فيه من المدن الكبرى مرسية وبلنسية ودانية وسرقسطة، وأما غرب الأندلس فتقع فيه إشبيلية وماردة وأشبونة (لشبونة).

إسبانيا الإسلامية عبارة عن شبه جزيرة تقع في الجنوب الغربي من أوروبا، تحيط بها المياه من كل جوانبها ما عدا الجانب الشمالي الشرقي حيث تفصلها جبال البرتات - أي المنافذ - (البيرينية - البرانس) عن فرنسا. ويبلغ طولها نحو ألف ومائة ميل، وعرضها نحو ستمائة ميل. وتتألف من هضبة كبرى تسمى (مسيثا) تشغل جزءاً كبيراً من مساحتها، ومجموعة من السلاسل الجبلية التي تطوقها، ومن أشهرها في الجنوب جبال (سيرامورينا) أي سلسلة الجبال الحمراء، ومن أهم جبال هذه السلسلة جبل قرطبة المعروف عند المؤرخين العرب باسم (جبل العروس). وتفصل هذه الجبال بين الهضبة الكبرى والسهل الجنوبي الكبير المنبسط حتى أقصى الجنوب. وترتفع في السهل الجنوبي سلسلة جبال أخرى تسمى (سيرانيغادا) أي سلسلة الجبال الثلجية، وتمتد في شرق الهضبة الكبرى سلسلة جبال أخرى هي الجبال الأيبيرية، وتفصل هذه السلسلة بين الهضبة وبين السهل الشرقي المنبسط حتى ساحل البحر المتوسط. وفي شمال الهضبة تمتد جبال أخرى هي جبال (كانتا برسيا) أو القنطيرية كما تعرف في المصادر العربية. وتلي هذه الجبال من الشمال بعض الأقاليم السهلية الضيقة، ثم تنحدر الهضبة ناحية الغرب حتى تنتهي إلى السهل الغربي الكبير. وتجري في إسبانيا الإسلامية عدة أنهار أهمها نهر الوادي الكبير - الذي لا يزال معروفاً بهذا الاسم في إسبانيا حتى اليوم مع شيء من التحريف حيث يسميه الإسبان: (جواد الكبير Guad Quivir) ويروي أراضي السهل الجنوبي ويمر بقرطبة وإشبيلية ويصب غرباً في المحيط الأطلسي، ونهر التاجة ويسميه الإسبان التاخة، ويمر بوسط الهضبة الكبرى، وعليه تقع مدينة طليطلة، ونهر دويرة في الشمال منها ويطلق عليه الإسبان اسم دور، وينحدر نحو الغرب ويصب في المحيط الأطلسي.

وهناك أنهار أخرى تصب في البحر المتوسط، ومنها نهر إبرة الذي تقع عليه مدينة سرقسطة، ونهر شقر الذي يسميه الإسبان - خوكر - وعليه تقع جزيرة شقر التي كانت مصدر إلهام للكثير من الشعراء. ونهر سجورا أو شقورة الذي يخترق مدينة مرسية، ويروي قسماً كبيراً من أراضي شرق إسبانيا الإسلامية. وهناك أنهار أخرى صغيرة، وعيون وآبار كثيرة اعتمدت عليها الزراعة إلى جانب مياه الأمطار والثلوج التي تعتمد عليها الزراعة أساساً في منطقة الهضبة الوسطى. وهكذا نرى أن طبيعة إسبانيا الإسلامية ليست واحدة، وإنما هي مكونة من سهول وهضاب وجبال وأودية، ففيها المناطق الخصبة، والمناطق الجبلية القاحلة، وليس كما صورها الكثير من الشعراء على أنها جنة ليس فيها لا السهول الخضراء، والحقول الخصبة، والحدائق الغناء. ونظراً لأن المسلمين قد نزلوا بالمناطق الخصبة وأقاموا فيها وتركوا المناطق الشمالية الجبلية التي تقع ضمن الهضبة الكبرى، وأصبحت هي مركز المقاومة الإسبانية المسيحية ضد المسلمين لاسترداد البلاد شيئاً فشيئاً. فقد تصور الكثيرون أن الأندلس عبارة عن جنات وارفة ومياه غزيرة وبساتين مثمرة كما يقول الشاعر إسبانيا الإسلامية ابن خفاجة الهواري (450 - 533 هـ) الذي عاش في عهد المرابطين: ولقب بالجنان لكثرة وصفه للرياض والبساتين. ومن هنا نتبين أن إسبانيا الإسلامية مختلفة الطبيعة والمناخ من إقليم لآخر نظراً لاتساعها الكبير، وقد أدى هذا الاختلاف إلى التنوع في حاصلاتها الزراعية⁽¹⁾.

الزراعة:

كان المسلمون عند فتحهم لبلد من البلاد صلحاً يتركون الأرض بأيدي أهلها في مقابل أداء الخراج عنها، وذلك حتى يتفرغوا لمواصلة فتوحاتهم لنشر

(1) د. حسين يوسف، المرجع السابق، ص 239.

الإسلام، أما إذا فتحوها عنوة وعدل القائد أو الخليفة عن تقسيمها على المحاربين، ووقفها على مصالح المسلمين، فيؤخذ عنها الخراج أيضاً. أما إذا قسمت الأرض بين المحاربين المسلمين، فإنها تعتبر أرضاً عشرية، ولا يوضع عليها الخراج. وعندما فتح المسلمون الأندلس قضوا على النظام الذي كان سائداً في عصر القوط حيث كانت الأراضي في يد عدد قليل من الأشراف والنبلاء ورجال الكنيسة، بينما كان سائر السكان من المزارعين بمثابة الأبقان الذين يعملون في هذه الأراضي لصالح تلك الفئات القليلة. فأخذ الفاتحون في تجزئة الملكيات الكبيرة إلى ملكيات صغيرة، وزرعت على الفاتحين إلى جانب سكان البلاد الآخرين الذين أصبح لهم حرية التصرف في هذه الأرض. وكان ذلك عاملاً مهماً في تحقيق فكرة التضامن الاجتماعي بين السكان. وأصبحت هذه الملكيات الصغيرة ركناً أساسياً في دعم النهضة الزراعية في إسبانيا الإسلامية. وكان ملاك الأراضي من المسلمين والمسيحيين واليهود وغيرهم يؤدون بالتساوي ضريبة الخراج. وكان هذا أيضاً من العوامل التي ساعدت على تقدم النشاط الزراعي. ومنذ ولاية السمع بن مالك الخولاني 101 هـ أصبح مالك الأرض والمزارع شبه شريكين فيها، وكذلك أصبح العرب شركاء للكثير من الإسبان بعد توزيع الأراضي بين عرب الشام والبلديين في ولاية أبي الخطار اليميني 125 هـ على أثر توزيع الشاميين على كور الأندلس إلى جانب البلديين. وقد استطاع المسلمون في إسبانيا الإسلامية أن يوفقوا بين بيئتهم القديمة وبين البيئة الجديدة التي استقروا فيها، ولم يكن تقدمهم في مجال الزراعة بأقل من تقدمهم في مجال الحرب والجهاد، ونجحوا في تحويل أجزاء كبيرة من الأراضي المقفرة بإسبانيا الإسلامية إلى أراضٍ صالحة للزراعة. كما أدخلوا محاصيل جديدة من المشرق مثل النخيل والرمان الذي أدخلت رراعتة من الشام - وخاصة من رمان الرصافة المنسوبة إلى هشام

بن عبد الملك - في عهد عبد الرحمن الداخل واستطاع سفر بن عبيد الكلاعي وكان من جند الأردن، تهجين نوع منه ينسب إليه فسمي بالرمان السفري. ويصف ابن حيان هذا النوع بأنه (الموصوف بالفضلية المقدم على أجناس الرمان بعذوبة الطعم وغزارة الماء وحسن الصورة، وكذلك النارج الذي لا زال يعرف في الإسبانية بنفس الاسم Nakangi. والقطن الذي انتقلت زراعته إلى إسبانيا الإسلامية في القرن الثالث الهجري، واشتهرت عدة بلاد بزراعته وعلى رأسها إشبيلية، وكذلك التفاح الذي تكثر زراعته في جبال سيرانيفادا، والبطيخ السندي الذي لا زال يعرف في الإسبانية باسم سانديا Sandia. كما أدخلت زراعة قصب السكر حيث يفهم من كتابات بعض مؤرخي إسبانيا الإسلامية مثل الرازي وعريب بن سعد القرطبي أنه كان ينتج بكميات كبيرة بإسبانيا الإسلامية في القرن الرابع الهجري، وكان من أهم مراكز زراعته البيرة، ومالقة، وإشبيلية. وكذلك الأرز الذي أدخلت زراعته في شرق إسبانيا الإسلامية وخاصة في منطقة بلنسية التي تعتبر اليوم هي المستودع الرئيسي للأرز في إسبانيا، وتشتهر بنوع من الطعام يقوم عليه ويسمى (بائليا Paella). ويلاحظ أن كلمة أرز قد انتقلت إلى اللغة الإسبانية بنفس اللفظ Arroz وكذلك أدخلت بعض الخضروات التي لا زالت تحتفظ بأسمائها العربية أيضاً كالباذنجان والخرشوف والزيتون والزعفران، والسلق وغير ذلك.

وقد كانت أكثر حاصلات البلاد مما تجود زراعته في حوض البحر المتوسط مثل القمح والشعير والقطن والكتان والأرز والبقول والمواالح والكروم والزيتون والموز والتين والخوخ وغيرها. يقول الرازي مؤرخ إسبانيا الإسلامية: «وفواكهها تتصل طول الزمان فلا تكاد تعدم». هذا إلى جانب الغابات الكثيرة المنتشرة في أنحاء البلاد مثل أشجار البلوط والسنديان والصنوبر وغيرها. وكان مما ساعد على تقدم الزراعة بإسبانيا الإسلامية في العصر الأموي

الاهتمام بشؤون الري مثل إنشاء الترع والجسور، وشق القنوات، وإقامة القناطر إلى غير ذلك. وهناك ظاهرة طبيعية أحسن المسلمون استغلالها في إسبانيا الإسلامية في مجال الزراعة، وهي كثرة تساقط المياه من المرتفعات الجبلية فكانوا يوسعون القيعان حتى تصبح أحواضاً فسيحة تمتلئ بالمياه، وترفع منها بالنواعير (السواقي) لتستخدم في الري. ولا تزال إحدى هذه القيعان (الأحواض) قائمة حتى اليوم في جنوب بلنسية بإسبانيا. ومما يدل على إبداع المسلمين في مجال الري (محكمة المياه) التي كانت تعقد من الأهالي لتنظيم توزيع المياه على الفلاحين، وهي محكمة أهلية لا دخل للحكومة بها، وكان حكمها نافذاً على الجميع، وما زال هذا التقليد معمولاً به في بلنسية حتى اليوم حيث تعقد المحكمة كل يوم خميس عند الظهر في نفس المكان القديم الذي كانت تعقد فيه بجوار مسجد المدينة الذي تحول بعد الاستيلاء عليها من الإسبان إلى كنيسة. ويلاحظ في هذا الصدد أن أسماء كثير من أدوات الري والزراعة قد دخلت في اللغة الإسبانية ولا زالت إلى اليوم مثل الناعورة Noria والساقية Acequia كما كانوا يستخدمون الدواليب ومنها نوع كانوا يسمونه (الخطارة). وقد وضع الأمويون تقويماً للزراعة عرف (بالتقويم القرطبي) أصبح دليلاً لتحديد على أساسه مواعيد زراعة المحاصيل المختلفة، وأخذ عنه غيرهم من الأمم.

كما عرف الأندلسيون (نظام القلب والتذليل) لإعداد الأرض للزراعة، واستخدموا الثيران في حرث الأرض، وكانوا يسمون المحصول باسم (الرفع)، ويسمون المرعى باسم (المجشر). وقد وجد هناك نظام إقطاع عسكري حيث يعطي جند الجيش أراضي تقطع لهم ليزرعوها بأنفسهم أو عن طريق غيرهم، ويتعيشون منها. وظل هذا النظام - كما يبدو - معمولاً به حتى جاء المنصور ابن أبي عامر فاستبدله بنظام الأرزاق والرواتب في الجيش، وقد أفاد هذا

النظام الجديد في القضاء على العصبية القبلية والجنسية بين فرق الجيش المختلفة من عرب وبربر وصقالبة، وظل الحال على ذلك حتى جاء المرابطون فأعادوا نظام الإقطاع العسكري من جديد في القرن الخامس. ويفصل ذلك الطرطوشي فيقول: «وسمعت بعض شيوخ إسبانيا الإسلامية من الأجناد وغيرهم يقولون: ما زال أهل الإسلام ظاهرين على عدوهم، وأمر العدو في ضعف وانتقاص لما كانت الأرض مقطعة في أيدي الأجناد، فكانوا يستغلونها ويرفقون بالفلاحين، ويربونهم كما يربي التاجر تجارته. وكانت الأرض عامرة، والأموال وافرة، والأجناد متوافرين، والكراع والسلاح فوق ما يحتاج إليه، إلى أن كان الأمر في آخر أيام ابن أبي عامر، فرد عطايا الجند مشاهرة بقبض الأموال، وقدم على الأرض جباة يجبرونها فأكلوا الرعايا، واجتاحوا أموالهم واستضعفوه، فتهارت الرعايا، وضعفوا عن العمارة، فقلت الجبايات المرتفعة إلى السلطان، وضعفت الأجناد وقوي العدو على بلاد المسلمين حتى أخذ الكثير منها، ولم يزل أمر المسلمين في نقص وأمر العدو في ظهور إلى أن دخلها المتسلثمون (المرابطون) فردوا الإقطاعات كما كان في الزمان القديم. وقد اشتهرت إسبانيا الإسلامية بكثرة رياضها وبساتينها وجناتها العامة التي كانت متاحة للجميع يتمتعون بها، ولذلك فقد تميز مسلمي إسبانيا بنزعة جمالية، وميل كبير لحب النبات والورود والأزهار وزراعة الأشجار. ونلمس ذلك بوضوح في البيوت والدور، فضلا عن العمائر والقصور، بل حتى في أفنية المساجد. ودليل ذلك أن مذهب الأوزاعي الذي اعتنقوه قبل مذهب مالك كان يبيع غرس الأشجار في صحن المسجد، ورغم تحولهم إلى مذهب مالك في الأعم الأغلب الذي لا يجيز ذلك، إلا أنهم ظلوا في هذه المسألة على مذهبهم السابق. ويتضح ذلك من قول أبي الحسن النباهي "ومن المسائل التي خالف فيها أهل إسبانيا الإسلامية

قديمًا مذهب مالك بن أنس، هي أنهم أجازوا كراء الأرض بالجزء مما يخرج منها وهو مذهب الليث بن سعد، وأجازوا غرس الأشجار في المساجد وهو مذهب الأوزاعي. ولا زالت هذه العادة موجودة في إسبانيا إلى اليوم حيث توجد أشجار الليمون والبرتقال في صحن جامع قرطبة، وفي بعض الكنائس أيضًا⁽¹⁾. إن أهمية الدور الذي تلعبه الزراعة في حياة الإنسان منذ أقدم العصور واضحة لا تقبل الجدل، وتعززها أمثلة لا حصر لها، نختار من بينها شهادة لعالم الفلاحة الغرناطي، الطنجري (عاش ما بين القرنين الخامس والسادس الهجريين/ الحادي عشر والثاني عشر الميلاديين)، يقول فيها: «والزراعة والغراسة التي بهما قوام الحياة وقوت النفوس». لقد أشر وصول العرب إلى شبه الجزيرة الأيبيرية بداية أعمق وأكبر تطور عرفته الزراعة في هذه البقعة التي كانت قد آلت إلى حالة من التخلّف والكساد في السنين الأخيرة لحكم القوطيين الغربيين جراء اندلاع أزمة عامة أصابت جوانب الحياة كافة، عقب الازدهار الكبير الذي كانت المنطقة قد تمتعت به على أيدي الرومان.

وعلى الرغم من ذلك، وجد المستوطنون الجدد أرضًا شديدة الخصب كان المؤرخون والجغرافيون العرب قد تغنوا بها في كتاباتهم، ولم يمض سوى وقت قصير حتى طور أولئك الوافدون التقنيات الزراعية لسابقيهم من الهسبانيين الرومان والقوطيين الغربيين، مضيفين بذلك إلى التراث الزراعي المحلي العميق الجذور معارف جديدة للزراعة التطبيقية في ميادين الأدوية والطب والنبات؛ معارف أحدث جمعها وتطبيقها ثروة زراعية عظيمة في بلاد إسبانيا الإسلامية. اكتسب العرب تلك المعارف الزراعية بمختلف الطرق ومن شتى المصادر، أولها وأكثرها أهمية المصادر المشرقية ذات الأصل الإغريقي - البيزنطي، وثانيها المصادر اللاتينية، وأخيرًا من استيعاب وتمثل المعرفة المحلية

(1) د. حسين يوسف، نفس المرجع، ص 346.

بصورة كاملة، الأمر الذي شكل مصدراً معرفياً محتملاً ذا أصول لاتينية - مستعربة، هذا بالإضافة إلى أنه يجب عدم إغفال المعلومات المستقاة من الفلاحة النبطية (Nabataean Agriculture)، فيما بعد وهو أول أثر عربي مهم في ميدان الزراعة، وكان يعد آنذاك انعكاساً لتراث حضارة ما بين النهرين. يعد القرن الرابع الهجري/ العاشر الميلادي مطلع الفترة التي بدأ علماء إسبانيا الإسلامية فيها بتقديم إضافات علمية أصلية، بعد أن تجاوزوا المعرفة المشرقية العباسية. فإلى جانب النزعة الاستقلالية الجديدة التي أظهرتها كبار الشخصيات إزاء ثقافة المشرق وعلومه، تضافرت في إسبانيا الإسلامية آنذاك مجموعة من العوامل والظروف لتشكل نواة ما يسمى بـ «المدرسة الزراعية بإسبانيا الإسلامية» التي أصابت أوج ازدهارها إبان القرنين التاليين، الخامس والسادس الهجريين/ الحادي عشر والثاني عشر الميلاديين. كان إهداء الإمبراطور البيزنطي قسطنطين السابع بورفيروجينيتوس نسخة من كتاب ديوسقوريدس الموسوم "Materia Medica" إلى عبد الرحمن الثالث أحد أكثر العوامل تحفيزاً للتطور في علمي الأدوية والنبات، وبالتالي، في علم الزراعة والفلاحة. بيد أن الحدث الحاسم في ولادة هذه المدرسة الأندلسية كان بلا ريب ظهور تقويم قرطبة (Calendario de Cordoba) لعريب بن سعيد، ففي هذا الكتاب المهدي إلى الحكم الثاني، تشير المواد الزراعية المدرجة عمومًا في ختام كل شهر من شهور السنة، إلى زراعة الأشجار والجنانة والبستنة، وعلاوة على ذلك، ثمة أحداث تدل على احتمال تأليف ابن سعيد لرسالة في الزراعة يمكن أنها تضمنت كل بيانات علم الزراعة التي أدرجها المؤلف لاحقًا في تقويم قرطبة، فإذا صحت هذه النظرية فإن الرسالة المعنية، التي لم تصل إلينا، ستكون أول ما كتب في الزراعة الإسبانية الإسلامية. أما الرسالة الثانية في هذا الميدان، مختصر كتاب الفلاحة، فتنسب إلى شخصية مرموقة ثانية،

معاصرة لابن سعيد، هي شخصية أبو القاسم خلف ابن عباس الزهراوي، طبيب البلاط أيام الحكم الثاني والمنصور الذي عرفته النصوص اللاتينية القروسطية باسم (Abulcasis)، فعلى الرغم من أن المصادر العربية لا تشير إلى هذا العمل إلا أنه ليس من المستغرب أن الزهراوي، كسواه من الحكماء، كان ميالا إلى الموضوعات الزراعية بسبب الترابط بين العلوم المختلفة التي اهتم بها أولئك العلماء وهي علوم يمكن أن نسميها اليوم بالعلوم الطبيعية. وعلى أية حال، هناك آراء لا تعوزها الحجة تنحو إلى عد الزهراوي مؤسساً للمدرسة الزراعية بإسبانيا الإسلامية جراء الدور الذي لعبه، بصورة غير مباشرة أحياناً، كأستاذ مؤكد لمؤلفين لاحقين. ونجد في القرن الرابع الهجري/ العاشر الميلادي نصاً آخر في علم الزراعة تم نشره مؤخراً بدون تسمية مؤلفه، على الرغم من أن كل البيانات المتوفرة تشير على ما يبدو إلى كاتب مغمور هو ابن الجواد. وتنحصر مادة العمل المذكور، الموزعة على عشرة فصول، في ثلاثة من ميادين علم الزراعة هي زراعة الأشجار والبستنة والجنانة، ولا ريب أن الفصل الأكثر بحثاً على الاهتمام هو الفصل الخامس، إذا يتوفر على وصفات مهمة لزراعة نباتات الزينة الأساسية المعروفة في إسبانيا الإسلامية آنذاك، وهو يكمل لذلك المعلومات التي احتواها تقويم قرطبة. وثمة عامل آخر ذو أهمية بالغة ينبغي أخذه في الاعتبار لدى التعرض للازدهار الكبير الذي شهدته إسبانيا الإسلامية في الفترة اللاحقة، هو ظهور الحدائق النباتية أو الحدائق التجريبية التي جرى العمل فيها على أقلمة نباتات جديدة أو على تحسين أنواع نباتات معروفة أخرى في تربة شبه الجزيرة الأيبيرية بواسطة البذور والجذور والفسائل التي جلبت إلى الأندلس من بقاع نائية في الشرق الأدنى. وكان من المعتاد أن يجمع البستانيون في أسفارهم نباتات غريبة كي يجروا عليها اختباراتهم وتجاربهم في وقت لاحق. كانت الرصافة أول ما عرف في هذا المضمار،

وهي نوع من ضياع الاستجمام، وكان الأمير عبد الرحمن الأول قد أمر بتشيدها قرب مدينة قرطبة. وتقدم لنا المصادر العربية تقريراً رائعاً عن بناء هذه المدينة ونشاطها الزراعي، مع التركيز على إدخال النباتات الجديدة التي انتشرت في بلاد إسبانيا الإسلامية وعمت فيها في ما بعد. ولا بد أن مدينة الزهراء، عاصمة الخليفة عبد الرحمن الثالث، قد عرفت نشاطاً زراعياً مماثلاً، على الرغم من شح البيانات التي تتوفر عليها المصادر العربية بهذا الخصوص. وعلى أية حال، تسمح لنا دراسة بعض النصوص المعاصرة المحتوية على معلومات نباتية وزراعية وافرة بتشكيل صورة عامة لطبيعة تلك الضياع ومحتوياتها. عقب تفسخ الخلافة ونشوء ممالك الطوائف، لم يتأخر الحكام الجدد في تقليد عادات الخلفاء المخلوعين، فكثرت تلك الحدائق «التجريبية» في كل قصر من قصور الحكم الجديدة، كالصُمادحية في مدينة ألمرية، وبستان الناعور (Huerta de la Noria) أو بستان الملك في طليطلة، وكذلك تلك الأخرى المعروفة أيضاً ببستان الملك أو حديقة السلطان المعتمد في إشبيلية، وكان لكل واحد من تلك البساتين عالم في الفلاحة يشرف عليها. يذكر العذري، المؤرخ والجغرافي المعاصر لذلك الوقت من مدينة ألمرية (ت 477 هـ/ 1085 م)، بخصوص الصمادحية التفاصيل التالية: «وبن» [المعتصم بالله] بخارج مدينة ألمرية بستاناً وقصوراً متقنة البيان غريبة الصناعة وجلب إليها من جميع الثمار الغريبة وغيرها، ففيها من كل شيء غريب مثل أنواع الموز المختلفة وقصب السكر وأنواع سائر الثمرات مما لا يقدر على صفته». وقد استمر هذا التقليد بعد ذلك على مدى تاريخ إسبانيا الإسلامية ليعطينا حديقة البحيرة في إشبيلية في عهد الموحدين أو جنة العريف في غرناطة في الفترة النصرية.

أصابته مدرسة الزراعة هذه التي قادت في ما بعد إلى ما سُمي بـ«الثورة الزراعية» أوج ازدهارها في فترة تاريخية محددة هي فترة السياسة اللامركزية التي انتهجها ملوك الطوائف عقب سقوط الخلافة، الأمر الذي أحدث توازنًا سياسيًا واقتصاديًا جديدًا. ولقد تضافرت جهود، ومعارف، وأغراض، مختلفة للتوصل إلى ذلك التطور الزراعي، أولها حكام رعوا، كما أسلفنا، جلب النباتات الجديدة لغرض أقليمتها في جنائهم الخاصة، ومستشارون أدركوا ما للزراعة من دور وأهمية في بلد مرفه، ومشرعون وضعوا القوانين الكفيلة بتنظيم ذلك الميدان النامي، وعلماء فلاحة كانوا في العموم أناسًا ذوي معرفة موسوعية انكبوا في بحوثهم على التوفيق بين النظرية والممارسة التطبيقية الحية. كذلك كان من المنطقي أن تنهيا أيضًا مجموعة من العوامل الاجتماعية والثقافية التي ساهمت بدورها في إحداث ذلك الانفجار الزراعي، مثل الاتصال بين الحضارات الذي يخلق عادة أذواقًا وأنماطًا جديدة، فالمجتمع الشرقي كان أكثر تَهذبًا ورفاهة من مجتمع شبه الجزيرة الأيبيرية، الأمر الذي دفع هذا الأخير إلى مجارة المجتمع الأول أو إلى محاذاته على الأقل، فإذا نقلنا هذه الفرضيات إلى حيز التطبيق وإلى مجال التغذية بالذات، لرأينا الحاجة إلى جلب وأقلمة مجموعة من المحاصيل الزراعية التي لم تعرفها بلاد الأندلس من قبل. فهذه العوامل وسواها، كالتّي أوجزنا بعضها، أحدثت زراعة أندلسية ذات خبرة وطابع عقلائي وتأثير متوسطي واضح. وكما أسلفنا، ظهرت في القرنين الخامس الهجري/ الحادي عشر الميلادي والسادس الهجري/ الثاني عشر الميلادي أكبر وأهم نواة للرسائل الزراعية مثل رسائل ابن وافد وابن بصال وأبي الخير وابن حجاج والطغفري وابن العوام، بيد أن المصادر العربية، والسير الذاتية منها بوجه الخصوص، لا توفر لنا معلومات كافية حول هؤلاء الكتّاب. إن هذا الشح في المعلومات، بالإضافة إلى الطابع

التعميمي والوجيز لمختلف المخطوطات الزراعية بإسبانيا الإسلامية يجعلان من الصعوبة بمكان دراسة هذا الموضوع⁽¹⁾. إن ابن وافد (398 هـ/ 1008 م - 466 هـ/ 1074 م) هو، حتى هذه اللحظة، الأقدم زمنًا ضمن علماء الزراعة الذين تقدم ذكرهم، بيد أن وفرة المعلومات حول سيرة هذا العالم الذي عرفه صيادلة القرون الوسطى باسم "Abenguefith"، تتناقض مع ندرة المعلومات حول أقرانه، علمًا بأن هذه شكوكًا جدية بشأن هوية مؤلف كتاب «المجموع في الفلاحة» الذي ينسب إليه. وبغض النظر عن الصحة في نسبة العمل المذكور، حظي المجموع في الفلاحة بشهرة وذيوع كبيرين، بدليل الترجمتين اللتين صدرتا له بلغتين رومانسييتين في شبه الجزيرة الأيبيرية: القشتالية والقطالانية وبدليل تأثيره اللاحق في أعظم عمل في الزراعة لعصر النهضة: الزراعة العامة "Agricultura General" لغابرييل ألونسو دي هيريرا. من علماء الزراعة الآخرين ابن بصال المولود في مدينة طليطلة، الذي خلف ابن وافد في الإشراف على حديقة النباتات في بستان المأمون، فرسالته المترجمة إلى اللغة القشتالية القروسطية تتميز عن سواها من مؤلفات إسبانيا الإسلامية الأخرى جراء عاملين، أولهما أن مؤلفها، على ما يبدو، يعتمد بشكل كامل على تجاربه الخاصة دون أن يذكر أي مصدر آخر أو يشير إليه؛ في الأقل، وثانيهما أنه لا يدرج في رسالته مسائل غريبة عن الممارسة الزراعية، كعادة سواه من علماء الزراعة. لدى انتقال مملكة طليطلة إلى السيطرة النصرانية (477 هـ/ 1085 م) هاجر ابن بصال كغيره من رجال الفكر إلى إشبيلية حيث عرض خدماته على المعتمد، فقدر له هذا مكانته وعهد إليه مهمة الإشراف على ما يسمى «بحائط السلطان»، فاستطاع ابن بصال بذلك مواصلة المهمات الزراعية

(1) اكسيراثيون غارثيا سانشيز، الزراعة في إسبانيا المسلمة، الحضارة العربية الإسلامية في الأندلس، ص 1370.

التي كان باشر بها في بلاط طليطلة وأقلمة أنواع نباتية جديدة. لقد أدى وجود ابن بصال في إشبيلية إلى نشوء مدرسة هناك يمكن عدّها امتداداً لتلك المدرسة الزراعية البدائية التي كانت قد ظهرت إبان فترة الخلافة بقرطبة بتأثير الطبيب الزهراوي، والتي انتقلت في ما بعد ولوقت قصير إلى طليطلة، إذ استطاع ابن بصال أن يستقطب حوله مجموعة من الشخصيات التي لها اهتمامات علمية مستقاربة دانت له بالمهارة وعدته أستاذاً لها، اعترافاً منها بمعارفه الزراعية الجمّة. ضمت تلك المجموعات بين من ضمته من الشخصيات أبا الخير الإشبيلي المولود في مدينة إشبيلية، كما تشير نسبته، وهو رجل لا نعلم عنه شيئاً ما عدا أخباراً غير مباشرة لمؤلفين أخذوا عنه تتفق بشكل خاص حول العلاقات التدريسية التي ربطته بابن بصال. ولقد وصلنا كتابه الموسوم كتاب «الفلاحة» الذي انتهج أبو الخير فيه الجمع بين النظرية والتطبيق، بصورة متفرقة وناقصة، شأنه في ذلك شأن معظم الأعمال المعاصرة له. إن أحد أفضل كتاب إسبانيا الإسلامية تجسيدا للأسلوب النظري هو ابن حجاج الذي قد يرجع نسبه إلى أسرة بني حجاج الإشبيلية المرموقة، بيد أننا لا نملك عن سيرته سوى معلومات ضئيلة. وعلى الضد من معاصره ابن بصال الذي لا بد أنه عرفه على الرغم من عدم وجود إشارات صريحة بهذا الخصوص، يشكل كتابه «المقنع في الفلاحة» المؤلف سنة 466 هـ/ 1073م - 1074م، نسيجاً معقداً من الإحالات على القدماء، تختلط أحياناً بنصوص المؤلف الخاصة، وقد أشار بعض دارسي هذا العمل على مواصلته لتقاليد الزراعة اللاتينية، وبالذات إلى تأثير مباشر لكتاب De re rustica للمؤلف الهسباني - الروماني كولوميل (Columela) (القرن الأول للميلاد)، وهذه نظرية جذابة جداً، وخاضعة للنقاش والجدل في الوقت ذاته. ويعد الطغفري، وفق التسلسل الزمني، آخر مؤلفي القرن الخامس الهجري/ الحادي

عشر الميلادي، على الرغم من أنه دوّن كتابه في القرن السادس الهجري/ الثاني عشر الميلادي، وقد ولد لأسرة بني مرة العريقة النسب، في قرية غرناطية صغيرة، وحدث عنه المؤرخ لسان الدين ابن الخطيب بكونه أديباً وشاعراً بارعاً عاش في غرناطة إبان حكم الأمير الزري عبد الله بن بلغين، قبل أن تضطره خلافاته مع هذا الأخير إلى السفر إلى مملكة المرية. وفي حدائق القصور الملكية لهذه المدينة بالذات، أي في الصمادحية، أجرى الطغفري شتى أنواع التجارب الزراعية، ثم عاد، عقب طوافه في أرجاء المغرب العربي والمشرق، إلى بلاد إسبانيا الإسلامية وتنقل بين غرناطة وإشبيلية إلى أن انضم إلى مجموعة الزراعيين والبساتين المتحلقة حول ابن بصال في المدينة الأخيرة.

أهدى الطغفري مؤلفه الموسوم كتاب «زهرة البستان ونزهة الأذهان» إلى حاكم غرناطة المرابطي، أبي الطاهر تميم بن يوسف بن تاشفين. وعلى الرغم من أن هذا العمل وصل إلينا ناقصاً بأكثر من النصف إلا أنه يعد واحداً من أفضل الرسائل الزراعية لإسبانيا الإسلامية وترتيباً، إذ تمتاز فيه المعرفة النظرية بالخبرة وبالتجربة الحيتين وتنم قراءته عن معرفة عميقة وواسعة بموضوعات شتى كالطب والبستنة والنحو، وغير ذلك. لقد ظلت رسالة ابن العوام لوقت طويل المرجع الوحيد في الزراعة الهسبانية - الإسلامية، بيد أن المفارقات أبقت شخصية المؤلف مهولة بشكل يكاد يكون كاملاً، فالرسالة لا تقدم لنا حول سيرة ابن العوام إلا نتفاً نزرّة، كما أن المؤلفين العربيين الوحيدين اللذين يشيران إليهما، وهما المؤرخ ابن خلدون والجغرافي المشرقي القلقشندي، لم يعرفا ابن العوام على ما يبدو إلا معرفة قليلة وعابرة. وتظهر الدراسة المتعمنة لرسالة ابن العوام أن المؤلف عاش في مدينة إشبيلية، وفي منطقة الشرف (Al-jarafe) تحديداً، فكثيراً ما يشير العمل إلى هذه المنطقة التي أجرى ابن العوام

فيها تجاربه الزراعية، نحو «زرعت حبة الصحاح في الشرف» و«أما في جبل الشرف فما رأيت قط شجرة تين بين غرس في كرم»، إلى غير ذلك. ويكمن الاستنباط أيضاً بأن ابن العوام كان ملاكاً ميسور الحال تورعت حياته بين القرنين السادس الهجري/ الثاني عشر الميلادي والسابع الهجري/ الثالث عشر الميلادي على الرغم من أننا نجهل تاريخ ولادته ووفاته. إن كتاب الفلاحة مجموعة كبيرة من الإحالات على نصوص إسبانيا الإسلامية ومشرقية، بيد أنه في هذه الخاصة بالذات تكمن أكثر ميزاته أهمية وبعثاً على الاهتمام، إذ لا يشكل العمل موجزاً للنظريات الزراعية السابقة فحسب، بل يمكنه أن يعيننا أيضاً على إعادة صياغة النصوص الأصلية لبعض المؤلفين، خصوصاً للفترة الهسبانية - الإسلامية، والذين وصلتنا أعمالهم بشكل مبتسر أو مجزوء. ويحوي كتاب الفلاحة وهو أحد المؤلفات القلائل التي وصلتنا كاملة، وجميع المعارف الزراعية والحيوانية، الشائعة في وقته، كما يستوعب التراث البستاني السابق ويختصره ويحصه ويحييه في آن واحد، ثم إنه يرسى فوق كل ذلك تقليداً للتأمل المصاحب للتجربة، مثلما يقول المؤلف: «ولم أثبت فيه شيئاً من رأي إلا ما جربته مراراً فصح». نجد في مستهل هذا القرن آخر عمل معروف في زراعة إسبانيا الإسلامية وهي أرجوزة ابن ليون من ألمرية (ت 749 هـ/ 1349 م)، وتشير محققة الأرجوزة ومترجمتها إلى الإسبانية، السيدة خ. إيغواراس إيبارييث إلى أن هذه القصيدة التعليمية التي تضم 365 بيتاً «تنأى كثيراً عن التزويقات الشعرية التي تحفل بها قصائد فيرجيل، على الرغم من أنه لم يعدم من قال بنقيض ذلك ولم يتورع عن وصفها بـ «قصيدة إسبانيا الإسلامية الزراعية» Georgics إسبانيا الإسلامية؛ فقد صب فيها ابن ليون معارف زراعية بحتة ليس لها من النزوع الشخصي ومن المحسنات البديعية شيء، استقى جلها من كتابات ابن بصال والطغري، اللهم إلا حينما يتطرق

إلى وصف توزيع البساتين ومرافق السكن فيها فإنه يجنح بمحيطه بعض الشيء، كما يزيد العمل أهمية كونه، مثل رسالة ابن العوام، أحد المؤلفات الزراعية التي وصلتنا كاملة، وهذا أمر نادر الحصول في تاريخ الزراعة. إلى جانب الأعلام المذكورين لدينا معرفة بوجود زراعيين مسيحي إسبانيا آخرين من خلال إشارات غير مباشرة أوردتها نصوص لاحقة، كما في حالة ابن عراض وفي حالة مخطوطة إسبانيا الإسلامية صاحبها مجهول الهوية من القرن السادس الهجري/ الثاني عشر الميلادي. تعتمد كتابات إسبانيا الإسلامية عمومًا، ولا سيما تلك التي وصلت إلينا بشكل كامل، تقسيمًا مشابهًا لذلك الذي اعتمدته الكتابات الكلاسيكية والمشرقية، إذ تتطرق الفصول الأولى فيها إلى الأرض والماء والأسمدة تليها مادة عن زراعة النبات وتربية الحيوان، الطب البيطري، وليس من غير المعتاد أن تتضمن أيضًا تقاويم لأغراض الزراعة تصحبها أحيانًا تقاويم أخرى تتعلق بعلمي الفلك والأرصاد الجوية، تبرز بها إشارات ذات طابع سحري وتقاليد محلية وتجارب حية منقولة عن السنة المزارعين، كما تضم غالبًا قواعد عملية في التدبير المنزلي والسيطرة على الأوبئة الزراعية، جنبًا إلى جنب مع توصيات ونصائح حول الشروط الجسدية والمعنوية التي ينبغي مراعاتها لدى انتخاب العمال ولقائمين بالوظائف الزراعية. وتنم هذه الرسائل عمومًا عن منهج نظري وعملي في آن واحد وعن توازن واضح بين الثقافة الكتابية، المخصصة بشكل دقيق، والتجارب الشخصية، كما نجد فيها تصورًا عضويًا وانسجامًا للزراعة بوصفها شكلًا من أشكال استثمار الطبيعة بصورة متوازنة. ويمكن استقصاء واقع الجغرافيا الزراعية لبلاد إسبانيا الإسلامية والتعرف على معالمها النباتية عبر تحليل الرسائل المعنية، بيد أنه من الصعب تجديدها بدقة لعدم وجود ما يكفي من الإشارات إلى الأماكن بأسمائها الصريحة، ولندرة الإشارات التي تدل على

المكان ونوع الغلة في آن واحد، فرسالة ابن العوام مثلاً تقربنا من جغرافية الأندلس المتعلقة، في الأقل، بأريافها الداخلية والوادي الكبير (Guadalquivir) التي شهدت مستوى عاليًا للاستثمار الزراعي المكثف، وحيث سادت غلات الحبوب والبقلات المعتمدة على مياه الأمطار وبساتين الزيتون والكرم والثمار والخضر، وغالبًا ما كانت هاتان الغلتان الأخيرتان تتقاسمان المحل ذاته في بساتين متنوعة التنظيم حفت بها الأشجار؛ وتعرفنا زهرة البستان للطغري على فحص (vega) غرناطي خصيب، أحاطت به من طرفيه الشمالي الشرقي والشمالي الغربي هضاب باردة المناخ زرعت فيها شتى أنواع القمح والحبوب، وفي جناح الفحص المواجه لساحل البحر نجد غلات حديثة غرست بأساليب وتقنيات زراعية تذكرنا بتلك المستخدمة في الوقت الحاضر، ولا سيما في حالة قصب السكر وبعض أنواع الحمضيات.

من جانب آخر، توفر لنا رسائل الزراعة مؤشرات تسمح لنا بتقسيم درجة تنوع الزراعة الإسبانية الإسلامية حتى القرن السابع الهجري/ الثاني عشر الميلادي على وجه التحديد دون أن نغفل أن غالبية هذه الرسائل قد وصلتنا بشكل مبترس أو ناقص. وتصنف أنواع الغلات عمومًا وفق المجموعات التالية:

1 - الحبوب والبقلات: من أكثر أنواع الحبوب زراعة القمح والشعير على اختلاف أصنافهما، بحسب لون الحبة وموسم البذار وجودة الخبز المستحصل منهما، ثم البقلات مثل الباقلاء (القول) والحمص واللوبياء والجلبان والعدس والتمرس التي تبوأ مكانًا متقدمًا في الزراعة الإسبانية الإسلامية، فعلاوة على استعمالها في نظام الزراعة الدوري كانت تؤدي دورًا مهمًا في التغذية المحلية.

2 - الخضر والبقول : كانت غلات البساتين على درجة عالية من التنوع ، على العكس تمامًا من الفقر المخيم على بساتين المنطقة النصرانية ، وكان بوسع أهل إسبانيا الإسلامية تناول الخضر والبقول الطرية على مدار فصول السنة ، فالغلات الصيفية كالقرع والباذنجان والفاصوليا الخضراء والبطيخ بنوعيه الأصفر والأحمر والخيار والثوم تتناوب مع غلات الشتاء كاللفت والكرنب والجزر والكرات والسلق والسبانخ والخرشوف الأمر الذي أغنى نظام التغذية للسكان بدرجة كبيرة .

3 - الأشجار ذات الجذوع الخشبية وأشجار الفاكهة . يبدو أن أشجار الزيتون والكرمة كانت تغطي قسمًا كبيرًا من أراضي إسبانيا الإسلامية ، كما هي الحال في الوقت الحاضر . وهنا ينبغي إبراز أهمية الغلتين المذكورتين في اقتصاد تلك الفترة ، بدليل الاهتمام البالغ الذي أولاهما إياه علماء الزراعة في رسائلهم .

تحتل أشجار الرمان والتين باهتمام خاص ضمن الأشجار المثمرة ، فالشجرة الأخيرة هي الشجرة الأكثر انتشارًا في حوض البحر الأبيض المتوسط ، مثلها مثل شجرتي الزيتون والعنب ، ويمكن القول بأن عدد الأشجار المثمرة المزروعة آنذاك كان يساوي ، وربما يضاهي ، عددها في الوقت الحاضر . وضمن مجموعة الحمضيات ، التي أدخلها العرب إلى بلاد إسبانيا الإسلامية ، يرد ذكر الليمون الهندي (الكريب فروت) - أولى الحمضيات الوافدة إلى غرب المتوسط ، والليمون وبرتقال إشبيلية والليمون (اللومي) ، أما نخلة التمر التي كانت تزرع في السابق لأغراض الزينة فقط فقد وفدت شبه الجزيرة الأيبيرية مع المستوطنين الجدد . ولم تكن بعض أنواع هذه الأشجار تزرع لأجل ثمارها فحسب بل لظلها وعبير أزهارها ، وأخشابها الضرورية للصناعات

الحرفية وخواصها الطبية والنكهوية، أو لأغراض صناعية كغذاء للدودة القز، وأحياناً لأغراض الزينة لا غير.

4 - الغلات الصناعية: تضم هذه المجموعة غلات مثل الغلات الداخلة في صناعة المنسوجات والغلات الزيتية والسكرية والصبغية، وأخرى لأغراض صناعية مختلفة كالقنب الذي استخدم في صناعة ورق الكتابة وشتى أصناف الحبال، علاوة على استخدامه في حياكة البسط. ومن الغلات الأخرى التي أدخلها العرب إلى بلاد إسبانيا الإسلامية ومنها انتشرت إلى بقية أوروبا، غلة قصب السكر التي يرد ذكرها مع الأرز في تقويم قرطبة في القرن الرابع الهجري/ العاشر الميلادي، وعلى الرغم من أن بعض الدراسات الحديثة ترفض إرجاع تاريخ إدخالها إلى مثل هذا الوقت المبكر، إلا أنه لا يصعب افتراض أن قصب السكر، الذي انحصرت زراعته في مناطق محددة في البدء، كان قد تأقلم مع المناخ المحلي في تلك الفترة في إحدى حدائق النباتات الموجودة في إسبانيا الإسلامية.

5 - النباتات العطرية: إن قائمة النباتات المستخدمة لأجل إضفاء النكهة والرائحة الزكية على الأطعمة لهي قائمة طويلة جداً، تضم في ما تضمه الزعفران الذي أدى إلى ظهور تجارة نشطة، وقد استعمل مسلمو إسبانيا الزعفران كعطر وكمكون من مكونات الطبخ في وقت واحد، كما استعملوا نعناع الماء والكرابية والمردقوش والشمار والكمون والكزبرة والكبر والشبت والنعناع والسوس. أما السوس واليانسون والأفستين فقد استعملوها في إعداد اللحوم والأشربة ذات النكهة الخاصة.

6 - نباتات الزينة والورد: تحتوي رسائل الزراعة الإسبانية الإسلامية على نباتات عالية القيمة تمكنا من التعرف على أنواع المحاصيل وعلى توزيعها

وفوائدها ورموزها وسواها من خواص البستنة الإسبانية - الإسلامية التي أثرت فيما بعد وبشكل عميق في إسبانيا وعموم أوروبا إبان عصر النهضة. وكان لأشجار الفاكهة عندهم شأن كبير، فهي لا تنتج الفاكهة فحسب، وإنما أيضًا الأزهار والشذى والألوان والظل. وقد اشتملت جنائن إسبانيا الإسلامية أيضًا على الصفصاف والدردار والسرو والصنوبر والسنديان والنخيل والدلب والآس والياسمين. أما أشجار الحمضيات التي تنتج اللومي والحمض والبرتقال المر وغيرها فقد كانت شائعة فيها. أما بالنسبة للنباتات المزهرة فنجد إشارات كثيرة إلى الورود والقرنفل والبنفسج والمنثور والأقحوان والسوس والزنبق (النيلوفر). أما المؤلفات الزراعية فهي تسعفنا كذلك بفكرة عامة عن الخصائص العامة لهذه الجنائن وطريقة تنسيق أشجارها ونباتاتها، كأن تشير مثلاً إلى أن أشجار الحمضيات لا بد من حمايتها من المناخ البارد، كما تزود المزارع بتفصيلات تتعلق بالمسافة الواجب تركها بين الأشجار، وباختيار الأنواع المناسبة لزراعتها في كل جزء من أجزاء الحديقة.

وفي ضوء هذه المؤلفات تظهر جنائن إسبانيا الإسلامية وكأنها مزيج من الحديقة والبستان محتو على النبات المزهرة والعطر في آن معاً. أما الأشجار الوارفة الظلال فقد كانت موجودة دائماً قرب الحوائط، كما كانت النباتات الشوكية تزرع عند أطراف الحديقة وحدودها. بعد هذا العرض الموجز للزراعة والبستنة في بلاد إسبانيا الإسلامية، يمكننا أن نستنتج بأن أعداداً كبيرة من الأنواع النباتية المجهولة حتى ذلك الوقت قد تأقلمت مع المناخ المحلي عن طريق استخدام وسائل وتقنيات جديدة، وأن أنواعاً أخرى لنباتات معروفة ومزروعة قبل ذلك الحين قد أعيدت زراعتها بعد أن آلت إلى النسيان والإهمال لأسباب مختلفة. وبعبارة أخرى، أدخل زراعيو إسبانيا الإسلامية نباتات مشرقية جديدة إلى شبه الجزيرة الأيبيرية بشكل تدريجي ووثقوا ذلك جنباً إلى جنب مع الأنواع النباتية المعروفة قبل وصولهم.

1 - السقي: لا يجهل أحد التطور والاستثمار الكبيرين اللذين أصابتها الأراضي المعتمدة على السقي بفضل المعارف وممارسات إسبانيا الإسلامية التي خلفت مفرداتها آثاراً لا تمحى في اللغة القشتالية، بالإضافة إلى العديد من أسماء الأماكن المنتشرة في عموم شبه الجزيرة الأيبيرية. فالسكان الهسبان - العرب كانوا مهرة في تصريف مياه الأنهار وتوزيعها بواسطة الأسداد (asdad) والقنوات والساقيات (acequias) والناعورات (na urat) والسانيات (saniyat) وسواها من وسائل السقي ووسائطه، كما حورووا الكثير من نظم السقي وطوروها، سواء تلك التي عرفها الغرب قبلهم أو، في الأساس، المفاهيم والأدوات التي أخذوها عن أهل المشرق.

حالما ندخل في طيات رسائل زراعة إسبانيا الإسلامية نلاحظ الدور الحيوي الذي يؤديه عنصر الماء، فهي تدرسه في المقدمة إلى جانب عنصري التربة والأسمدة. ويمكن القول إن الطنغري الغرناطي هو أحد المؤلفين الأكثر أصالة ضمن أولئك الذين تناولوا موضوع المياه، ولا سيما ما يتعلق بحفر الآبار والتنقيب عن المياه، فهو يتبع بكل عناية الأساليب المذكورة في الفلاحة النبطية بعد أن يطرح الجانب التصوفي منها، كما أن العوامل الغيبية تبدو في وسائله معدلة ومندمجة بالعوامل العقلانية، وهو يعول أخيراً على تجاربه الشخصية التي يعارضها أحياناً بأساليب تعلمها أسفاره في بلاد الشام والمغرب العربي.

2 - الأدوات الزراعية: يظهر أثر التقاليد الرومانية جلياً في هذا الميدان، بيد أن ذلك لا يعني غياب أثر التقاليد المشرقية، وبصورة عامة يمكن القول إن أدوات الزراعة كانت مصنوعة في أغليبتها من الحديد، وكانت بسيطة، على الرغم من تنوعها الكبير. وهنا تنبغي الإشارة إلى دراسة حديثة أعدت مسحاً شاملاً ودقيقاً لأدوات الزراعة المذكورة في جميع المخطوطات الزراعية بإسبانيا

الإسلامية ما حقق ونشر منها وما لم يحقق وينشر بعد، إذ نجد فيها تنوعاً عظيماً لهذه الأدوات، يربو مجموع المحصي منها على الثمانين، بضمنها ستون أداة مستقلة، والبقية أدوات مكملة لها أو مضافة إليها.

ضمن الأدوات المذكورة هناك بعض الأنواع التي يقتصر ذكرها على نصوص إسبانيا الإسلامية تدل جذورها اللغوية على انحدارها من أصول مستعربة (mozarabe) بينها أدوات على درجة عالية من التطور، أبرزها أدوات تسوية التربة مثل المرجيقل (murjiqal) المشتقة من المفردة الإسبانية (mur- cielago)، أي الوطواط، التي ذكرها الطنغري ورددتها ابن ليون في ما بعد، ولعلها الأداة ذاتها التي عنها ابن العوام، نقلاً عن أبي الخير، باسم مرجفل (marhifal)، الخاصة بتنظيم مناسيب المياه، ومثل الأداة المستخدمة في عزق التربة المحيطة بجذور الأشجار والمعروفة باسم شنجول (Shanjul)، التي قد يرجع اشتقاقها إلى كلمة (sanchuelo) ذات الأصل الرومانسي، التي يقول أبو الخير فيها: «السنجول وهو صفة يد الإنسان بأصابع حداد، وعلاوة على هذه المفردات التي ينحدر جلها من أصول هسبانية محققة، يمكن ذكر الأسطربلاب ذي الأصل المشرقي والذي يوصي ابن العوام باستعماله في تسوية التربة، لسبب غريب. إن أحد جوانب البحث في الأساليب الزراعية الأكثر بحثاً على الاهتمام هو جانب السعي وراء التصنيف وإضفاء الصفات العقلانية وإشاعة التنظيم الذي يتجلى في الدراسات المتعلقة بالتربة والمياه والأسمدة، وبشكل أعمق، في تلك المتعلقة بالنباتات، ويعرض ابن بصال لنا في الفصل الثامن من رسالته بكل إسهاب وتفصيل منهجاً أصيلاً لتصنيف النباتات، يتناول في معرضه شتى أصناف الأشجار التي تنمو في الأقاليم السبعة التي تقسم بموجبها نوعيات التربة، ذاكراً الأشجار المائية والزيتية والحليبية والصمغية. ولقد ذهب بعض الباحثين إلى أن هذا المنهج الذي طوره لاحقاً أحد تلامذة

ابن بصال الإشبيلي المجهول الهوية. صاحب كتاب عمدة الطبيب في معرفة النبات لكل لبيب، قد شكّل سابقة لمنهج التصنيف الذي جاء به كوفير (Cuvier) بعد مضي عدة قرون، ففي عمدة الطبيب يطبق المنهج التصنيفي للنباتات بموجب الجنس والنوع والصنف لكل منها. ولعل هذه المعرفة البستانية العميقة التي اضطلع بها زراعيو بلاد إسبانيا الإسلامية تتضح أكثر ما تتضح في حقل التطعيم الذي عرفوا له أشكالاً وأساليب مختلفة كالتطعيم بواسطة الرقع والأقلام والعيون والبرينات والأنابيب إلخ، علاوة على معرفتهم بالتركيبات الناجعة للتطعيم الرئيسي التي يبعث بعضها على الدهشة، كتركيبة بذور القرع مع بصل الفار (Cebolla albarma) وتركيبة نخيل التمر مع الجزر الأبيض. ينبغي أن نتعرف في النهاية بأن الزراعة الهسبانية- العربية ما بين القرنين الخامس الهجري/ الحادي عشر الميلادي والسابع الهجري/ الثالث عشر الميلادي هي بلا ريب الزراعة الأهم والأكثر تأثيراً في العامل الإسلامي لتلك الفترة، من دون أن يعني ذلك أنها كانت الزراعة الوحيدة من نوعها آنذاك. ويجب علينا، من جانب آخر، ألا نغفل للبستنة الهسبانية - العربية، التي جمعت المعارف الزراعية السابقة وأغنتها في نواح عديدة، حقها في التأثير في معارف الغرب النصراني وممارساته الزراعية. ويجدر في الختام ذكر ناحية أخرى من نواحي هذه الرسائل في إسبانيا الإسلامية وإبرازها، وهي سميتها «التجريبية» التي استرعت أكثر من سواها انتباه المؤلفين النصرانيين اللاحقين مثل غابرييل ألونسو دي هيريرا، والتي غدت في ما بعد بذرة الروح التجريبية الحديثة، فتلك المعرفة الحقيقية والمباشرة للتربة هي التي قادت جميع الخطوات اللازمة نحو الحصول على المحصول الجيد. وعنها أيضاً نتج التطور الكبير للأساليب، بالاعتماد على الإمام المسبق بالتراث الزراعي وعلى التعامل معه بحس وتطبيقه قدر المستطاع في الواقع الخاص، واقع بلاد إسبانيا

الإسلامية⁽¹⁾. كانت الرقعة الجغرافية التي تحتلها غرناطة تتميز بتنوع المناخ والتربة ووفرة المياه، ما انعكس إيجابياً على منتجاتها الزراعية، وقد شكلت هذه المواصفات الجغرافية حافزاً لسكانها للاهتمام بالمجال الزراعي الذي اعتبروه مورداً مهماً لهم في الظروف الحرجة التي كانت تعيشها دولتهم. وعن غرناطة وطبيعتها يقول ابن سعيد المغربي: إنها وإن سميت دمشق إسبانيا الإسلامية أحسن من دمشق؛ لأن مدينتها مطلة على بسيطها متمكنة في الإقليم الرابع المعتدل، مكشوفة للهواء من جهة الشمال، مياهها تنصب إليها من ذوب الثلوج، دون مخالطة البساتين والفضلات، والأرحاء تدور في داخلها، وقلعتها عالية شديدة الامتناع، وبسيطها يمتد فيه البصر مسيرة يومين بين الأنهار، وأشجار وميادين مخضرة، فسبحان مبدئها في أحسن حلة، لا يأخذها وصف، ولا ينصف في ذكرها إلا الرؤية. فتضاريس غرناطة كانت متنوعة، تجمع بين مزيج من المروج والوديان والجبال والهضاب، تمدها بثروات زراعية ومعدنية استمدت بها غرناطة أسباب قوتها ومناعتها.

استغل أهل غرناطة المعروفين بذكائهم ونشاطهم مسخلف هذه الخواص الطبيعية، فتفننوا بمهارتهم في تنويع المنتجات الزراعية. ومما ساعدهم على ذلك ما خلفت به غرناطة من أنهار وجدول تتوزع على مدنها وقراها وبواديها، فالماء يعتبر عنصراً أساسياً في الفلاحة، إذ من دونه لا يمكن الحديث عن أي نشاط زراعي. وأهم الأنهار التي أوردها الجغرافيون والرحالة نهر شنبل الذي ينحدر من جبل شيلر Nivada Sierra، ويسمى كذلك بجبل الثلج. وينبع من هذا الجبل أكثر من عشرين نهراً، وقيل ينساب منه ستة وثلاثون نهراً، وتنجس من سفوحه العيون. وبفضل هذا الجبل كثرت المياه

(1) أكسبيراثيون غارثيا سانشيز، نفس المرجع، ص 1381.

بغرناطة، وصح الهواء، وتعددت البساتين والجنان، والتف الدوح، وكثرت الأعشاب الطبيعية والعقاقير الدوائية ويقول المقرئ ولو لم يكن لها إلا ما خصها الله تعالى به من المرج الطويل العريض ونهر شنبل لكفاها. وما الآثار الباقية إلى الآن ببلاد إسبانيا الإسلامية من القناطر الشهيرة والجداول الدارسة التي أنشئت منذ عهد الدولة الأموية، إلا دليل واضح على تفوق زراع إسبانيا الإسلامية في تنظيم وسائل الري وجلب المياه وتوزيعها بطرق متقنة شتى وكذلك نبوغهم في فلاحه الأرض وغرس الحدائق والبساتين، ومعرفة أحوال الجو، وكل ما له صلة بفتون الزراعة، حتى غدت مزارعهم وحدائقهم مضرب الأمثال في الجودة والإتقان، أبدى الفلاحون مهارتهم في زراعتها وتنسيقها حتى تنوعت وتعددت محاصيلها طيلة العام. وكان لهم الفضل في نقل عدد من الأشجار والمحاصيل إلى إسبانيا الإسلامية كالقطن والأرز وقصب السكر والزعفران. وتشرف غرناطة من جهة الجنوب الغربي على فحوص عظيم الخصب، تخترقه المياه والجنان، كانوا يشبهونه بغوطة دمشق، وكان أهل غرناطة يتوجهون إليه للتنزه أيام الربيع إنه سهل فسيح الأطراف تغص مروجها بسائر أنواع الثمار، والزيتون، وسائر ذوات الفواكه من اللوز والإجاص الكمثرى محدقة من الكروم المسحة، والرياحين الملتفة ببجور طامية، تأتي البقعة الماء، ففيها كثير من البساتين والرياض والحصون. وكانت أثمان الأراضي العقارية بهذا الفحص غالية الثمن، وصل ثمن الواحدة منها خمسة وعشرين ديناراً من الذهب العين. تنوعت أقوات أهل غرناطة صيفاً وشتاء لا سيما الفاكهة الجافة من التين والزبيب والتفاح والرمضان والقسطل والبلوط والجوز واللوز وغيرها من الفواكه، التي تظل متلاحقة غير مفقودة في كل أوان. وكان القمح الغذاء الأساسي في غرناطة، بينما كانت الذرة القوت الرئيس لأهل البادية منهم، خاصة في الفصل البارد. فزراعة الحبوب كالقمح

والشعير والذرة البيضاء منتشرة في المناطق الواقعة شمال شرق غرناطة، وفي الشمال الغربي. وفي المرية كان المحصول يختلف عن عام لآخر لاعتماد السهول على مياه الأمطار، فظهرت الحاجة لتعويض نقص المحصول إلى استيراد القمح من المغرب العربي. وكان من عادة السلطات في إسبانيا الإسلامية خزن الحبوب في مطامير احتياطاً للظروف الصعبة من المجاعات، أو خوف نقص المحصول، كما استعمل هذه الطريقة الفلاحون أنفسهم خوف فساد منتجاتهم. وذكر ابن سعيد المغربي أن بعض الحصون بإسبانيا الإسلامية كانت تستغرق في محاربة النصارى ما ينيف عن عشرين سنة لمناعة حصونها وحنكة أهلها في أمور الحرب ما كان يفرض خزن الغلال في المطامير، ومنها ما كان يطول بقاؤها بها نحو مائة سنة. واستعمل أهل غرناطة أرحاء مائية لطحن الحبوب، قدرها ابن الخطيب بما ينيف على مائة وثلاثين رحي. يعتبر الزيتون الغذاء الأساسي اليومي لإسبانيا الإسلامية، كان شائعاً ومنتشراً بينهم، وروى القزويني أن بغرناطة شجرة زيتون تعد من عجائب الدنيا بالقرب من عين ماء، اعتاد الناس أن يقصدها في يوم معلوم، فإذا طلعت الشمس ذلك اليوم أفاضت تلك العين بالماء، وأزهرت شجرة الزيتون، وانعقدت حبساتها واسودت في اليوم نفسه، وكان الناس يأخذون من ذلك الزيتون ما قدروا على أخذه، ويأخذون من ذلك الماء للتداوي. وغالباً ما كان الزيتون يزرع رفقة زراعات أخرى كالكروم والتين. وإلى جانب فحص غرناطة كان الزيتون يزرع بنواحي مالقة وبلشانة والمرية، وكانت الأندلس تستخرج منه الكثير من الزيت يسد حاجتها منه، لكن في عهد الدولة النصرانية كانت غرناطة تستورد من قشتالة ومن المغرب. وربما هذا الخصاص من هذه المادة يعود بالأساس إلى ضيق رقعة غرناطة التي أصبحت نواحيها تسقط تباعاً في يد الطرف المسيحي. واشتهرت غرناطة بإنتاج الكروم البديعة وسائر أنواع الفواكه من اللوز

والإجاص والكمثرى، وأدواح الجوز المجاورة لقصب السكر والعنب ذي الجودة، والذي يجنى من خراجه على هذا العهد أربعة عشر ألفاً. وذكر ابن بطوطة في رحلته أنه شاهد في هذا العهد بمدينة مالقة العنب يباع في أسواقها بحساب ثمانية أرطال بدرهم صغير. أما الكتان فكان يزرع في سهول غرناطة خاصة، في فحصها المعروف باسم La vega كما اشتهر بزراعته فحص البيرة والذي يعتبر أجود من كتان النيل، وكانت غرناطة تصدره إلى أقاصي بلاد المسلمين.

واشتهرت غرناطة بإنتاج الحرير لوفرة أشجار التوت. وكفى بالحرير الذي فضلت به فخراً قيتة، وغلة شريفة وفائدة عظيمة تمتاره منها البلاد، وتجلبه الرفاق، وفضيلة لا يشاركها فيها إلا البلاد العراقية. أما الزعفران والذي كان يعد من التوابل والأفاوية فمتوفر بمنطقة بسطة، وبأغة وأما جبل شلير، فقد تعددت فيه النباتات وتنوعت أصنافها، وكانت غرناطة تصدرها إلى جميع الآفاق وتصنع منها الأدوية والترياقية. واشتهرت إسبانيا الإسلامية بزراعة النباتات المتنوعة منذ عهد الأمويين الذين استعملوا تقوياً خاصاً في عهدهم عرف باسم «التقويم القرطبي» والذي اعتمدوه لغرس مختلف النباتات في مواعيد محددة، وأخذ عنهم العديد من الأمم، كما كانت بإسبانيا الإسلامية مختلف أنواع الأفاوية، فيذكر ابن سعيد نقلاً عن المسعودي في كتابه «مروج الذهب» أنه صنف أفاوية إلى خمسة وعشرين نوعاً منها السنبل. والقرنفل، والصندل، والقرفة وقصب الدريرة وغيرها، بينما صنف أصول الطيب إلى خمسة أصناف هي: المسك، الكافور، العود، العنبر والزعفران، بينما المؤرخ الرازي يجعل المحلب في مقدمة الأفاوية ويضيف بأنه لا يوجد إلا بالهند. كما أخبرنا ابن الخطيب أن الأندراسيون والسنبل والجنطايا كانت كثيرة في جبال ووديان غرناطة. وأيضاً العقار والأدوية النباتية وعود اليلنجوج

بمنطقة دلالة، لا يفوقه العود الهندي ذكاء وعطر رائحة. وإلى جانب الزراعة اهتم أهل غرناطة بالرعي وبترية الماشية: ومن كرم أرضنا أنها لا تعدم زريعة بعد زريعة ورعيًا بعد رعي طول العام. خاصة تربية الأبقار والأغنام، واهتموا بمزارع الخيول العربية الأصيلة. أما الثيران فكانت تستخدم بالحقول، بينما البغال والحمير تعد وسيلة أساسية من وسائل التنقل. وأولى الغرناطيون تربية الطيور المنزلية والأرانب البرية اهتمامًا كبيرًا. وبفحص غرناطة كان يربى الحمام والدواجن في الأملاك الخاصة بالسلطان المسماة: «المستخلص». ففي فترات رخاء غرناطة خاصة على عهد السلطان يوسف الأول، وهي الفترة التي زار فيها الرحالة ابن بطوطة أسواقها. فعلى حد قول زائرها كانت تنعم بمختلف الخيرات حتى وصفها بعروس الأندلس عند إشارته إلى بساطتها ورياضها. أما السمك فقد اضطرت غرناطة إلى استيراده خاصة عندما اقتربت من نهايتها بسبب ضغط النصارى الذين أصبحت سفنهم تجوب السواحل المتوسطية والمضيق، فكانوا غالبًا ما يستغلون فترات السلم لادخار أقاتهم وتجفيف الفواكه واللحوم والأسماك. لقد ورد في العديد من المصادر لإسبانيا الإسلامية عدة مصطلحات تخص الأراضي الزراعية بمملكة غرناطة كالمنية، والجنة، والفحص، والحش، والمدارج. وكلها أسماء تطلق على بساطت خضراء متنوعة الإنتاج. أما ملكية الأراضي الفلاحية بغرناطة فلم تكن تخرج عن كونها أملاكًا للدولة تابعة للقصر السلطاني يشرف عليها موظفون مختصون، أو أملاكًا، وقفية (محبسة) وإما أملاك الخواص. ويفيدنا ابن الخطيب أن الأراضي والسهول الواسعة ذات الجودة كانت في ملك الأغنياء وكبار الملاكين: «وأما ما حازه السفلى من جوفيه فهي عظيمة الخطر، متناهية القيم، يضيق جسوه - ما عدا أهل الملك - عن الوفاء بأثمانها، منها ما يغل في السنة الواحدة نحو الألف من الذهب». أما القسم الشمالي الغربي من

مرج غرناطة فكان يضم معظم مستخلص السلطان وفيه من مستخلص السلطان ما تضيق عنه بيوت الأموال ذرعًا وغبطة وانتظامًا. وكان مستخلص السلطان عادة يعهد إلى شركاء يستثمرون الأرض تحت إشراف «صاحب الصنّاع» يعين من قبل «ديوان الخرص». أما أراضي الحبوس فكان يعهد أمرها إلى جماعة المتقبيلية، بينما بعض الضيعات يشرك فيها العديد من الأشخاص منها ما انبسط وتمدد فاشترك فيه الألوف من الخلق، وتعددت منه الأشكال ومنها ما انفرد بمالك أو اثنين فصاعدًا وينيف أسماؤها على ثلاثمائة قرية، ما عدا ما يجاور الخضرة في كثير من قرى الإقليم، أو ما استضافته حدود الحصون المجاورة. أما العقود فكانت تتم بين صاحب الأرض والمزارع لسنوات وفق شروط العقد، إذ يقدم صاحب الأرض للمزارع الأرض والبذور، ويتعهد هذا الأخير بتأمين نفقات أجور العمال والحراثة والزراعة والحصاد واقتسام المحصول مناصفة لكن في بعض الأحيان كان بعض المزارعين يمتنعون عن اكتراء الأرض في فترات اشتداد هجومات المسيحيين على فحوص غرناطة. وقد رأى أحد كبار الفقهاء وهو أبو القاسم بن سراج أن تكتري الأرض لكن ينخفض كراؤها إذا جاء النصارى وأفسدوا الزرع. هكذا برع زارعو غرناطة في النشاط الفلاحي فنوعوا في منتجاتهم التي أصبحت أسواق غرناطة ملأى بها⁽¹⁾. وظل الفلاحون بهذه المملكة يعملون في صناعة الفلاحة بطرائق زراعية وشجرية شديدة الإتقان، حتى غدت بلادهم مثلاً في الحسن، وقامت التقاليد على صيانة هذه المرافق في كل القسم الجنوبي من إسبانيا وفي شمالها.

(1) أحمد ثاني، المرجع السابق، ص 296.

الري في الزراعة:

على الرغم من أن الملاحظات التالية تتعلق - في المقام الأول - بالتقنيات الهيدرولية، ولا سيما تلك المتصلة بأنظمة الري، والزراعة المروية وتلك «التكنولوجيا» التي تشتمل على العناصر المؤسسية والآلية سواء بسواء، إلا أنها كذلك موجهة نحو قضايا أوسع نطاقاً عن مكانة التكنولوجيا داخل الثقافة الإسلامية وفي التأريخ الرسمي لتلك الثقافة. مع أن الرومان استخدموا الري في إسبانيا، إلا أن الزراعة الجافة (البعل) كانت أساس الزراعة عند الرومان، وكان التزويد الاصطناعي للماء تكميلياً. إن أعمال الرومان الهيدرولية المعتبرة [التي أعجب بها العرب بعد ذلك لكونها معالم لبراءة هندسية للقدماء (الأول)] مثل قناة شقوبية (Segovia)، كانت قد صممت لتزويد الناس بمياه الشرب فقط، وليس لغايات الزراعة، على الرغم من أن سدوداً محددة للماء في اكسترامادورا (Extremadura) ربما تكون في الواقع قد خزنّت الماء للاستعمال الزراعي. على أي حال، فإن المسلمين لا بد أنهم وجدوا أن كثيراً من منشآت الري القديمة قد دفن تحت سطح التربة. ومن ذلك، من غير شك، أراضي الري (huerta) البلسية (Valencian) التي تعرضت إلى كارثة بشرية في أعقاب الاضطراب السياسي الذي وقع في القرن الثالث الميلادي. لذلك فإن السكان المسلمين الذين استوطنوا تلك المناطق، سواء أكانوا عرباً أم بربراً من العرب العاربة، قد اقتبسوا أو وسعوا استخدام القنوات الموجودة من قبل، أو أنهم ركبوها من جديد، متخذين من جهودهم أساساً لتطبيقات اكتسبوها من الشرق الأدنى أو المغرب العربي. لكن الظروف التي نشأت فيها زراعة الري كانت خاصة بظروف الفتح العربي والواقع الذي فرضه. وقد أتاحت فتوحات القرن الثاني الهجري/ الثامن الميلادي حركة هجرة ضخمة للمحصولات الزراعية من الشرق إلى الغرب، وبخاصة تلك

التي تنمو في الهند تحت ظروف الرياح الموسمية والتي لا يمكن أن تنمو من دون ري في عالم حوض البحر المتوسط الذي يتصف بجفاف الصيف. ومن أبرز هذه المحصولات، حسب أهميتها الاقتصادية، الأرز وقصب السكر والفواكه كالبرتقال والليمون والموز والبطيخ. ولهذا فإننا نواجه انتشاراً لمركب غني يشتمل على المحاصيل المروية، غالباً من أصل هندي؛ وتعاليم المعرفة الزراعية والفلاحة الهندية الخاصة بكيفية زراعة المحاصيل، والمعرفة النظرية والتطبيقية للري المطلوبة لاستنباتها في حوض البحر المتوسط. وكان ميدان الري الخاص بالزراعة الجديدة نفسه مزيجاً مركباً من التكنولوجيا (في شكل الملحقات الهيدرولية المطلوبة لتحويل المياه أو توصيلها أو ضخها لغايات الري)، والمؤسسات (اتخاذ الترتيبات الضرورية لتوزيع المياه بين فئات المزارعين، بما في ذلك مفاهيم الحقوق المائية ومبادئ تحديد الحصص ونظام المقاييس وآليات الإدارة والقضاء في النزاعات والمراقبة الاجتماعية لتقسيم المياه). إن الأعراف والقواعد التشريعية التي تنظم بموجبها الزراعة الهيدرولية لتشكيل - وهذا ما أود أن أؤكد - تكنولوجيا بحد ذاتها؛ لأنه لولاها، لما أمكن تشغيل المنشآت الفيزيائية والآلية للري ووضعها موضع التنفيذ.

نظراً لندرة الوثائق الذي يتناول الهيدروليات بصورة مباشرة، فإن دراسة الري الأندلسي تتطلب مزيجاً من التقنيات وطرق التناول. إن بعض الملحقات الهيدرولية، مثل القنوات والنواعير، قد تم تناولها بالبحث في أطروحات تقنية؛ ولهذا فإن لدينا بعض المعلومات حول كيفية تركيبها بالفعل. ومثل هذه الأوصاف يمكن تفحصها في ضوء الدلائل الأثرية والمعلومات الأنثروبولوجية الوصفية الحديثة التي يجب أن تعد مصدراً صحيحاً للمعلومات في ضوء المحافظة على الممارسات الزراعية ومقاومتها للتغيير في المجتمعات التقليدية. إن أسماء الأماكن تقدم أيضاً دليلاً متمماً على توزيع المنشآت الهيدرولية، مثل

السدود والقنوات؛ كما أنها تقدم بعض الدليل على تحديد تاريخها.. كما هو الحال في المصطلحات العربية المنتشرة التي ما زالت تطلق على التقنيات وأساليب الزراعة في إسبانيا إلى الآن. أما في ما يتصل بمؤسسات توزيع المياه، فإن الوثائق العربية القليلة التي تسبق الغزو المسيحي والتي تم اكتشافها تكشف عن معلومات كافية تؤيد الدلائل الوثائقية الهائلة لأنظمة الري الإسلامي التي استمرت إبان الحقبة المسيحية. وعلى العموم، فإنه حيثما صادف المسيحيون أنظمة ري فعالة فإنه كان يؤمر بأن يستمر تشغيلها «تمامًا كما كانت تشغل في أيام العرب». وثمة نوعان من الوثائق أثبتا أنهما غنيان في تقديم معلومات حول النظم الإسلامية السابقة. الأول: كتب ديوان الخطط (سجل حنصص الغزاة من الأراضي المفتوحة، (repartimiento) أو تقسيم الأراضي، التي تسجل التضاريس البشرية للأندلس (مع أنها ليست من دون تشويه أو تحريف) كما وجدها المسيحيون. والثاني: سجلات الأملاك للأوقاف الدينية (الأحباس "habices")، والوثائق المتصلة بها - الترجمات الإسبانية للسجلات العربية للأراضي في غرناطة - التي يمكن على أساسها إعادة بناء مؤسسات الري في غرناطة النصرية، على الأقل جزئيًا. وأخيرًا، فإن الدراسة المقارنة بين أنظمة الري الإسلامي في الماضي والحاضر، في كل من سورية واليمن (هاتين المنطقتين من الشرق الإسلامي اللتين كان تأثيرهما بارزًا في الري لإسبانيا الإسلامية وفي المغرب العربي، من المتوقع أن تكشف عن مؤشرات مهمة عن الأصل الحضاري للري في إسبانيا الإسلامية). في السنوات العشر الماضية، أي في الثمانينيات من القرن العشرين تضافرت مجموعة من الظروف المتزامنة فيضًا من دراسات تاريخية جديدة عن زراعة الري في إسبانيا، كثير منها تركز على الفترة الإسلامية والإسهام الإسلامي. ومن هذه الحوافز، يمكن أن أذكر:

1 - نظام الحكم الذاتي (Regimen de autonomics) الذي حفّز وموّل عددًا كبيرًا من الدراسات ذات النوعية العالية عن التاريخ المحلي. 2 - تلاشي الإجماع القديم للقروسطية الإسبانية، التي ركزت على زراعة الحبوب كأساس للزراعة. 3 - انتعاش علم آثار العصور الوسطى الذي ولد عددًا كبيرًا من الفرضيات الجديدة عن التنظيم الاجتماعي في الأندلس، بما في ذلك بعض الأفكار المثيرة حول الزراعة الهيدرولية.

وهنا سأقصر مناقشتي على دراسة أثرية واحدة، لأنها تبسط القوى والقيود- على حد سواء - لهذا الضرب من الدراسات. منذ مدة قصيرة بدأ كارل بوتزر (Kart Butzer) وجوان ماتيو (Joan Mateu) مجموعة من علماء الآثار والمتخصصين بالقرون الوسطى يدرسون عددًا من المواقع المروية في إقليم قسطليون (Castellon) من أجل دراسة الأصل والأنماط الحضارية والتاريخية للري المتتابع في النظم الحقلية الرومانية والإسلامية والمسيحية. وكان من نتائج دراستهم أن الفتح الإسلامي «لم يغير بشكل جذري المدى الذي كان متيسرًا للمحاصيل والتكنولوجيا؛ وأنه، بسبب تهجير السكان وغط ترك الزراعة في أزمّة الحكم الإمبراطوري المتأخرة، «فإن العصر الإسلامي ذا التكتيف المتجدد والإنتاجية المحسنة يكتسب شهرة غير مستحقة بسبب هذا الانحدار المأساوي في المطلق. إن استنتاجًا كهذا (عن الشهرة «غير المستحقة») يقدم لنا حكمًا تقييميًا يشوه معنى التغير الثقافي، ويتطلب استطرادًا تاريخيًا موجزًا.

اعتقد الإسبان المتخصصون بالدراسات العربية ودراسات القرون الوسطى، من جيل ميغيل آسين بالاثيوس (Miguel Asin Palacios) وكلوديو سانشيز ألبرنوز (Claudio Sanchez Albornoz)، بأن الفتح الإسلامي أضاف فقط بريقًا ثقافيًا سطحيًا لسكان البلاد الأصليين الذين استمروا في تمثيل سمات

الشخصية والثقافة «الإسبانية». وهذا رأي «قومي إسباني» رفع إلى مرتبة العقائدية القومية تحت حكم فرانكو، الذي اعتنق تاريخ سانشير ألبرنوز، الجمهوري المنفي، رغم أنه يشجب موقفه السياسي. هذا الرأي، الذي أسميه «القومية الإسبانية» (pan - Hispanism)، يعرف حاليًا في لغة المؤرخين «بالاستمرارية» (continuism). وفي أعقاب أميريكو كاسترو (Americo Castro)، الذي اعتقد بأن ثمة منقطعًا ثقافيًا اجتماعيًا حادًا قد نجم عن الفتح العربي، ناقش كثير من المؤرخين من أبناء الجيل الحاضر، وكل الإسبان الأصغر سنًا والمتخصصين بدراسة القرون الوسطى، بأن ثقافت المولدين (أي التبادل الثقافي بينهم) كان كاملاً، وأن ثقافتهم يجب أن تدعى إسبانيا الإسلامية تفضيلاً على بعض التسميات المضللة المركبة مثل «إسبانية/عربية» (Hispano - Arab). في أعقاب ما طرحه السيد أميريكو، فإننا نعتقد أن ما هو «إسباني» (Hispanic) لا يمكن أن يكون «عربيًا»، والعكس بالعكس. لكن الهجوم الناجح على القومية الإسبانية قد أفرز نوعًا جديدًا من التصلب الذي يؤدي إلى العدول عن إعادة النظر في الاستمرارية المؤسسية بين إسبانيا الرومانية وإسبانيا الإسلامية؛ لأن أي إشارة إلى «البقايا الرومانية» سوف توصم بالاستمرارية. وهذا يجعل جيلًا جديدًا من علماء الآثار المختصين بالقرون الوسطى معلقين دون استقرار على قرار حاسم لأنهم لا يملكون بنية نظرية قادرة على إعطاء الدليل على أنظمة الري أو على الفخار، للاستشهاد بالمثلين الأكثر بروزًا في سياق تحليلي قابل للتطبيق. ولهذا، فإن النتائج التي توصل إليها بوتزر يجب أن يحسب لها حساب. ومع ذلك فإنني أتحدى الفكرة القائلة بأن العرب قد اكتسبوا (وربما العرب العاربة البربر) «شهرة غير مستحقة» في إطار تجديد قاعدة الزراعة في شبه جزيرة الأندلس. فمثل هذا الرأي ينطوي على مخاطرة إحياء الإشاعة القديمة القائلة بأن الحضارة العربية،

بسبب عبقريتها في التأليف بين العناصر الثقافية المتفرقة، كانت بطريقة أو بأخرى تفتقر إلى الأصالة؛ وكان التأليف بين العناصر ليس إنجازاً ثقافياً خلاقاً! إن رأينا هو العكس تماماً: فالتشاكل بين الزراعة الهندية، والتقنيات الهيدرولية الرومانية، والنظام القانوني لتوزيع المياه الذي يتضمن عناصر من النماذج البدوية العربية العرب العاربة والبربرية والتشريع الإسلامي والأعراف الرومانية السائدة في الريف (مزيج معقد يحتاج إلى التفكيك) شكّل صورة مختلفة تماماً عن أنظمة الري الرومانية المتقدمة سواء في مجال استخدام المياه أو في أسس توزيعها، هذا فضلاً عن نوع الاقتصاد الذي يوحد ذلك كله. وعلى الرغم من التقيّد بهذه القضايا، إلا أننا نستطيع القول بأن ميزة دراسة بوتزر أنها تزودنا بنموذج لدراسة مثل هذه النظم من خلال إخضاعها للتحليل.

إن النظام السائد على نطاق واسع في الأراضي الغربية قد أسسه المسلمون وأقاموه على أنقاض شبكات الري الرومانية. كما أن نظام الميسو (ري القرى الذي يعتمد على مياه الينابيع) ونظام الميكرو (الذي يعتمد على الصهاريج أو على الأحواض والنواعير) لكل منهما أصوله المختلفة. إن شبكات الميسو (Meso) والميكرو (Micro) في الجبال المتجاورة لم تكن مركبة فوق إنشاءات الري التي كانت مقامة قبل العهد الإسلامي، بل إنها تمثل امتداداً مهماً للري في بيئة جديدة، وبشكل خاص خلال النصف الثاني من عصر الانتعاش الاقتصادي (في القرنين الحادي عشر والثاني عشر)، ومن المحتمل أنها كانت من عمل سكان البلاد الأصليين الذين تعرض أجدادهم للتأثير الثقافي الإسلامي وصاروا مسلمين يتكلمون العربية. إن التعسف في البحث عن الأصول وتحديد ما يوافقه من أحكام على الجوانب الثقافية،

يفسد النتائج المتميزة لهذه الدراسة⁽¹⁾ (مع أنها تصف الزراعة في شرق إسبانيا فقط). يزودنا السهل الغربي الجنوبي لنهر الميخارس (Mijares) بأفضل شاهد أثري. كما أن القطاع الغربي الأقصى، القاحل في الوقت الحاضر، فيه بقايا قنوات رومانية. أما القطاع الأوسط فيروي بقنوات أنشأها المستوطنون المسيحيون في السبعينيات من القرن الثالث عشر الميلادي. وأما الثلث الشرقي من السهل فهو غني بأسماء الأماكن العربية، وكان بؤرة الاستيطان الإسلامي؛ إذ وصفه المؤرخ الإدريسي بأنه منطقة مزدهرة وكثيرة المياه. وعلى الرغم من أن بوتزر يعتقد أن أسماء المواقع الجغرافية العربية قد بالغت الدراسات في اعتبارها معالم ثقافية، إلا أن مثل هذه الدراسات تؤدي إلى نتائج لا تختلف كثيراً عن عملية المسح الأثري التي أجريت على منطقة بوريانا (Burriana)، أهم موطن غني بالمياه كان يقطنه المسلمون؛ فالأدلة المستمدة من أسماء الأماكن تؤدي إلى نتائج مماثلة. أما في أقصى الجنوب، في منطقة لورقة (Lorca)، فيسجد روبرت بوككنغتون (Robert Pocklington) أن ما نسبته 68 بالمئة من القنوات يحمل أسماء يرجع تاريخها إلى ما قبل الفتح الإسلامي؛ بينما توجد تلك التي تحمل أسماء عربية على الحد الخارجي من المنطقة، وتمثل تمديدات بناها المسلمون على نظام يعود إلى زمن سابق. من ناحية أخرى، فإن ما نسبته 22 بالمئة فقط من القنوات في منطقة مرسية (Murcia) تحمل أسماء يعود تاريخها إلى ما قبل الفتح الإسلامي. وتشكل تلك القنوات التي تحمل أسماء عربية شبكة متماسكة؛ بينما تظهر تلك التي تحمل أسماء من قبل الفتح العربي نمطاً متناثراً من ذلك نستنتج أن تكثيف نظام الري الذي بناه المسلمون محق شبكة القنوات الأقل شأنًا بكثير التي صادفوها هناك. وفي هذه

(1) توماس ف. غليك، التكنولوجيا الهيدرولية في الأندلس، الحضارة الإسلامية في الأندلس، ص 1351.

الحالات، فإن الشواهد والأدلة المتعلقة بالآثار وأسماء المواقع الجغرافية تؤدي إلى نتائج قابلة للمقارنة: فالمسلمون استولوا على رقعة من الأرض كانت تروى باعتدال (علمًا بأن أراضي الري في لورقة أصغر بكثير من تلك في مرسية)، وأعادوا بناء أنظمة الري ووسعوها؛ كما أنهم، إلى الحد الذي كان فيه المستوطنون العرب/ أو البربر جماعات قبلية، أعادوا تنظيم إجراءات التوزيع والإدارة وفقًا للقواعد القبلية (وهذه نقطة أساسية لم يشير إليها المؤلفون السابقون الذكر). إن أراضي الري في مقاطعة بلنسية تمثل صورة مشابهة للصورة السابقة الذكر؛ إذ ليس هناك صورة واضحة عن الحد الذي استخدم فيه الرومان أنظمة للري وعلى الرغم من أن الحفريات الأثرية كشفت عن مصدات للقنوات مبنية من السيراميك حددت هويتها بوضوح بأنها رومانية، فالاستخدام المتواصل لأراضي الري منذ القرن الرابع الهجري/ العاشر الميلادي على الأقل، أدى إلى طمس الآثار السابقة أو جعلها صعبة الوصول. ومن الجدير بالذكر أن من بين القنوات الرئيسية وفروعها، النصف تقريبًا يحمل أسماء عربية، بما في ذلك قناة مسلاتا (Mislata) (منزل عطاء) وفافارا (Favara) (هواره - وهي قبيلة من قبائل البربر) وراسكانيا (Rascanya) (وتعني بالعربية «رأس القناة» وفيتانار (Faitanar) «خيط النهر»، وهي ترجمة عربية حرفية)، وبناتجر (Benatger) (نسبة إلى فخذ من قبيلة) وقناة الجيروس (Algiros) (من الزروب، وتعني «القنوات»، وهكذا دواليك لقد أثبت الطبيعة العربية لنظام الري الخاص بأراضي الري البلنسية، استنادًا إلى التشابه في ترتيبات التوزيع هناك مع تلك الموجودة على نهر بردي في غوطة دمشق. ففي كل حالة يعتقد بأن ماء النهر يحمل 24 وحدة من الماء (في دمشق تسمى تلك الوحدات قراريط؛ وفي بلنسية فيلات) في كل مرحلة من مراحل انعطافه. لقد تحدى غيشار (Guichard) تفسيري هذا على أساس افتراضه بأن منطقة

الري كان يقطنها عرب العاربة البربر بشكل خاص. على سبيل المثال قبيلة هواره التي كانت في فترة ما من الزمن تروي أراضيها على امتداد قناة فافارا. وانتقد آخرون فرضيته باستيطان عرب العاربة البربر (انظر المناقشة أدناه). أما بالنسبة إلي، فإنني أرى أن الجدل في هذا الموضوع يؤدي إلى توضيح نقطة أولية تتعلق بأنظمة الري وانتشارها. فالعرب عرب العاربة والبربر الذين قطنوا إسبانيا الإسلامية لم يحضروا معهم القنوات أو السدود أو النواعير، بل أحضروا معهم الأفكار الخاصة بذلك فقط. لذا، فإنه عند تقييم التكنولوجيا الهيدرولية في إسبانيا الإسلامية، فإن المصدر المادي المتعلق بالقنوات ليست له صلة بالموضوع. فأي شيء وجدته المسلمون دمجه في نظام اجتماعي وثقافي واقتصادي يختلف تمامًا عما كان سائدًا من قبل، وذلك وفقًا لقواعد سلوكية أحضروها معهم. وحتى لو أن البربر تفوقوا على العرب إلى حد هائل من الناحية العددية في منطقة الري في بلنسية (الأمر الذي لا يمكن إثباته)، فإن وجود إنسان عربي واحد في تلك المنطقة يعرف نظام الري في بلاد الشام كان يكفي بأن يدخل ذلك النظام إلى البلاد. فالافتراض بأن الأفكار والتقنيات يمكن أن تنتشر فقط عن طريق الهجرة الجماعية لهو - بكل بساطة - افتراض ساذج.

إن معنى الاصطلاح العام المستخدم في التعبير عن وحدات قياس الماء في شرقي إسبانيا والمسمى فيلا (fila) (يطلق عليه (hila) في بلنسية و(hilo) في قشتالة يستحق نوعًا من النقاش فالكلمة تعني «خيطة». ونعرف من خلال أسماء الأماكن، مثل فيتانار أو الفيتمي، ومن خلال التوثيق، أن (fila) هي ببساطة ترجمة بلغة الرومانس لكلمة خيط. وكلمة (fila) في كل مكان تقريبًا تعني وحدة حساب في النظام الاثنى عشري (أي أنها، تخيلاً، تعبر عن حصة الفرد أو المجموعة أو البلدة، من الماء، كحصة من الكمية الإجمالية للماء في

الجدول، أو في جزء من الجدول، أو في مرحلة ما، من مراحل سيره. وكلما كان لابد من قياسها، كما في حالة شح في المياه، فإنها كانت تحول - كما يقتضي المنطق - إلى وحدات زمن (ساعات أو أيام من الماء). إن شيوع وحدات القياس في النظام الاثنى عشري من أجل الري في أرجاء العالم الإسلامي كافة يجعل من كلمة (fila) أساس الحجة التي تبرهن الدمغة العربية على ترتيبات التوزيع، جنباً إلى جنب مع الاصطلاحات لدورة الري مثل "tanda" المجهولة المصدر؛ لكن يعتقد أنها من أصل عربي في بلنسية، "dula" (من دولة، التي تعتبر مصطلحاً عاماً تقريباً لكلمة «دورة» في اليمن وسلسلة الواحات الصحراوية)، وكلمة (ador) (المشتقة من «دور» dawr)، وهلم جرأً. أما في القنوات فكان الماء يقسم إلى أقسام تامة بواسطة منشآت مادية تدعى القواسم (partidor) في اللهجة القطلانية وفي قشتالة؛ لكن يوجد إلى جانب ذلك عدد من الكلمات المرادفة العربية الأصل في الأنظمة التي سادت بعد الاحتلال المسيحي، مثل (almatzem) من كلمة «مقسم» (maqsam) في غانديا (Gandia)، وكلمة شستار (sistar) من «شطارة» في منطقة "Vall de Sego" وكلتاهما من كلمات عربية تعني «يقسم».

وأما سد التحويل، الذي هو بناء ينشأ عبر جداول ليحول ماءه إلى قناة، فهو تقنية عالمية عرفت في منطقة البحر الأبيض المتوسط والشرق الأوسط القديمة، ولا يمكن أن يعزي إلى أصل ثقافي، على الرغم من أن الشهود المسيحيين في قضايا المحاكم في القرن الرابع عشر الميلادي في بلنسية كانوا قادرين على تعرف تلك السدود التي بنيت قبل الاحتلال بواسطة البنائين عندهم. لكن هيدروليات سدود التحويل كان يفهمها الجميع، كما يوحي بذلك ترادف المعنى لكلمة (resclosa) القطلانية وكلمة «سد» العربية (التي أدت إلى الكلمة العامة العربية الأصل (assut) في القطلانية، و(azud) في

القشتالية)، وكتاهما تشير إلى معنى الإغلاق. أما الدولاب الحالي، الذي هو ناعورة مقسمة إلى أجزاء مستقلة تقوم برفع الماء من جدول وتفرغه في قناة مرتفعة، فهو يرتبط بكل من الأنظمة الكبيرة (مثلاً في مرسية) والأنظمة المتوسطة (كما في تيرويل (Teruel)). وفي الحالة الأولى، كان يستخدم لدمج الأراضي ذات الارتفاع العالي في نظام مناطق الري الأوسع. إن تلك الأنظمة التي قام بوترز بدراستها في سلسلة جبال إسبادان (Sierra de Espadan) هي أنظمة صغيرة تماماً قرى تروى عن طريق ينبوع أو ينبوعين مع حشد كثيف من التقنيات الهيدرولية المقرونة إلى حد بعيد بالاستيطان العربي، والمشملة على الحقول المدرجة، وخزانات المياه، والشادوفات، والنواعير، والقياس بواسطة الساعات المائية مثلاً، في قرية أهين (Ahin)، تخزين المياه التي تأتي من أحد الينابيع الدائمة الجريان في ثلاثة خزانات، ثم توزع على الحقول الواقعة على كل ضفة حسب الدور أسبوعياً. وفي قرية شوفر (Chovar)، كان ثمة نظامان للري: الأول يتألف من ينبوع وخزانين للمياه وقنوات، كانت تروى نحواً من تسعة هكتارات. أما النظام الثاني فهو واضح المعالم يروي حوالي خمسة هكتارات مع عين ماء يخزن ماؤها في سد تخزين، ثم يوزع في وحدات زمنية تقاس بواسطة ساعة مائية. وهذا النظام الثاني كان يتطلب أن يرفع الماء إلى بعض الحقول؛ وهناك آثار شادوف وناعورة ما زالت باقية هناك. ومن هذا الدليل، فإن مجموعة بوترز تستخلص بأن «تكنولوجيا الرفع والتخزين في سلسلة الجبال بشكل خاص، وفي مناطق الري البنسية بشكل عام، تكشف عن التمازج بين الجذور الإسلامية والكلاسيكية». إن تقديم دولاب المياه المدار بواسطة الحيوانات يشير إلى كفاية أعظم، وكان لابد من أن يسهل التكثيف الإسلامي للزراعة في المناطق التي لم تكن مروية من قبل. إن نظاماً متوسطاً أكبر، في هذه الحالة، من تقديم عربي دون أدنى ريب، نجده في

منطقة بني البوفار (Banyalbufar) في ميورقة (Mallorca). فهذه المنطقة، التي تبلغ مساحتها ستين هكتاراً، تروى بواسطة الماء من قناة ثم تورع المياه في خزانات أو صهاريج ذات نوعين: مكشوف (صهريج بالعربية، (safareiq) في القطلانية)، ومغطى (جب في العربية، و aljub في القطلانية)، ومن هذه الخزانات والصهاريج تروى الحقول المدرجة في نوبات أسبوعية؛ إذ تطوق الحقول بمدرجات تسمى (marjades) حيث تعني كلمة "marca" الجدار المساند. ويعتقد أن المصطلحات مشتقة من الكلمة العربية «معجل»، وأنها أدخلت جنباً إلى جنب مع الذخيرة المرافقة من التقنيات الهيدرولية، من جنوبي الجزيرة العربية إبان حكم بني غانية في أواخر القرن السادس الهجري/ الثاني عشر الميلادي. إن إجراء التوزيع بالأدوار في منطقة بني البوفار يتوافق بشكل عام مع ما هو موجود في جنوبي الجزيرة العربية (أدوار سبعة أيام، بأيام تحسب من شروق الشمس إلى غروبها)، وذلك على الرغم من أنه يشذ عنه أيضاً إلى حد ما. ففي اليمن يوزع الماء عادة للمزارعين الذين يرغبون في ري حقولهم عن طريق وحدات زمنية تقاس بالساعات المائية أو أية أدوات أخرى يراقبها مسئول رسمي؛ بينما في منطقة بني البوفار لا يوجد مجتمع ري رسمي، ليس ثمة مسئول يعين للإشراف على توزيع الأدوار، الذي يتم بالاتفاق ما بين الزارعين وهذا إجراء نادر في شرقي إسبانيا؛ لكنه ليس مما لم يسمع به. إن القناة، أو سرداب الترشيح (التنقية)، تقنية عربية نجدها منتشرة بشكل واسع في إسبانيا الإسلامية في أنظمة الري المتوسطة المستوى. وتوصف القنوات أحياناً بأنها آبار عمودية؛ لكن سرداب الترشيح الصحيح إنما يبنى ليكشط سطح الماء ويكون مزوداً بمحاور عمودية لتزويد العاملين الذين يقومون بصيانة الأنفاق بالمنفذ والهواء. وفي الحقيقة، استخدم العرب تشكيلة من التقنيات ذات العلاقة لنقل المياه تحت سطح الأرض، خصوصاً في الأراضي

الصعبة، التي لم تكن كلها تأسر المياه بالترشيح؛ كما أنهم بنوا سراديب ترشيح في أحواض الأنهار، التي لا تعد تضاريس أو طبوغرافية مميزة للقنوات. وقد درس علماء الآثار مؤخرًا القنوات في ميورقة وكريسينتي (Crevillente) [في بلنسية؛ وسراديب أحواض الأنهار (أو cimbras) عند حوض نهر أندرش (Andarax) (في ألمرية Almeria)، التي هي أقصر من القنوات الاعتيادية، وليس لها آبار تنفيس، والتي لا تعد أنفاقًا بل خنادق مغطاة وفي بلدة كوثنتاينا (Cocentaina) توجد الكانوفات (alcavons)، وهي أنفاق ذات آبار تنفيس؛ لكنها تحمل الماء من نهر الكوي (Alcoi) إلى قنوات الري دون جمع الماء بواسطة الترشيح. إن تلك الأنظمة التي قام بوترز بدراستها كانت حقولًا تقع فوق الأنظمة المتوسطة المشاع، وتروى بواسطة الصهاريج. لكن أكثر أنماط نظام الري الصغير شيوعًا إلى حد بعيد كان مزرعة الأسرة الواحدة المروية بواسطة ناعورة تعمل بقدرة الحيوان. إن الدولاب الأكبر حجمًا الذي يديره التيار، والذي يرفع الماء بواسطة إطار خارجي مجزأ بدلا من سلسلة من الأوعية، يرفع كميات كبيرة من الماء؛ وهو يمثل واحدة من سمات أنظمة الري الكبيرة أو المتوسطة حيث توجد على الجداول الدائمة الجريان أو الأنهار أو، كما في مناطق الري التي في مرسية، على قنوات الري الرئيسية. والدولاب الذي يديره التيار يمكن تحويله إلى رحي عمودية تدور بالدفع السفلي بكل بساطة عن طريق وصله بمحور أفقي. وهكذا، فإن هاتين التقنيتين وثيقتا الصلة؛ والصانع يستطيع أن يصنع الدولاب الذي يديره التيار يستطيع أن يصنع الرحي العمودية. لكن الناعورة التي تعيننا هنا هي النوع الأصغر، الذي كان يدار في العصور الإسلامية المتوسطة بواسطة حمار صغير أو ثور. ومن بين مسيحي إسبانيا الذين كتبوا في علم الفلاحة، قدم ابن العوام وأبو الخير كلاهما مواصفات عن بزل الآبار وعن بناء النواعير. ورغم

وجود هذه النواعير في كل مكان، فإنها لم تدرس كثيراً، وقد اختفت الآن عملياً من إسبانيا. لذلك، فإن مواقعها فقط هي التي يمكن أن تدرس من منظوري علم الآثار والهندسة على حد سواء. وإن مسحاً أثرياً حديثاً في منطقة بياكانياس (Villacanas) (في لامانشا (La Mancha) - وهي منطقة تابعة لمملكة طليطلة الإسلامية، حيث كانت النواعير منتشرة بكثافة - يكشف عن كثير من آبار النواعير المزودة بسلالم أو أنفاق تؤدي إلى سطح الماء. وهذه التقنية تتعلق بتلك الخاصة بشق الأنفاق للقنوات. وفي الحقيقة، كما يوحي بذلك اسمها، كان أيضاً ثمة قناة في بياكانياس وفي مقالة حديثة، يرى روبرت بوكليغتون أن القناة كانت تدعى أيضاً «النقب» بالعربية الإسبانية، كما في عبارة «نقب البير»؛ وعلى هذا الأساس، فإنه يرى أن الأصل التاريخي لاسم منطقة (Moncofar) هو «المنقوبة»؛ أي بئر مع سرداب يعني قناة وهذا يمكن أن يكون صحيحاً؛ ولكن الصحيح أيضاً أن الآبار كان يمكن أن تشق لها أنفاق ليس فقط أفقياً؛ كما في القنوات، بل عمودياً أيضاً، وكذلك في الحقيقة بشكل منحرف كما في سلم المدخل للناعورة. إن استخدام النواعير المدارة بواسطة الحيوانات على نطاق واسع جعل من الممكن لمزرعة العائلة أن تنتج فائضاً للسوق. لذلك، فإن «ثورة النواعير» كانت مرتبطة بشكل أساسي مع التوسع في الاقتصادات الإقليمية التي تميز بها عصر الطوائف. وقد كشفت الحفريات مؤخراً في أولبة (Oliva) [عند مدينة بلنسية] عن موقع ناعورة كان يستخدم بشكل متواصل منذ النصف الأول من القرن الرابع الهجري/ العاشر الميلادي وحتى منتصف القرن الثامن الهجري/ الرابع عشر الميلادي. وإن أكثر ما يبعث على الاهتمام بهذا الموقع أنه كان ينتج أكثر من خمسة آلاف قطعة من أواني الناعورة (التي تعرف بالإسبانية باسم (arcaduz)، من العربية «قادوس» مما يبين أولاً: أن الثقيب في القاعدة الذي أوصى به ابن

العوام، كطريقة لمنع الانكسار الناتج عن اصطدام الرعاء بسطح الماء، كان قد عرف قبيل نهاية القرن الخامس الهجري/ الحادي عشر الميلادي؛ وثانيًا: أن شكل هذه الأواني يذكرنا بالطراز المتبع في بلاد الشام ويمكنني أيضًا أن أضيف أنه في تلك المناطق في إسبانيا التي استخدمت فيها النواعير، فإن أواني الناعورة، التي كانت مطلوبة بأعداد ضخمة كقطع بديلة، كانت الأساس في صناعة الفخار المحلية.

أصل الطواحين المائية غير معروف على وجه التحقيق؛ إلا أن طاحونة الحبوب الأفقية والشائعة (ذات المحور العمودي)، التي كانت تعرف في الغرب بالطاحونة الاسكندنافية (النرويجية)، كانت أيضًا معروفة في الشرق منذ زمن مبكر. والدلائل الوثائقية على وجود الطواحين في إسبانيا الإسلامية ليست وفيرة. إن سجلات الأراضي (Repartimientos) في القشتالية؛ (Repartiments) في (القطالانية) التي دونت عناصر من تضاريس أراضي إسبانيا الإسلامية في قطع الأرض التي منحت للمستوطنين المسيحيين، تظهر أن إسبانيا الإسلامية كانت تحتوي على عدد وافر من الطواحين. فسجل بلنسية يذكر أكثر من مئة طاحونة، خمس وثلاثون منها في المدينة نفسها (مناطق الري التابعة لها)، وتسع عشرة في شاطبة. وهذه كانت طواحين أفقية، كثير منها بأكثر من حجر رحي واحد (وهذا دليل على وفرة الطاقة الهيدرولية المتاحة في الأنهار وقنوات الري)؛ كما أن كثيرًا منها كان مملوكًا لكبار المسؤولين (كالرئيس والقائد)؛ أيضًا، في شاطبة، هناك طاحونتان مسجلتان على أن ملكيتهما تعود إلى الدولة - «المقسم» (almaczen). ويفترض أن جميع هذه الطواحين هي طواحين حبوب أفقية، أولاً لأنه لم يخصص هناك أي طواحين صناعية (التي كانت عمودية بشكل عام)؛ وثانيًا، لأنه لم يكن في بلنسية أي موقع طواحين مزود ببركة ماء لإدارة دولاب الطواحين بالدفع

العلوي، التي تحتاجها الطواحين العمودية. وهذا الأمر لا يستثنى الطواحين العمودية التي تسير بالدفع السفلي، التي تنطوي على تكيف بسيط للدولاب الذي يدار بالتيار؛ ولكن أيا منها غير موثق بوضوح. فقد يكون من الممكن تبني الطواحين الأفقية لأغراض صناعية بسيطة. ويذكر القزويني طاحونة أفقية في ميورقة كانت، في أوقات شح الماء، توصل بدولاب ناعورة وتعمل كطاحونة عمودية تسير بالدفع العلوي وتغذى بواسطة شلال. وبالمثل يوثق سجل الأراضي في جزيرة ميورقة 162 طاحونة؛ كما يقدر ميغيل بارثيليو (Miquel Barcelo) أنه كان قبيل الاسترداد المسيحي 626 - 627هـ/ 1229 م حوالي 197 طاحونة إجمالاً وانسجاماً مع الموارد المائية الشحيحة في الجزيرة، فإن هذه الطواحين كانت صغيرة؛ كما أن عدداً قليلاً جداً منها كان له أكثر من حجر رحى واحد. وتقريباً ربع هذه الطواحين الأفقية كان يزود بالطاقة بواسطة قنوات. وكما في مدينة شاطبة، فإن «المخزن» كان يملك الطواحين، مثله مثل «الحبوس» (ثلاث طواحين) وشيخ مجهول الاسم. ويعتقد بارثيليو أن النمط القبلي في السيطرة الجماعية على الماء حال دون تشكيل الفرق التي تحتكر الطواحين. ويأتي دليل متمم على الطواحين الأندلسية من أسماء الأماكن. فسجل الأراضي في بلنسية يذكر أماكن تحتوي على عناصر مثل (Arreha) (Rahal) (Raal) (Raha) إلخ، المستمدة من الكلمة العربية «رحى» وجمعها «أرحاء». وعلى الرغم من بروز الطواحين ذات الأحجار المتعددة في سجلات أراضي بلنسية، فإن طواحين أبسط، ذات حجر واحد كانت على الأرجح الأكثر شيوعاً، وكانت كثيفة الانتشار عادة حيثما كانت الطاقة الهيدرولية مركزة، سواء أكانت على مجاري مياه ملائمة أم بالقرب من منابع قنوات الري. ومن الأمثلة على هذه الأمكنة فحص الرحي (أو حقل الطواحين) قرب قرطبة. مما لا شك فيه أنه كان ثمة ترابط بين انتشار

الطواحين وأنظمة الري. واستناداً إلى ميغيل بارثليو، فإن الطاحونة في الأندلس كانت استدراراً للري وتابعة له؛ بخلاف الوضع في قطلونية الإقطاعية، حيث كان الطحن غاية في حد ذاته (كاحتكار إقطاعي) والري ما هو إلا ناتج ثانوي. والتباين بين النظامين هو، كما يرى بارثليو، علامة على نوعين مختلفين من التنظيم الاجتماعي الزراعي: النظام الإقطاعي الهرمي المسيحي، والنظام الإسلامي القبلي القائم على المساواة. إن النموذج واعد، على الأقل كفرضية عملية. ويخدم في تأكيد مبدأ رئيسي في تاريخ التكنولوجيا؛ أعني به الربط بين الأنظمة الاجتماعية والتقنيات. فالطواحين وقنوات الري، سواء بسواء، تقنيات شبه عالمية؛ ومع ذلك فإنها اكتسبت مدلولات اقتصادية واجتماعية وثقافية مختلفة حين تم تبنيها من قبل مجتمعات وثقافات جد مختلفة. إن التقنيات عبارة عن إبداعات بشرية يمكن، بمظهرها الميكانيكي، أن تحلل وتصنف دون الرجوع إلى الثقافة بمجتمعات وثقافات معينة. إسبانيا الإسلامية تنتصب على طرفي أوروبا وآسيا، من ناحية جغرافية؛ وتمتد بين إسبانيا الرومانية وإسبانيا الحديثة، من ناحية تاريخية. إلا أن أنماط الانتشار والاختراع والابتكار التي يكشفها التاريخ وعلم الآثار يجب أن تفسر على أساس ما نعرفه من النظام الاجتماعي في مجتمع إسبانيا الإسلامية. ونظراً لأن مجتمع إسبانيا الإسلامية الزراعي لا يمكن معرفته إلا من خلال آثاره ومن خلال التحليل المقارن، فإن التقدم في دراسة تاريخه التكنولوجي يجب أن ينتظر جيلاً من الفرضيات المعنية بالبنية الاجتماعية التي انتشرت هذه التقنيات ضمن إطارها⁽¹⁾.

(1) توماس ف. غليك، نفس المرجع، ص 1362.

الصناعة:

أما عن الصناعة بالأندلس فقد كان للمسلمين أيضاً أثر كبير في نهضتها وترقيتها وقد ساعدت على ذلك عدة عوامل منها:

- 1 - استغلال المسلمين لثروات البلاد الطبيعية، وبذلهم جهوداً كبيرة في هذا المجال.
- 2 - روح التسامح التي أبداهها المسلمون تجاه أهل الحرف والصنائع.
- 3 - تشجيع المسلمين للصناعة والابتكار فيها لصناعة ما تحتاج إليه البلاد.

ويرى ابن خلدون: أن رسوخ الصناعات في الأمصار إنما هو برسوخ الحضارة، وطول أمدّها، ويتخذ من الأندلس مثالا فيقول «كالحال في الأندلس لهذا العهد. فإننا نجد فيها الصنائع قائمة، وأحوالها مستحكمة راسخة في مجتمع ما تدعو إليه عوائد أمصارها، كالمباني، والطبخ، وأصناف الغناء واللهو من الآلات والأوتار، وتنضيد الفرش في القصور، وحسن الترتيب والأوضاع في البناء، وصوغ الآنية من المعادن والحزف وسائر الصنائع التي يدعو إليها الترف وعوائده وما ذاك إلا لما قدمناه من رسوخ الحضارة فيها برسوخ الدولة الأموية، وما قبلها من دولة القوط، وما بعدها من دولة الطوائف إلى هلم جراً فبلغت الحضارة فيها مبلغاً لم تبلغه في قطر إلا ما ينقل عن العراق والشام ومصر أيضاً لطول آمد الدول فيها فاستحكمت فيها الصنائع، وكملت جميع أصنافها على الاستجادة والتنميق. وهكذا احتضن المسلمون حضارة الإسبان وشملوا أهل الصناعة والفنون المختلفة برعايتهم وعنايتهم، وظل الصناع وأرباب الحرف المختلفة يسرون في نفس الطريق الذي كانوا يسرون فيه من قبل مع بعض التغيرات الطفيفة في تكييف منتجاتهم وفقاً لما يقتضيه الوضع الجديد، ثم ما لبثت أكثر هؤلاء أن وجدوا أنفسهم

يخالطون المسلمين، ويشاركونهم ويتعاملون معهم، فأقبلوا على الثقافة العربية، ودخل الكثير منهم في الإسلام، وتحققت بذلك النقطة الحضارية الهائلة في العصر الأموي وخاصة في عصر الخلافة، وصيغ في ذلك العصر فن إسلامي في إسبانيا الإسلامية أخذ يتدرج في النمو والتطور. وإذا أردنا أن نتحدث عن بعض الصناعات في إسبانيا الإسلامية فإننا نجد منها:

صناعة المنسوجات: التي انتشرت في أنحاء كثيرة من البلاد نظراً لتوافر المواد الخام اللازمة لها من القطن والكتان والحريير والصوف، وكذلك الأصباغ اللازمة. فقد كان القماش المعروف باسم (بوقلمون) يصنع في مدينة شترين غربي إسبانيا الإسلامية بألوانه المتغيرة. كما كان يصنع في إسبانيا الإسلامية أيضاً النسيج الحريري المعروف باسم (العتابي) الذي انتقلت صناعته من العراق إلى إسبانيا الإسلامية. ولقد ازدهرت صناعة المنسوجات الحريرية في الأندلس نظراً لكثرة أشجار التوت. حيث يشير المؤرخ الأندلسي عريب بن سعد القرطبي (ت 369هـ) إلى قيام النساء بتربية دود القز، ورعاية بيضه، وانتقاء شرانقه من شهر فبراير حتى يفقس في شهر مارس من كل سنة.

وكان من أهم مراكز هذه الصناعة قرطبة وألمرية التي يقدر المقري عدد الأنوال فيها في عصره (ت 1014 هـ) بنحو خمسة آلاف وثمانمائة نول. كما اشتهرت مرسية بصناعة الحلل من الحرير والديباج. ويذكر ابن سعيد المغربي عن الحضرمي قوله «وكما يتجهز الفارس من تلمسان، تتجهز العروس من مرسية». وحينما زار الرحالة ابن حوقل إسبانيا الإسلامية في القرن الرابع الهجري أشاد بأنسجة الديباج الأندلسية، وبالسروج الحريرية، وذكر أنها فاقت في صنعتها أي مكان في العالم، وأنها تزيد في كمياتها على ما ينتج في بلاد العراق. كما اشتهرت صناعة المنسوجات القطنية وخاصة في مدينة إشبيلية

التي كان يزرع فيها القطن، وكان يصنع بها نوع من الأقمشة بقي من الأقطار. كما وجدت أيضاً صناعة المنسوجات الكتانية البديعة، وكانت هناك أنواع منها لا يفرق بينها وبين الكاغد الجيد الصقل في الرقة والبياض، وكان من أهم مراكز صناعتها سرقسطة ولاردة وباجة. كما وجدت صناعة الصوف وخاصة في سرقسطة وجنجاله، ولا تزال إسبانيا حتى اليوم تشتهر بصناعة الأغطية (البطاطين) والسجاد، ولعل الصوف الإسباني المعروف باسم (مارينو) ينسب إلى قبائل بني مريـن الزناتيين الذين حكموا المغرب وجنوب إسبانيا الإسلامية في القرنين السابع والثامن الهجريين، وكانت لهم مراعى كثيرة لتربية الأغنام أشار إليها لسان الدين ابن الخطيب في كتابه (نفاضة الجراب في غلالة الاغتراب). أما صناعة السجاد والبسط فكان من أهم مراكزها مرسية وبسطة وتنتالة في شرق إسبانيا الإسلامية، ولعل كلمة (الفوميرا) الإسبانية التي تعني سجادة قد جاءت من الكلمة العربية (الخمرة) أي الحصيرة أو من الحمرة لأن اللون الأحمر كان هو الغالب عليها.

حظيت المنسوجات الأندلسية بشهرة كبيرة في أوروبا وحرص الكثير من الملوك والأمراء والأغنياء فيها على اقتنائها، ولا تزال هناك نماذج في بعض المتاحف الأوروبية تشهد بمدى براعة إسبانيا الإسلامية في هذه الصناعة مثل متحف فيجو بقطالونيا في إسبانيا، ومتحف الأكاديمية الملكية بمدريد، ومتحف الفن في بروكسل، وكاتدرائية أوتون بفرنسا. وقد كانت هناك دور خاصة لصناعة الملابس المختلفة للأمراء والخلفاء ورجال الدولة والجند تسمى دور الكسوة أو دو الطراز، ويذكر أن الأمير عبد الرحمن بن الحكم بن هشام بن عبد الرحمن الداخل كان أول من اتخذ من الأمويين داراً للطراز بإسبانيا الإسلامية. وفي ذلك يقول ابن الخطيب «وفي أيامه اتخذ الطراز الذي كان حديث الرفاق، وطرفة أهل الآفاق». يقول ابن خلدون عن الطراز «من أبهة

الملك والسلطان، ومذاهب الدول أن ترسم أسماؤهم أو علامات تختص بهم في طراز أثوابهم المعدة للباسهم من الحرير أو الديباج أو الإبريسم، تعتبر كتابة خطها في نسج الثوب إحاماً وسدى بخيط الذهب، أو ما يخالف لون الثوب من الخيوط الملونة من غير الذهب على ما يحكمه الصنّاع في تقدير ذلك، ووضعه في صناعة نسجهم، فتصير الثياب الملوكية معلمة بذلك الطراز، قصداً للتبويه بلابسها من السلطان فمن دونه، أو التبويه بمن يختصه السلطان بملبوسه، إذا قصد تشريفه بذلك أو ولايته لوظيفة من وظائف دولته إلخ. كما اشتهرت إسبانيا الإسلامية بصناعة السفن وساعد على ذلك كثرة الغابات المنتشرة بها. وقد كانت صناعة السفن والمراكب من الصناعات القديمة الموجودة قبل فتح إسبانيا الإسلامية، وقد اعتمد المسلمون على دور الصناعة التي كانت منتشرة في عدة أماكن مثل طرطوشة وطركونة ودانية وبجانة وإشبيلية والجزيرة الخضراء، ولما قدم عبد الرحمن الداخل اتخذ 144 هـ دوراً لصناعة السفن في المرية وقرطاجنة إلى جانب المراكز السابقة وذلك لتوفر المواد اللازمة لهذه الصناعة من الأخشاب بالإضافة إلى توفر معدن الحديد الذي تحتاج إليه وخاصة في شلطيّش. وقد ازدهر فن النحت على الخشب ووجدت أمثلة رائعة للتحف المصنوعة منه مثل منبر المسجد الجامع بقرطبة، ومقصورته، ومنبر مسجد الزهراء ومنبر جامع إشبيلية ومقصورته. وقد مر ذكر شيء من ذلك بالتفصيل عند الحديث عن بناء المساجد وتعميرها. كما تمثل فن النحت الأندلسي أروع تمثيل في صناعة العلب الخشبية المطعمة بالعاج التي كانت تتخذ لحفظ قنينات العطر والمسك والعنبر والحلي، وخاصة لزوجات الخلفاء والأمراء وجواريهم. وقد ازدهرت هذه الصناعة بصفة خاصة في عهد الخليفة الحكم المستنصر وكانت هناك دار الصناعة بقرطبة أسست على ما يبدو في عهد أبيه الخليفة عبد الرحمن الناصر في مدينة الزهراء. ثم ما لبثت دور

الصناعة أن أخذت تنتشر في أماكن أخرى. ومن أنواع الأمثلة علبة صنعت بأمر الحكم لزوجته صبح بيد درى الفتى الصقلي 353 هـ، وصندوقان آخران صنعا فيهما أيضاً لها 355 هـ. ويبدو أن هذه الصناعة قد توقفت أو أصابها الذبول بعد وفاة الحكم إلى أن كانت أيام عبد الملك بن المنصور بن أبي عامر حاجب الخليفة هشام المؤيد الذي أحياها من جديد، ومن أمثلة ذلك صندوق له غطاء على شكل هرم ناقص صنع لعبد الملك 395 هـ على يد نمير بن محمد الفتى العامري، وشاركه في صناعته صانعان آخران من الصقالبة وهما عبيدة وخير. وزخارفه تتألف من جامات مفصصة تتضمن مناظر من حياة البلاط الأموي، وأخرى تمثل مناظر صيد ومبارزات. ومن الأمثلة المتبقية صندوق من العاج صنع بمدينة قونكة في طليطلة - وهو محفوظ في متحف برغش - عليه رسوم تمثل مناظر صيد وحيوانات تتصارع، موزعة في ثلاثة صفوف أفقية وعلى أعلى الصندوق نقش بالخط الكوفي نصه: «باقية لصاحبه أطال الله بقاءه مما عمل بمدينة قونكة سنة سبع عشرة وأربعمئة، عمل محمد ابن زيان عبده أعزه الله».

صناعة الزجاج:

ومن الصناعات التي ازدهرت في إسبانيا الإسلامية صناعة الزجاج التي اشتهرت بها مالقة وألمرية، وخاصة صناعة الأكواب والكؤوس التي تعلق في الثريات التي توضع في المساجد والقصور. ونعتقد بأن هذه الصناعة قد أخذت تتقدم منذ عهد عبد الرحمن الأوسط وخاصة بعد دخول زرياب إلى إسبانيا الإسلامية، وتفضيله استخدام الأكواب الزجاجية الصافية في تقديم الماء والشراب، بدلا من أكواب الذهب والفضة والمعادن الأخرى⁽¹⁾.

(1) حسن يوسف، المرجع السابق، ص 353.

صناعة الأسلحة:

كما تقدمت صناعة الأسلحة في إسبانيا الإسلامية، وأنتجت بكميات كبيرة، وساعد على ذلك كثرة الحروب التي خاضها المسلمون ضد أعدائهم، وكذلك التي خاضوها ضد بعضهم البعض، هذا بالإضافة إلى الأسلحة المستوردة. وقد وجدت أنواع شتى من الأسلحة وعلى رأسها السيوف والرماح والدروع والخوذات وغيرها. وقد ذكر ابن سعيد المغربي أن من آلات الحرب في إسبانيا الإسلامية: «التروس والرماح والسروج والألجم والدروع والمغافر، وقال: إن السيوف البرذليات - نسبة إلى مدينة برديل وهي بوردو الحالية بفرنسا - مشهورة بالجودة، والفولاذ الذي بإشبيلية إليه النهاية».

وكان الفولاذ مشهوراً بجودته، ومن أهم مراكز صناعته طليطلة وإشبيلية ومرسية وألمرية وكانت تصنع منه أنواع كثيرة من الأسلحة.

صناعة السكر:

ومن الصناعات التي وجدت في إسبانيا الإسلامية أيضاً صناعة السكر الذي كان يستخرج من القصب، حيث كان إنتاجه وفيراً وخاصة في القرن الرابع الهجري، كما أشار إلى ذلك الرازي وعريب بن سعد. وكان من أهم مراكز إنتاجه وتصنيعه البيرة ومالقة والمنكب وجليانة وإشبيلية. وقد استمر إنتاج السكر وفيراً في إسبانيا الإسلامية حتى سقوط غرناطة 1492 م لدرجة أن الإسبان سمحوا لعدد من المدجنين (المسلمين المعاهدين) المشتغلين بزراعته بالبقاء، ولكن كثيراً منهم رفض ذلك وغادر إسبانيا مما ترتب عليه تضاؤل إنتاجه.

صناعة الورق،

ومن الصناعات التي اشتهرت في بلاد إسبانيا الإسلامية أيضًا صناعة الورق ومن المرجح أن تكون هذه الصناعة قد وجدت في العصر الأموي، وخاصة بعد تقدم الحركة العملية وانتقلت إليها من المشرق حيث يذكر الإدريسي في كلامه عن مدينة شاطبة: (أنه يعمل بمدينة شاطبة بالأندلس من الكاغد ما لا يوجد له نظير بمعمور الأرض، وأنه يعم المشارق والمغرب). وكذلك اشتهرت بلنسية وطرطوشة بصنعه أيضًا، ويبدو من المخطوطات المحفوظة في المكتبات الإسبانية أن الورق كان يصنع من ألياف القطن والكتان ونبات الشهدانج. ويعزى إلى المسلمين أنهم كانوا أول من أدخلوا الورق إلى أوروبا عن طريق إسبانيا الإسلامية، وكانوا يستخدمون الورق قبل ذلك، ولعل شاطبة كانت أول مكان في قارة أوروبا يصنع فيه الورق.

وكان الورق الشاطبي مشهورًا في العالم الإسلامي كله، وبلغ من جودته أن بعض الكتاب كانوا لا يكتبون الوثائق إلا عليه، واشتهر إلى جانب جودته برخص ثمنه. وقد عرف أهل إسبانيا الإسلامية إلى جانب الكاغد نوعًا آخر من الورق المتين السميك الشبيه بالقماش وهو الورق المعروف بالبارشمان، وكان مطلوبًا في أوروبا وخاصة لكتابة الأناجيل والوثائق الكنسية. وقد قلده الإيطاليون بعد ذلك. وإلى جانب صناعة الورق فقد تقدمت صناعة أدوات الكتابة وما يتصل بها من حبر وأقلام وشمع للأختام وغير ذلك. وقد برع أهل إسبانيا الإسلامية في صناعة الأحبار من البيئة وعرفوا المعدني والنباتي والمطبوخ وغير المطبوخ، والبسيط والمركب منها، وعرفوا أقلام الغاب وكانوا يسمونها (الأنبوب)، بل عرفوا أقلام الحبر، وتفتتوا في صناعة المحابر من الزجاج والبللور والرخام. وكانوا يزخرفونها ويكتبون اسم صاحبها عليها

بواسطة الحفر مع بعض أبيات من الشعر، ومنها محابر على هيئة الخنجر في قرابة توضع في حزام الثوب مع الأقلام. كما اشتهرت في إسبانيا الإسلامية صناعة التماثيل المعدنية، وتشير كتب التاريخ بإسبانيا الإسلامية إلى تلك التماثيل التي كانت تزين قصور الزهراء. فيذكر المقري: أن الخليفة الناصر نصب الحوض الصغير الأخضر المنقوش بتماثيل على صورة إنسان والذي جلب من القسطنطينية في المجلس الشرقي المعروف بالمؤنس وجعل عليه اثني عشر تمثالا من الذهب الأحمر مرصعة بالدر النفيس الغالي مما عمل بدار الصناعة بقرطبة على صورة أسد وبجانبه غزال وتمساح وفي المقابل صورة ثعبان وعقاب وفيل، وفي المجنبتين حمامة وشاهين وطاووس ودجاجة وديك وحداة ونسر. كل ذلك من ذهب ورصع بالجواهر النفيس ويخرج الماء من أفواهها.

عثر في الحفائر التي أجريت بمدينة الزهراء على تماثيل لوعل أو غزال من البرنز فقد قرنيه وهو محفوظ في متحف قرطبة للآثار، ولعله هو الغزال الذي أشار إليه المقري عند ذكره لهذه التماثيل الذهبية الحمراء، وبلغ ارتفاعه نحو أربعين سنتيمتراً ويزدان جسمه بزخارف محزوزة من دوائر أو حلقات متصلة بداخل كل منها ورقة من أوراق الشجر. وكان الماء يجري إلى فمه عن طريق أنبوبة تمتد من وسط قاعدته وتصل إلى رقبته. وكذلك ازدهرت صناعة الثريات البرونزية. وقد ذكر المؤرخون أن جامع قرطبة كان يشتمل على مائتين وثمانين ثريا من اللاتون (النحاس الأصفر) عدد كؤوسها سبعة آلاف وأربعمائة وخمسة وعشرون كأساً، وقيل: عشرة آلاف وثمانمائة وخمسة كؤوس، منها أربع ثريات كبار معلقة في البلاط الأوسط. وأكبرها الثريا الضخمة المعلقة في قبة المحراب وكانت تحمل ألفاً وعشرين كأساً. كما كان جامع البيرة يحتوي على عدد كبير من هذه الثريات التي احترقت عندما

اشتعلت النيران في هذا المسجد في أثناء الفتنة البربرية لعرب العاربة في بداية القرن الخامس الهجري. وقد عثر في الحفائر التي أجريت بأرض هذا الجامع على ست ثريات أكبرها على شكل طبق مستدير مخرم في شكل هندسي بديع، ويتألف محيطها من فراغات مستديرة كانت توضع فيها الكؤوس التي تضاء بالزيت. وهذا المحيط مزود بحلقات صغيرة تعلق فيها السلاسل. وكذلك ازدهرت صناعة التحف المصنوعة من الفضة والبرونز، وقد وصلت إلينا تحفة فضية من عصر الخلافة، وهي صندوق كاتدرائية خيرونة، الذي يبدو أن القطلانيين سلبوه من قرطبة من بين ما سلبوه بعد تخريبها في القرن الحادي عشر الميلادي. وهذا الصندوق عليه نقش كتابي يدل على أنه صنع بأمر الخليفة الحكم المستنصر لابنه هشام المؤيد، على يدي جؤذر، ونصه «بسم الله بركة من الله ويمن وسعادة وسرور دائم لعبد الله الحكم أمير المؤمنين المستنصر بالله مما أمر بعمله لأبي الوليد هشام ولي عهد المسلمين. تم عمله على يد جؤذر فتاه». وهذا الصندوق مصنوع من الخشب، ومغطى بصفائح من الفضة المزدانة بزخارف مطروقة ومذهبة، وقاعدته مستطيلة يبلغ طولها 39 سم، وعرضها 23 سم، ويحتفظ بمفصلتين دائريتين وقفل ومقبض رائع الزخرفة. كما عثر على مهراس كبير (هاون) من البرونز محفوظ بمتحف فيلانونيا، وهو مزود بحلقتين ونتوءات مثلثة على شكل مناقير طيور تدور ببدنه، وتزينه رخارف محفورة من التوريقات والأسود والطواويس، ونقش كتابي مطموس لا تظهر منه إلا كلمة (لصاحبه). ويمكن إرجاعه إلى عصر الخلافة. كما تحتفظ كنيسة سان سلفادور بإشبيلية بضبتي باب من البرونز المذهب موضوعتين على أحد أبوابها، ولعلها كانتا معلقتين في باب المسجد الذي كان قائماً في موضعها، وتتألف كل منهما من حلقة سداسية الشكل سعتها 14 سم معلقة في رأس أسد مركب فوق قرص مثن الأضلاع جوانبه مقعرة. وتكسو

الجميع توريقات جميلة، وتشبه هاتان الضبتان حلفتين من اللاطون ذكرهما المقري عند حديثه عن أحد أبواب قصر قرطبة حيث قال: «وعلى هذا الباب باب حديد وفيه حلق لاطون قد أثبتت قواعدها، وقد صورت صورة إنسان فتح فمه»⁽¹⁾. إن هدف هذا القطاع سواء كان القائمون عليه من الخواص أو من الأمراء، هو صنع الملابس وصباغتها. وهذان المطلبان المتعلقان بتوفير الرفاهية اليومية في المجتمع سواء كانا ماديين أو حضاريين، يرتبطان بالمكان، الذي يصبح العنصر الأساسي الضروري لفهم إشعاع الأندلس وتماسك حضارته رغم اختلاف مجموعاته البشرية في ذلك الزمان البعيد. وإذا كانت الوظيفة الأساسية للباس في مجال العاطفة، والحس المرهف في الحب، يحددهما الإسلام (كدين ودولة) الذي يحرم التمثيل التشخيصي للجسد البشري - وذلك ما يرفع من قيمة الأثواب الموشاة - فإن الرواسب الثقافية القديمة والأسطورية للمكان تبقى حاضرة على رغم ذلك، وتمتاز وثنية غربية بجمال الطبيعة، تولد طريقة جديدة للإحساس بالطبيعة تدعى الشعر. فتطلق أبطال الأساطير من عقالها في الزمان والمكان، وتجعل أجواء البحار المحيطة ترتعش وتنشر صفاءها على التلال الزرق المغروسة بأشجار الزيتون الفضية على جنبات «المشتى» لتجعلها بحرًا محيطًا آخر. إنها عملية إبراز النباتات متناغمة مع الضوء مما يؤلف العنصر المتكامل لحضارة بقي لنا منها جواهر خالصة مثل قصر الحمراء وقصر إشبيلية وتلك الأبهاء التي لا تزال ترن فيها «الصوتات» و«الغيطات» بطابعها الغابر في منطقة قسنطينة في الجزائر في القرن العشرين. وقد كتب ميشال باستورو يقول إن «اللون ظاهرة ثقافية مميزة يستحيل تصورهما منعزلة عن الزمان والمكان» ويشرح سبب ذلك قائلا: «لأن اللون ليس مادة (كما اعتقد القدماء أحيانًا) وهو ليس حزمة من الأشعة (كما

(1) حسن يوسف، نفس المرجع، ص 358.

اعتقد علماء العصر الوسيط) ولكنه إحساس، الإحساس بعنصر ملون بواسطة ضوء ينيره، تستقبله العين وتوصله إلى الدماغ. وهو ككل إحساس ينبع بفضل الجهاز الحيوي والإرث الثقافي في آن واحد. ولن يكون لعلمي البصر والتعدين، على الرغم من أهميتهما، إلا الموقع الخلفي بالنسبة إلى ما أرمي إليه باحتفالي في إسبانيا الإسلامية عام 1992: ذلك أن الارتباط بالعالم يبقى ذا صبغة خرافية، أقرب إلى حس القروي بالمعنى الفلاحي، وإلى الشاعرية بالمعنى الفرجيلي، هذا الارتباط بالشمس وبالماء يقودنا عندما نسائل الينابيع، من الثلم إلى اللون، ومن التراب إلى الكساء، من «أديم الأرض»، كما تقول اللغة العربية الأندلسية للتعبير عن التراب مكنية عنه بـ «وجه الأرض» إلى النقاب القطني وإلى الأزرق السماوي لنبات العظم (الباسريل) يقودنا من كل هذا إلى الحياكة والصباغة في حضارة إسبانيا الإسلامية، وإذا كان الزئبق أصل شهرة إسبانيا، ذلك المعدن الذي يشبهه ابن سينا بالزئبق، والذي يستخرج من جذوة النار، وإذا كان الإنبيق لا يغيب عن زحمة العمل اليومي في تحضير العطور ومساحيق التجميل، فسوف أضع كلمتي في هذا الموضوع بين الأرض والسماء بالتضرع إلى الشمس المحرقة وإلى القمر الرحيم، وإلى موسيقى تدفق المياه التي تروي وتشبع، والترابط الدائم بين الكتان القديم واللازورد. عندما تشير الوثائق الزراعية والنباتية المكتوبة بالعربية والإسبانية القديمة والعبرية واللاتينية، إلى المكانة التي احتلها نسيج جديد يدعى القطن، فإنها لا تنسى مكانة الألياف المعروفة منذ العصور القديمة كالكتان والقنب والحلفاء وألياف النخيل، إضافة إلى الأصواف والجلود. أما الألوان التي تعد عنوان حس جماعي، فقد شملت الألوان المعدنية الغالية الثمن، والألوان النباتية التي ما فتئت تتحسن نحو الكمال، وهكذا كان الأزرق السماوي أشد حضوراً من اللازوردي، وكان النيلبي القادم من بعيد قادراً على أن يدبغ حتى

الأرجوان البحري، ليصبح مرجعاً في عموم بلاد البحر المتوسط: فنرى اليهود المتشبهين بـ «التخلت» التوراتي وهو الأزرق القاتم ولون أفق الليل، ونرى المسلمين والمسيحيين في سبته وسيرينا، ثم في قرطبة وغرناطة وإشبيلية، أو سوسة وقسنطينة وفاس، نراهم جميعاً رغم الفروق والخلافات يتفقون، لا على معطى ديني أو سياسي، بل على هبة من الطبيعة ألا وهي عشق الضوء. وقد كتب أنطواني غودي: «أن الفضيلة هنا وصلت إلى نقطة أوجها، والبحر المتوسط كما يدل اسمه هو وسط الأرض، وعلى ضفافه الممتدة عند درجات العرض 45 يتحقق اعتدال في الضوء هو أفضل ما يتلاءم مع رؤية الأجسام وأشكالها، فهنا ازدهرت الثقافات والفنون بسبب هذا الاعتدال والتوازن الذي يخلقه هذا الضوء. وهنا تجاوب لون الحجارة الأرمينية الأزرق مع لون البروفانسين القدماء القرمزي، وهنا اختلطت مستحضرات الجمال العظلمية (الباستيل) التي صنعتها العصور القديمة مع الألوان الذهبية والحمراء القانية كمعطيات ضوئية متناهية البساطة».

قبل عهد الإسلام في إسبانيا الإسلامية وقبل قيام مدرسته الزراعية الرائعة كان إيزيدور الإشبيلي المخضرم بين العهدين، قد قام بنقل معارف قديمة خاصة بالنبات والأصباغ النباتية والمعدنية، وذلك في القرن السابع وفي عام 1250 م، وعلى أثر أولى حروب الاسترداد النصرانية بعد الفتح الإسلامي في إسبانيا الإسلامية، وجد ولي العهد ألفونسو الحكيم إل سابيو "Lapidary" عند يهودي في طليطلة وقد ترجمه من اللغة العربية إلى القشتالية طبيبه اليهودي: يهودا موسكا الأصغر (إل مينور). ونجد في مقدمته: «هذا يهودي يكاد يكون طبيياً»، وقد أصبح كتاب الحجارة هذا الخاص بألفونسو الحكيم العاشر، الذي يتحدث عن الصباغات التي تتلقى شدتها من النجوم - تحت تصرف غرسي بيريث أحد كهنة النصارى عند هذا الملك، وهو النموذج المثالي لعملية النقل

التي قامت بها إسبانيا الإسلامية في استمرارية لليونانية - الفارسية من جهة والعربية اليهودية من جهة ثانية. ذلك أن علماء الزراعة وأطباء إسبانيا الإسلامية اليهود والمسلمين والآخرين كانوا يشددون على انتمائهم إلى السلسلة التي تربطهم بأرسطو وجالينوس والرازي وابن سينا، كما تربطهم في آن واحد بخيميائيين مغمورين وصباغين من أمثال بولوس ديموقريطس الإسكندراني، وبالمرحلة التأسيسية السريانية التي يمكن أن يخبرنا عنها الكثير «بشير عطية» إن تاريخ العواطف هذا وتاريخ الاختلاط الثقافي يمثل كذلك تاريخًا للتقنيات: فالتحول الذي يدعى الزراعة قد استقبل بصفته معرفة خيميائية ترتبط بالماضي الكلداني البعيد. ويقول كتاب الزراعة لأبي الخير الإشبيلي، الذي عاش في القرن الخامس الهجري/ الحادي عشر الميلادي، في الملف رقم 64 من مخطوطة باريس، التي اكتشفت مصادفة لمن يسميه الغرييون: «الهوازم إليميتار دبلدك» والذي هو على حقيقته: أبو القاسم البغدادي بن بطلان (تقويم الصحة، الذي نقل إلى اللاتينية: تقويم سانيتاتس) وهو خيمياء شرقية بابلية بغدادية، يقول هذا الكتاب إن الزراعة قامت تحت راية تحولات الأجرام التي تقع تحت فلك القمر.

«تقنية» أو «صناعة»، المهم هو أنه لا يوجد شيء يستطيع أن يفصل بين المفيد والجميل، فهذه الكأس مخصصة لهذا الشراب القرمزي أو لهذه العجينة من الفواكه الشافية اللذيذة. ولم يكن ممكناً لحضارة إسبانيا الإسلامية أن تستمد قوتها التي ساعدت على تحقيق منجزاتها الجميلة دون زراعة علمية، بدأت تظهر اليوم على حقيقتها. وقد امتد المستوى الرفيع للمعارف الخاصة بالتربة بفضل توارث ما حققه المشرق والغرب، في مناخ تنافس منشط منعش حيث تتعدد التجارب في إقليم الشرف وهو اليوم سهل فسيح، وكان قديماً مجموعة تلال اشتهرت بكونها خزاناً جبلياً، وكانت مصدراً للزيت المعروف بـ

«الجيبلي» في منطقة إشبيلية وكان ابن وافد الطليطلي أول من أنشأ في إشبيلية، على غرار ما كان في طليطلة، الحدائق التجريبية الأولى في الغرب، ومنذ ذلك التاريخ بدأت هجرة النباتات الجديدة القادمة من المشرق أو تلك التي تم نجاح تأقلمها في الفجاج المسقية من مياه هضاب وجبال ومناطق عليا، لتقوم بتتويج المستوى الرفيع لعلم النبات المعروف باسم مدرسة إسبانيا الإسلامية. ذلك أن علم تصريف المياه الزراعية ظهر شرطاً لا بد منه في كل عملية نهوض زراعي بإسبانيا الإسلامية منذ القرن الخامس الهجري/ الحادي عشر الميلادي. وقد بدأت ترتسم معالم حضارة للملابس المنسوجة من خلال الهدايا الكسائية التي صنعتها السلالة الحاكمة في مختلف درجات السلم في المجتمع السياسي، كشفت عنها الحفريات ودراسة تنظيم الفضاء في المساحات السكنية من أجل خلق معيشة رغدة راضية يومية في الدور والمنازل وما يتطلبه ذلك من الأقمشة والأكسية الخاصة بالفرش والسرير وأغطية الموائد من الأسمطة والأقبية والطنافس وملابس الكتان التي تم بلها بالماء ومحلول النيلة، والمشبكات النسائية والريط، والملابس الخضراء والسوداء التي كان يلبسها البحارة الإسبان والعمائم النيلية، وكانت الأثواب الجميلة تحلى باللآلئ والأحجار الكريمة.

ظهرت في الوثائق العلمية منذ القرن الخامس الهجري/ العاشر الميلادي، علامات انتشار النسيج والصباغة. لقد أعلن ابن سينا في رسالة الإكسير وفي الوثيقة اللاتينية المعروفة باسم: «من ابن سينا إلى ابن الهيثم (Regem Epistula de Re Recta) مبدأ استحالة تجاوز الطبيعة وكذلك حصيلة هذا المبدأ. وبعد أعمال جابر بن حيان وبعد الفلاحة النبطية التي تقوم في المناخ نفسه الذي تقع فيه إسبانيا الإسلامية، المعروف بالمناخ الرابع، يصنف ابن سينا تحت عنوان «الصناعة» كل ما كان من شأنه يغير تركيب المادة بهدف

إخراج ما كان مكنوناً فيها بدون زيادة من خراجها أو استعانة بالخوارق، مما يقع في مقدور سهيل الخضر (الذي يعادل زحل وهرمس) الذي يشف على عمليات التخمر التي تجعل المادة سوداء في العمليات الخيمائية، والفلاح يتتبع أطوار القمر وما يقع في حزام بروج الشمس، لأن كل مزارع يهجن النبات بالتلقيح والإفسال لا بد له أن يعرف القابلية بين ما هو أراضى وما هو نجمي، ويكون بذلك إرث أرسطو وبطلميوس القديم قد وصل دون تغيير لأن الأساس يتلخص في إعادة النص الذي يقول بأولوية «الإلهي» لكل مصدر للطاقة. وقد كان ابن سينا بالنسبة إلى جميع إسبانيا الإسلامية المرجع الأسمى، وقد ذهب روسكا إلى أن رسالة الإكسیر منحولة لابن سينا وأنها إسبانيا الإسلامية الأصل. وتنتهي هذه الرسالة في خاتمتها بوصف للإنبيق وتلخيص لفعاليات الإكسیر في الأصباغ:

«فالإكسیر هو الذي يدبغ بصبغته، ويغمس بمادته، ويثبت بواسطة كلسه، فالدهون هي الرابطة بين اللون والشفافية، والكلس الصفيق والماء والزئبق هو حامل الصبغة. فإذا كان الدهن هو الذي يثبت الكلس ويلون في الصبغة، فالاثنتان يغطسان فيه، وإذا كان الكلس ثابتاً فإن الاثنتين يثبتان معه بفضل قوة المزيج». عندما اشترط ابن سينا على نفسه ألا يخترع أموراً جديدة في الصبغة فقد أصبح مجدداً، وهذا الموقف نفسه هو الذي اتخذه علماء الزراعة التقليديون في إسبانيا الإسلامية فأصبحوا مجددین بدورهم. وقد استلهم هؤلاء المزارعون الأطباء بقدر ما استلهموا علماء النبات وعلماء الطبيعة. ونذكر منهم، ما عدا ابن سينا الذي كان بنظرهم يعدل أرسطو، الدينوري والنبطي والغافقي والفلاحة النبطية. ونجد في الفصل المخصص للفن العظيم (Ars Magna)، في هذا المؤلف الذي يريد إخبارنا عن السوابق القديمة في منطقة ما بين النهرين مكرراً محتوى الكتاب الذي يعزى لجدهنا آدم عليه

السلام، الذي كتبه بنفسه والمعروف بـ «كتاب أسرار القمر»، واعتماداً على هذا المرجع المبجل فإنه يترك لبنیه إمكانية تقليد الطبيعة من أجل استخراج أنواع جديدة نباتية وحيوانية. ويلعب الماء في الزراعة الدور الذي يلعبه الزئبق في الخيمياء، فهو سائل يستطيع حمل المواد الوسيطة اللازمة للتحويل. هل رافقت الفتح العربي إيقاعات خاصة ساعدت على ازدهار الاقتصاد القروي؟ إن الفصول الخاصة بالنباتات التي تنتج ألياف النسيج تتضمن كذلك ذكر النباتات التي تنتج مواد الصباغة، فيرتب ابن العوام في كتاب الزراعة في الفصل (22) الطرق الزراعية الخاصة بالقطن أولاً بتفصيل كبير وتطويل، ثم يتطرق إلى الكتان والقنب ثم يتبع ذلك الحديث عن الزعفران والحناء والفوة والعظم (باستيل) والنباتات الشوكية التي تستخدم في الحلج. ويذكر في هذا الفصل أيضاً البرسيم والخشخاش، وذلك للدور الجديد الذي يلعبانه في تربية الخيول، ويختمه بذكر البخور (حصى البان) بطريقة مشوشة ودوره في طعام البشر. هذه المزروعات الصناعية من القطن والكتان والزعفران والعظم، بدأت تنمو بتوازٍ مع ازدهار البرجوازية التجارية في عهد ملوك الطوائف (القرن الخامس الهجري/ الحادي عشر الميلادي) والإمبراطوريات البربرية (من القرن الخامس إلى القرن السابع الهجريين/ الحادي عشر إلى الثالث عشر الميلاديين) تلك السلطة الإسلامية العربية التي دامت ثلاثة قرون في الأندلس.

لا تظهر في كتاب المغيار للونشريسي بنيات زراعية مختصة بالمزروعات الصناعية (كلمة «مغيار» هنا تدل على المغيار النقدي. فالمناصفة والاستثمار الزراعي غير المباشر خلقت عقوداً متعددة تستند إلى قاعدة: «الشراكة» (العقد الخاص بتوزيع الحصص)، ولكنها تظهر بصورة عارضة في ما يخص القنب (حسب الفقيه ابن لبابة) دون تدخل السلطات العامة أو إدارة التوثيق

والتحليف. هذه الظروف تؤكد الانطباع العام الذي يشير إلى تشجيع حرية الملكية. وإذا كان الصوف موضوع نزاعات كثيرة قانونية بسبب صبغته الشعبية اليومية التي تدس قطعان الغنم الصغيرة في سياق الاقتصاد العام، فإن المساحات المربعة المسقية المزروعة بالقطن أو بالعظم أو بالقوة، وحقول الحناء وأثلام الزعفران كانت من دون شك موضوع نزاعات مستمرة ترتبط بمشاكل توزيع المياه في المحيط القروي ونصف القروي. ذلك أن الوقائع القانونية لا تشير إليها بهذه الصفة إلا في ما يخص الألياف. وتكون عقود المزارعة (الزراعة المشتركة) و«المساقاة» (عقود جزئية) هي التي تميز مجموعة البنيات الزراعية ويصعب التمييز في بعض الحالات بين ما هو متبع في إسبانيا الإسلامية ومثله في المغرب العربي. وكان المستعمر (مستصلح الأرض) يدفع الزكاة، وهي ضريبة الدولة الإسلامية التي يدفعها المسلمون. وكانت هذه الضريبة خاصة بمن يملك الأرض رسميًا. وكان ذلك بسبب الجمعيات القليلة الأفراد المتعددة جدًا والمعقدة للاستثمارات الصغيرة والمتوسطة من أجل المساهمة واقتسام الأرباح. وكان «أهل الكتاب» يدفعون كذلك الخراج ويتعرضون غالبًا لما يتبع ذلك من تأخير «أصحاب التقدير» الذين يقدرّون الإنتاج، مما أدى إلى قيام عمليات احتجاج عديدة. هذه الملكية غير القابلة للتجزئة لم تكن نادرة إلا في حالات قطاعات الزراعة الغذائية. وتستطيع الدراسات الفقهية القانونية الحديثة أن تكشف عن شكل العلاقات في قطاع الزراعة التسويقية، فالحقول هنا لا تحيط بالمنازل ولكنها تنظم في مربعات تسهل عمليات الري في مناطق السفوح أو في الأراضي الطموية الساحلية. على عكس الكتان والقنب اللذين يعطيان الألياف من جذوعهما بواسطة البل والنقع، فإن القطن يخرج من البذرة التي تحتوي على عدة حبوب مكسوة بالألياف. هذا النبات الذي يعيش في منطقة محاذية للمنطقة الاستوائية والذي

ينمو بشدة يرتبط بالحضارتين الهندية والعربية . وبعد انتشاره في الحوض الغربي للبحر المتوسط فإن اسم الألياف الجديدة ارتبط باسم الكتان على الرغم من الاختلاف في طريقة تحصيلهما . وقد أخذ اسم القطن من العربية (بالإسبانية الغودون) وأصله من الهند الشمالية (*Gossypium herbaceum*) أو من الهند الجنوبية (*Gossypium arboreum*) وهو يختلف عما يسمى بالسسكريتية: «كارباسا»، الذي أصبح في العبرية «كارباس» وباليونانية «كارباسوس» بمعنى: الشاش الرقيق، ثم باللاتينية «كارباسيس». وقد تحدث سترابون عن القطن فقال إنه صوف شجرة . وتبقى الهند طيلة أوائل العصر الوسيط البلد المصدر بكميات كبرى على الرغم من انتشار القطن في حوض البحر المتوسط . وقد شهد «ماركو بولو» بنفسه تحضير بالات القطن الكبرى من أجل شحنها إلى الغرب . ثم انتشر القطن انطلاقاً من المغرب في عمق إفريقيا فبلغ غانا والسودان . وكان يوجد في السودان قبل ذلك قطن بري تصنع منه أزر نصفية محلية كثيرة الألوان . وعندما هجنت هذه الفصيلة مع قطن إسبانيا الإسلامية أعطت ما يعرف بـ "*Gossypium Obtusifolium Roxb*" صالحة لصناعة الخيوط والحياكة . وقد ظهرت في إسبانيا الإسلامية أولى الإشارات إلى زراعة محلية في القرن الرابع الهجري/ العاشر الميلادي، خاصة في تقويم قرطبة، ولكن كتاب في ترتيب أوقات الغرسة والمغروسات لم يذكر القطن . وقد تكلم جميع علماء الزراعة بإسبانيا الإسلامية عن القطن، كأبي الخير الإشيلي (القرن الخامس الهجري/ الحادي عشر الميلادي)، وأبي عبد الله محمد بن إبراهيم بن البصال الذي يتكلم عن حديقة السلطان في كتابه القصد والبيان، وأبي المطرف عبد الرحمن بن محمد بن عبد الكبير بن يحيى بن محمد اللخمي بن وافد (389 - 467 هـ / 999 - 1074 م) وقد وصل هذان الأخيران إلى إشيلية في القرن الخامس الهجري/ الحادي عشر الميلادي

بعد احتلال ألفونس السادس طليطلة عام 1085 م، وابن العوام الإشبيلي (ما بين القرن السادس الهجري/ الثاني عشر الميلادي والسابع الهجري/ الثالث عشر الميلادي)، والحاج الطغفري الغرناطي (وهو مؤلف كتاب ضخيم في عهد يوسف بن تاشفين المرابطي، ويحكي فيه أخباراً مهمة عن ابن البصال، وابن حجاج الإشبيلي (مؤلف المقنع عام 1073 م وابن ليون الغرناطي (681 - 750هـ/ 1282 - 1349 م) وذلك في معرض حديثه عن التفاصيل.

يزرع القطن في مارس أو في فبراير في الوقت نفسه الذي يزرع فيه العُصفر، في أرض دسمة ثم يجري تسميدها بروث الغنم والبقر، على طريقة الزراعات المسقية أو ذات التربة الرطبة. ويجب أن يحرق الحقل مرات متعددة قد تصل إلى العشر حسب عمليات حرث وقلب تدعى «القلب» لأنها تعتمد على تفتيت التربة وليس على حرثها (فلاحة) لأن المقصود هو خلق سطح للتربة يكون مغلقاً على ما تحته فيمنع كل عملية امتصاص شعرية نحو الأعلى وكل عملية تبخير للمياه. فكان الحقل الخاص بالقطن (الحوض) عملاً من أعمال الأيدي البشرية الماهرة. على شكل مربعات وتربة قليلة الانحدار تمنع تشقق الأرض من أجل الاستفادة من السقي بمردود أقصى.

يخضع هذا المستوى مثله مثل مجموع هذه الزراعة الشديدة الارتباط بالظروف والأحوال لضرورة مردود متوسط أعلى، فتركز الجهود على الزراعات ذات المردود الكبير في اللحظة الحاضرة، ومنها نباتات النسيج في الدرجة الأولى ونباتات الصباغة. ويقع في المستوى الخلفي الاجتماعي لهذه الوضعية ازدهار طبقة برجوازية من التجار، بحيث إنه لا يمكن تصور الحضارة التي جاء وصفها في معرض الحديث عن «الطعام الأندلسي» إلا من خلال هذه البنية التحتية. وكانت زراعة الحقول وغراسة البساتين تخضعان للمعاملة

نفسها، وكذلك الأملاك الجماعية كالأملاك الخاصة. وكان الإعفاء من الضرائب (الخراج) مرتبطًا دائمًا بأصول تاريخية (كالتحالف مع الموحدين) أو بأصول قبلية للقبائل التي شاركت في الفتح في أيامه الأولى. وكان الفدان هو وحدة المساحة الزراعية، والفدان ملكية قد تكون شخصية أو قبلية جماعية، بينما كان المرجع الإشبيلي وحدة مساحة الأرض المغروسة وتدل كذلك على الأراضي الخاصة المحيطة بالمدينة. ويذكر ابن صاحب الصلاة قيمة 800 مرجع في إشبيلية فيقدرها بـ 3000 دينار، بينما يذكر ابن العوام أن المرجع يمثل مساحة يحرقها ثلاثة عمال في عملية حرث عميق هو «القليب» في أرض سهلة (يترجمها بانكيري) (Banqueri) بكلمة: يانون = سهلة. أما الضيعة التي تتألف من عشرة فدادين (aldea) فإنها تحتوي كذلك على ناعورة ومسجد ومدرسة لتعليم القرآن. وهكذا كانت مردودية الزراعة المغربية الأندلسية ما بين القرن الخامس الهجري/ الحادي عشر الميلادي والسابع الهجري/ الثالث عشر الميلادي تعتمد على وجود يد عاملة مؤلفة من العبيد الكثيرين الخاضعين لنظام «يلوري» صارم. وكانت مجموعة الضيعات تؤلف قرية (alqueria) وهي تجمع ريفي مع ضواحيه وشبكة توزيع المياه وهي على العموم من أملاك السلطان يمنحها مدى الحياة لصالح أعيان مقابل خدمات جليلة وهم عموماً من الموحدين أو فقهاء إسبانيا الإسلامية القائمين على تطبيق الشرع والحق. تبرز براعم زهر القطن في أغسطس ويجنى القطن في سبتمبر ابتداء من الصباح الباكر بعناية الفلاحات اللواتي قد يقمن بالمراحل التالية. وكانت عملية جمع القطن في العراق تقع في شهر يولية؛ أي أنه إذا كان المناخ أشد حرارة يجنى المحصول أبكر. وكانت العملية التالية لجني المحصول هي فصل الألياف الناعمة عن البزرة في الظل ثم تعريضها للشمس، ثم جمعها في بالات. ومن مصادر إسبانيا الإسلامية نعلم أن هذه المراحل كانت تتم في سوريا

بأسبقية شهر كامل، وهي من المعلومات المتعلقة بالمناخ . وتعود الحقول بعد ذلك لتصبح جاهزة لعام مقبل . أما من الناحية الخاصة بالمحافظة على البيئة فإن كتاب الفلاحة النبطية يقدم لنا وثيقة تقول إن «التراب» أو الطبقة السطحية الحية للأرض، يجب أن يكون خالياً تماماً من أثر الملوحة . وكانت عمليات التشذيب التي تلي عملية الجني تتم بواسطة المنجل الذي يجعل شجرة القطن مثل جذع دالية العنب، لكي تستطيع الإنبات من جديد في العام القادم . والخلاصة أن القطن كان زراعة مريحة قد انتقلت إلى إسبانيا والحوضر الغربي للمتوسط، وأن الحركة المعاكسة، أي شراء القطن الهندي لا تزال قائمة، مما يدل على حركة اقتصادية معقدة منذ ذلك الحين . ولم ينفصل عنصراً هذا الازدهار أبداً خلال التاريخ . فالرقيق والريح لم يفترا لحظة عن طبع هذا المجتمع بطابع «القدم»، والذي يتميز بالتمتع بالغنى وبحسن الاستفادة من أهل العلم . وقد قام ابن العوام الإشبيلي بتجارب على المزروعات الجديدة أو المختلف بشأنها في سهل «الشرف» (مما يدل على الامتياز) بإشبيلية بعد أن أقام جدولاً منهجياً للنقولات الإفالية التهجينية المتعلقة بكل فصيلة، وكانت التقاليد بالنسبة إلى القطن ترجع إلى أصحاب العصر الوسيط وليس إلى القدماء : كأبي حنيفة الدينوري، والفلاحة النبطية، وأبي الخير، وابن بصال، وابن وافد، والنماذج الصقلية والمصرية وبلاد الخليج العربي وشبه الجزيرة العربية ولا نجد أثراً لديوسقوريدس وعلى العكس، فإن مدرسة علم الزراعة الأندلسية كانت تكيف الأمور وفقاً لاحتياجاتها، لأن القطاع كان جديداً ولأن التجديد أساسي . وتظهر على الخصوص حقيقة هذه الحركة المرتكزة على إسبانيا الإسلامية، حيث تختلف المناطق اختلافاً شديداً نظراً إلى فروق المناخ من المرية إلى إشبيلية، ومن كامبو نيخار إلى الشرف في مختلف فصول القطاعات التجارية التي تشجعها السلطة المدنية، من الملوك والفقهاء . كان

القطن ثمينًا غاليًا. يقول ابن العوام: «تعيش شجرة القطن عندنا عدة سنوات تعطي خلالها شعيرات القطن». ويضيف ابن البيطار المالقي إلى هذا المعنى: «ويدعى القطن بعد جنيه الكور». ويقول الرازي إن بذرتَه منبهة للشهوة وتدعى «الخشفج» وكان معروفًا أن ثياب القطن أكثر نعومة ودفئًا من ثياب الكتان. ويقول الإدريسي (493 هـ / 1100 م - 560 هـ / 1166 م) إن الأغنياء (الخاصة) يلبسون ثياب القطن والمعاطف القصيرة، أما الصوف فإن الفقراء وحدهم الذين يلبسونه. وكانت أبحاث الحسبة ومراقبة الأسواق تقوم بالإشراف الدائم على عمليات الغزل والنسيج والحياكة. وأصبحت الأحاديث بعيدة عن المجال الزراعي ولا تنصب إلا على تقنيات النسيج: حيث يتم الغزل بواسطة عجلة تدعى «المفتل» وهي نوع من مغزل ذي عجلة ظهر في الهند ما بين القرنين الخامس والتاسع الميلاديين. وفي بداية القرن السابع الهجري/ الثالث عشر الميلادي كانت التعليمات في إشبيلية على غرار تعليمات باريس: سلكان في النول وخيطان والمشط يحمل 24 سنًا وأربعين بيتًا في كل قطعة. وقد فرضت غرامة على كل من يمس حجم السدي الذي يدعى «الجيدة» كاستخدام عدد غير كاف من «البيوت» أو أن لا يحسن عملية الندف مما يجذب الفئران. وقد اتبع هذا النظام بعد نصف قرن تقريبًا في مؤسسات سان لويس لجعل الأسواق عرضة للقوانين للسبب نفسه⁽¹⁾.

نحصل على ألياف الكتان والقنب بعملية تقع جذوعها في الماء. وبقيت ظروف زراعتها دون تغيير، وبقي الكتان على مكانته في الأسواق. وينمو الكتان جيدًا في مناخ معتدل وتأقلمت زراعته في العصر الروماني في مناطق

(1) لويس بولتر، نباتات الصباغة والنسيج، الحضارة الغربية الإسلامية في الاندلس،

غاليسيا ولوزيتانيا وفي منطقة المستنقعات الجنوبية قرب أمبورياس وطركونة وشاطبة، وقد بقيت هذه الزراعة مستمرة بعد الفتح العربي. وقدم هذه الزراعة يفسر وجود اسم بولوس ديموقريطس في اللائحة التقييدية. ويقول كتاب الفلاحة النبطية إن أصل الكتان قبطي. ومع بداية القرن الخامس الهجري/ الحادي عشر الميلادي بدأ الكتان يتسعد تدريجياً عن البساتين الواقعة عند سفوح الجبال ويهاجر نحو المواقع الساحلية الجنوبية حول مالقة وسهول غرناطة ووادي أندراش الساحر داخل سلطان ألمرية حيث كانت تقوم صناعة الأشرعة البحرية من الكتان الملون. وقد جرب ابن العوام بنفسه ونجح في غرس الكتان بكثافة في الأراضي غير المسقية كما نجح في إعادة تغذية الأرض بروت الحمام. كانت الظروف مواتية، ولم يحل القطن تماماً محل الكتان الإسباني فاحتفظ بأسعاره ومكانته بل إنه أصبح يزرع حول إشبيلية بكثافة أكبر في سهل الشرف. وفي إشبيلية كانت تتم حياكة الكتان وصباغته من أجل الاستهلاك في السوق المحلية وللتصدير. ويبدأ فترة نمو الهلال حتى يصبح بداراً. تغطس جذوعه في عملية النقع وتثقل بواسطة أحجار ثقيلة فوقها لتبقىها مغمورة. ثم تضرب على سطح الماء. وكانت طبيعة هذا الماء تؤثر بصفة قطعية على البياض النسبي النهائي. فإذا كانت جارية وحارة فالألياف تخرج بيضاء وإذا كانت متكدرية فالألياف تكاد تخرج سوداء وإذا خولطت بروت الأغنام والأبقار فإنها تخرج كستنائية. وكانت الخيوط عند بداية النقع تنفصل لوحدها فتترك لتجف كالقطن. وكان عملية تدوم 50 يوماً في البلاد الباردة و30 يوماً في مناطق الأندلس الدافئة.

احتفظ القنب الذي جاء من بلاد الأتراك باسمه القديم: البذور الملكية (شاه دنج) وهو مثل الكتان تخرج أليافه من جذوعه. والتربة الصالحة للقنب المزروع من أجل بذوره، هي التربة الصالحة للقنب المزروع من أجل أليافه

نفسها، وهو يزرع مكثفًا للحصول على الآليات ومتباعدًا للحصول على البذور وتسمى الفلاحة النبطية بذور «سوسة»: بزور الصين. وألياف القنب أقل ليونة من ألياف الكتان، ولكن زراعته لا تتطلب العناية وكميات المياه نفسها. ويكثر استخدامه في مجالات عديدة كالأقمشة والثياب الغليظة والورق والحبال المفتولة وكل ما يستخدم من النسيج على ظهر المراكب. وكانت النساء يعملن في زراعة القطن والقنب. واشتهرت ألمرية وسرقسطة وبوكيرانت وخوادر بمنسوجاتها، ولكنها لا تذكر بكتانها. وكان الصوف للطبقة الشعبية والحرير للطبقة الغنية، لذا فإن نباتات الصباغة التي يمكن الحصول عليها بسهولة واستخدامها صناعيًا سوف تلقى ازدهارًا مشهودًا على حساب الظروف العامة، والتوسع الاقتصادي والثقافي. جاء ذكر البز في التوراة بلفظ «بوتز» الذي أصبح في اليونانية «بسوس» وباللاتينية «بيسيس» ويسميه الإيطاليون يسو غاركارا أو الصوف الملون (لانا بينا) وهو شعيرات تخرج من صدفة كستنائية اللون يفرزها هذا الحيوان الذي هو من فصيلة الرخويات، فتخرج من المحيط كالحريز أو كشعر البحر. وهذا الشعر سواء كان أسود أو أخضر يتميز بلون ذهبي يشبه قزحية العين. وهو موجود في نواحي صفاقس وجربة في تونس وفي جنوب شبه الجزيرة الأيبيرية ويعدل وزنه ذهبًا، كالكتان الذي كان يدفع عوض النقود في الضرائب. ويسمى القماش الناتج عن هذا البز أبا قلمون، وهو يعني حرير الروم، ولم يكن لبسه ممكنًا إلا للسلطين نظرًا لغلاء ثمنه وللمواد التي يتطلب جمعها عدة سنوات. وكان ثمنه يصل أحيانًا إلى عدة آلاف من الدنانير. وكان يسمى كذلك «صوف البحر». وكانت مياه صفاقس تحتوي على كميات وفيرة من البز، وكان لون الأصداف التي تفرزه مثل لون أصداف اللؤلؤ. فكانت تجمع من المحيط الأطلسي أمام مدينة شتمرية، لونها ذهبي، ذات ملمس ناعم

كالحرير ، وكانت تعالج كالحرير . وقد ورد في حكاية «جلد الحمار» لمؤلفها بيرو أن الفتاة طلبت من أبيها مقابل جلد الحمار ثوباً بـ «لون الطقس» ذا لون متغير لا يمكن تحديده بحيث يتغير اللون حسب ساعات النهار . وكان ثمنه عالياً ويمنع تصديره . وكان المنصور (الحاجب الأميري 387 هـ / 997 م) بعد غارته على سان جيمس دي كمبوستل قد وهب لحلفائه النصاري حرائر «الطراز» المخصصة للملوك والمقصورة عليهم ، وتذكر الأخبار وزيراً قدم هدية من النوع نفسه للمعتمد ملك إشبيلية في عيد النيروز . وفي عام 392 هـ / 1002 م وزع المنصور بعد غارة شنتمرية واحداً وعشرين كساءً من «حرير البحر» ومعطفين عنبريين ومعطفًا قرمزيًا (سقلاطون)، وخمس عشرة ريشة، وسبع زرابي من الحرير البيزنطي وفروتين من فراء الثعالب . وجاء في تقويم قرطبة أن عمال الخراج في العمالات قد صادروا عام 350 هـ / 961 م لفائدة السلطان جميع المنسوجات القرمزية (باللاتينية : غرانا)، ثم جميع الأنسجة الزرقاء السماوية (باللاتينية : سليستي) بدءاً من آب / أغسطس، ثم في سبتمبر جميع الأنسجة المصنوعة من الفوة (باللاتينية : روييا). وقد ظهرت في إشبيلية (القرن السادس الهجري/ الثاني عشر الميلادي) وفي مالقة (القرن السابع الهجري/ الثالث عشر الميلادي) من عمليات ضبط الأسواق الظاهرة هذه نفسها، أي بعد قرنين أو ثلاثة من الزمن، مما يدل على أن الزراعة استمرت في إنتاج مواد الصباغة بمقياس صناعي. لا يزال السكر إلى يومنا هذا يأخذ لونه الأبيض بفضل «الأثيل». ولكن الأثيل هو «النيلة» وهي مفردة تجدها في جميع الوثائق التي ترجع إلى ما بين القرنين الخامس الهجري/ الحادي عشر الميلادي والسابع الهجري/ الثالث عشر الميلادي. كان لابد أولاً وقبل كل شيء من الرجوع إلى النصوص والامتناع عن كل ترجمة بانكيري وكلمان - مليه لابن العوام، وترجمة لكلرك لابن البيطار، وترجمة مايرهوف

لموسى بن ميمون)، وقد قام هذا الملف على المعجم المدقق بالتفصيل الذي سأعرض نتيجته باختصار مركزة على الأزرق العظمي بالنسبة إلى النيلي. وعرض سريع غير مفصل لنباتات الصبغة الأخرى. ويبقى اللون اللازوردي، أو أزرق عكا، أو الأزرق البحري الأقصى، هو المرجع عند الحديث عن الزرقة الشديدة، إنه الأزرق الطبيعي (Cyanos autophyes) القادم من شمال شرق أوروبا المسمى بالعربية: «لازورد». أما الألوان الزرقاء النحاسية (azurro della magna, azurro citramarinum) فإنها معروفة بكثرة. (ويقول ليار إن الأزرق الذي استخدمه الآشوريون يدخل في هذه الفئة) وذلك من أجل إلغاء المرجع في الألوان، لذا فإن زهور الكتان مثلا كانت تسمى في الشعر: «اللازورد»، مما يدعو إلى ضرورة التمييز عند الحديث عن الألوان. كذلك كان اللون الأزرق عند القدماء يستخرج من أصداف بحرية والحلزون (موريكس أو سيبيا) التي كان يستخرجها الفينيقيون والعبرانيون من شواطئ صور وحيفا.

وقد وقعت الواقعة بين الإمبراطورية الرومانية وبداية ظهور الإسلام عند مجيء اللون النيلي من الهند وإفريقيا الشرقية. وقد استخدمت له المفردات التالية: «النيل» - «نيل» - «لازورد» - «وسمة» - «خطر» - عظم، وكان كل منها يدل على محمول مختلف أو على الشيء نفسه. اللازورد هو الحجر المعروف «الأزوراي» أو (Lapis Lazuli) الذي يستعمل في صناعة الأحجار الكريمة، ويضيف ابن البيطار أن العظم هو النبات الذي ينتج النلة «النيلج» ولكن بعضهم مثل ابن ميمون يعتقد أن زهرة ذكر الباستيل هي النيلة. وكان بيع الباستيل على أنه النيلة في إشبيلية في القرن السادس الهجري/ الثاني عشر الميلادي يعد غشا يعاقب عليه، وهي عملية شائعة كثيرة الوقوع. وكانت كلمتا وسمة وسماوي من مفردات مهندسي الزراعة التي تسمح بتعدي الخلاف

المعجمي ، لأن اللغة القشتالية الخاصة ببائعي الأحجار الكريمة استخدمت في البدء لفظي «أرول» و«كاردينو» وهي غير كافية . ويسمى ابن العوام الباستيل : «البستاني» أو «السماوي» ، الذي يمكن أن يختصر على لفظ واحد : «بستاني» الذي ترجمه سانكيري بـ «هورتانس» . أما لفظ خطر فإن ابن البيطار يرجعنا إلى وسمة ، بينما يعتقد ابن ميمون أو لفظ خطر يدل على أوراق نبات النيلة (النيلج) ، وأن «العظم» هو ما يدل به الناس على النيلة وما يستخدم في الصباغة باللون الأسود (وهذا يضع الحق بجانب ميشال باستورو الذي يعتقد أن الأزرق هو اللون القاتم) . إن أوراق الباستيل باللاتينية : *Isatis tinctoria* (cruciferous) من النباتات الصليبية وأوراق نبات النيلة تدبغ باللون الأزرق بفعل مادة النيلة والفروق الناتجة في الألوان ناتجة عن زيادة أو نقص هذه المادة في الأوراق . وهذا ما يفسر الفوضى في المصطلح والعلم لأنه وقع الخلط بين نبات النيلة وبين نبتة الباستيل الذكرية . وفي مخطوطة ابن بقلارش (القرن السادس الهجري/ الثاني عشر الميلادي : المستعيني) نجد الباستيل باسم الوسمة فيترجمه اللسان القشتالي : «فوليوم» لأنه لون أزرق ينتج من الأوراق أما الحناء المجنونة «فهى خليط من الحناء والوسمة وتدبغ باللون الأسود . وللوسمة (الباستيل ، *Isatis tinctoria*) أهمية كبيرة في متحف إسطنبول الخاص بالأعراق (الإثنوغرافية) ذلك أن المادة التي ترسخ اللون هي الشب ، ونعلم منه أن المادتين قديماً قد استعملوا الحديد في الترسيخ فحصلوا على أسود منتظم . وكان المشرق هو المصدر للشب الأناضولي . وقد دخل «الأنجدان» (ستيمراكس بنزوان دريات) كذلك في الصباغة . وقد ساد الاعتقاد أنه قد فقد أثره تماماً في "Cyrenaica" (ليبيا) في عهد الرومان حيث كان معروفاً باسم «سلفيوم» . وقد وجد اليوم بأشكاله الثلاثة المستخدمة في الصناعة بفضل المعجم الإسباني العربي ، فهو قد غير اسمه فقط واليوم يعرف باسم «البنجوان» . إن المثال الذي

ضربناه على اللون الأزرق، والذي لا يزال مؤرخو الألوان يتساءلون عنه اليوم، يكشف عن قدر من الدقة في أداء المعنى، ولكن عن شرك خادعة أيضًا. ويبقى على الباحثين أن يفرقوا بين الأشياء والأسماء وأن يميزوا بين الصورة والواقع اللذين اتبعهما القدماء، وسوف يجدون في ذلك مغامرة شيقة، على الخصوص إذا خالطت الألوان اللوحة. وعندها لا تعود دودة أشجار قادس هي القرمز ولا الدودة القرمزية المعروفة، بل تصبح دودة الأشجار الأمريكية، فيضيف ذلك صفحة جديدة ونقاشًا جديدًا وأفقًا آخر إلى الصورة المتوفرة لدينا اليوم. من الواضح أن التقدم الاقتصادي قد تحقق في عهد ملوك الطوائف (وقد أخذت هذه التسمية من مناطق بلاد فارس القديمة)، ذلك العهد الذي تلا انحلال مركزية الخلافة. ففي ممالك الطوائف هذه، التي كان يحكمها اليمينيون، الحجازيون والفرس، و«الصقالبة»، الذين كانوا في الواقع أوروبيين شماليين، وعرب العاربة حدث تقدم مثير للدهشة من القرن الرابع الهجري/ العاشر للميلاد فما بعد. وقد استمرت التجارة مع الدولة العباسية، كما يعرف أن البضائع والأزياء كانت تنتقل بحرية بين جنوب شبه الجزيرة الأيبيرية وشمالها. وفيما يتعلق بالمسألة الحرجة الخاصة بالعلاقة بين المصادر المختلفة للمعرفة النظرية والتطبيق العملي، فقد بينت فيما سبق الطبيعة المعقدة للعلم الزراعي لإسبانيا الإسلامية ورغم التمازج القوي بين عناصر من التراث اليوناني اللاتيني والهندي والأيبيري (أو بالأحرى القرطاجني والروماني الباطني)، فقد أدى ذلك إلى تطور تقليد غني معقد ذي طابع ذاتي ارتقى إلى مرتبة الإبداع الحقيقي على الصعيد التقني والعلمي. وعلى العموم، فقد كان التطبيق العملي رومانيًا، والمعرفة شرقية وقد كان الأثر السياسي لهذا الموضوع وقوف بعض الزملاء الشبان القشتاليين موقف رفض للمشاركة الرومانية واعتبار القول بها إهانة. ولكن إذا اعتبرنا الموقف الذي ينحني أمام الواقعة

التاريخية، فإن الأمثلة عديدة على وجود صورة ناطقة تشير إلى انفتاح الخيال الإسباني العربي على روما العملاقة الفعالة في الماضي القريب. وعلى الصعيد التقني والعلمي، فإن أكثر الميادين أصالة وطرافة هو علم التربة. الذي بدا من الحداثة البارزة والمعالم المفاجئة، بحيث قلما يلقى من مؤرخي طبقات الأرض المختصين ما يستحق من تقدير أو فهم، مهما اختلفت وجهات نظرهم الخاصة؛ وفق هذا فإن الجمع بين علم التربة هذا والمعارف النباتية المستمدة من المشرق، وقد وضع موضع التطبيق في عدد لا يحصى من البقاع في إسبانيا الإسلامية سواء في الزراعة من أجل العيش أو في الزراعة التجارية، التي تتمثل في الزيت ومنسوجات الملابس، كما عالجنا في هذه المقالة. إن الزي الشرقي قد وصل في القرن الثالث الهجري/ التاسع الميلادي، مع زرياب، وقد كتب له أن يقلب العادات رأساً على عقب فيما يخص الملابس وآداب المائدة وذلك قبل بلدان الشمال بما فيها روسيا بسة قرون فيما يخص آداب المائدة، وقبل أن تعرف الحروب الصليبية بكثير، والتي لم تبدأ إلا في نهاية القرن الحادي عشر، قبل أن تعرف الغرب على بذخ الشرق وعظمته. وقد ظهر أخيراً الأثر العظيم لهذا الاحتكاك الثقافي في تحقيق ثقافة إنسانية في مجتمعات البحر المتوسط، فقد أدى مرور الزمن، كما ذكرنا أعلاه، إلى تعويد البشر على تقبل الاختلافات. وفي حوض البحر المتوسط، وعلى الخصوص في صقلية وإسبانيا الإسلامية تلاشت روح التعايش الاجتماعي المشترك بسرعة أقل بكثير منها في الشمال، حيث أدت الحاجة إلى وعي متميز متفرد إلى غلق المجتمع المسيحي في وجه اليهود والمسلمين معاً، مما قاد في النهاية إلى ملاحقة «الهرطقة» والبدع النصرانية واضطهادها. وقد ساد، حتى العصر المسمى بعصر النهضة، في الجنوب، تسامح وحرارة في التعايش كان مسرحهما الشارع والساحات العامة، في ما يشبه حضارة الأبهاء المنزلية

الفسيحة، وظهرا في الميل نحو المسرات والرغبة في المعاشرة. وقد كان ابن خلدون على حق عندما خشي على هذه الحياة النابضة، وكما يبدو - ولأنه لا التقدم ولا التأخر يمكن أن يستمررا على خط مستقيم - فإن هذا النموذج الإنساني المثالي يحاول أن يبعث اليوم، هنا وهناك من رماد الإمبراطوريات الاستعمارية⁽¹⁾. إن قيام أي صناعة من الصناعات يتطلب وجود بعض المقومات الأساسية، كالمواد الخام ورأس المال والأيدي العاملة المدربة والقوى المحركة والأسواق والمواصلات. وغرناطة إلى جانب خصبها وجمال طبيعتها فقد تميزت بتنوع ثرواتها من المواد اللازمة لصناعاتها كالمعادن والأخشاب والمنتجات الزراعية والحيوانية والنباتية كل هذه الثروات المتوافرة لديها، جعلت إسبانيا الإسلامية - كما سنرى - تتفوق في العديد من الصناعات. واشتهر عدد من مدنها بصناعات مختلفة كمالقة وألمرية وغرناطة وغيرها من المدن التي استطاعت أن تحافظ على كثير من الصناعات التقليدية في إسبانيا الإسلامية بسبب هجرة اليد العاملة إليها من المدن التي شرد الإسبان سكانها، إلى جانب جاليات أخرى؛ فتنوعت صناعات مملكة غرناطة كصناعة النسيج، وصناعة الفخار، وصناعة الرخام وصناعة المعادن، وصناعة الزجاج، وصناعة الزيوت، وصناعة السفن، وصناعة السلاح. فغدت هذه المملكة تعج بالنجارين والمهندسين والزلاجين والخياطين العشابين والسراجين والحدادين. وقد تعاون هؤلاء الفنانون في حرفاتهم، واستطاعوا إبراز الفن الحرفي الغرناطي في أبهى حله، كما بدا في قصورهم العملاقة ومنازلهم الرائعة.

صناعة النسيج،

إن توافر أشجار التوت في وادي آش Guadix وبسطة Baza والمنكب Amunecar وبفحص الثلج Sierra Nivada والقطن والكتان اللذين كانا يزرعان

(1) لويس بولتز، نفس المرجع، ص 1405.

بغرناطة، وتوافر مواد الصباغة كالقرمز، جعل صناعة النسيج من أهم الأنشطة الصناعية لدى أهاليها؛ فقد كانت تحاك في غرناطة أنسجة من الحرير والصوف والقطن والكتان والمرعزي وكان أهلها يصبغون ثيابهم بالعصفر والقرمز الموجود بفحص غرناطة ونواحيها. كان لباسهم الغالب في الشتاء الملف المصبوغ، أما في الصيف فيرتدون الحرير والقطن والكتان والأردية الإفريقية والمرعزي وقد نوه الجغرافيون كثيراً بكتان غرناطة كالحميري الذي أشار إلى كتان منطقة البيرة، وأكد أنه أجود من كتان النيل، والحرير الذي فضله ابن الخطيب على حرير البلاد العراقية من حيث الرقة واللدونة. وقد أتقن أهل غرناطة هذه الصناعة التي كانوا ينتجون منها ثياب اللباس المحررة الصنف والذي كان يعرف بالملبد المختم، وهو ألوان عجيبة، والبسط التي كانت تباع ببلاد المشرق بأثمان باهظة. لم تكن المدن التابعة لغرناطة بمنأى عن تلك الصناعة، فقد كان هذا النوع من الثياب المحررة يصنع أيضاً بمدينة بسطة، التي كانت تتوفر فيها مادة الحرير، فكانت تصنع بها طرز الوطاء من الديباج الذي لا يعلم له نظير. كما اشتهرت مدينة مالقة بصناعة الحلل الحريرية الموشاة بخيوط الذهب والفضة والتي كان أهل المشرق ينبهرون من حسن صنعها وإتقانها، وغالباً ما كانت تصدر من هاتين الصناعتين كميات كبيرة خاصة إلى حلب وصنعاء وقيل: إن المدن الإيطالية التي كانت تشتهر في العصور الوسطى بصناعة الحرير قد نقلت هذه الصناعة عن الأندلسيين، إذ كانت مدينة فلورنسيا الإيطالية تستورد كميات هائلة من الحرير من غرناطة منذ القرن الرابع عشر حتى أواخر القرن الخامس عشر. وكان حرير غرناطة كثيراً، فائقاً مقدماً على غيره. واتخذت المنسوجات الأندلسية في عهد بني نصر أسلوباً خاصاً، وربما تأثرت بروائع الفنون والزخارف الجصية التي كست جدران قصور الحمراء، فاختلفت ألوانها من اللون الأصفر الذهبي إلى الأحمر والأزرق

والأسود. ولا تزال كنيسة سان سبستيان تحتفظ بحلة دينية تعرف باسم حلة «سانت أوفميا»، قيل: إنها صنعت من علم غنمه المسيحيون في معركة ضد الجيش الغرناطي عام 1424م، وتتكون زخرفتها من مناطق ذهبية على أرضية حمراء وخضراء وزرقاء، كتب على أحد جوانبها عبارة: «عز لمولانا السلطان». وكانت مدينة مالقة تحظى بقصب السبق في صناعة الحلل الموشاة خاصة المنسوجات الحريرية، وتأتي بعدها مرسية وألمرية. وقد تجاوزت أثمان هذه الحلل الألف، وكانت تحتوي على صور عجيبة برسم الخلفاء ومن دونهم.

صناعة الفخار: ذاعت شهرة مالقة في هذه الصناعة، خاصة الفخار المزجج المذهب العجيب. ويجلب منها إلى أقاصي البلاد. وذكر ابن سعيد: أنه كان يصنع في الأندلس نوع من المفضض الذي يعرف بالمشرق باسم الفسيفساء، ونوع كان يبسط في قاعات ديارهم يعرف بالزليجي ذو ألوان عجيبة يقوم مقام الرخام الملون الذي يستعمله أهل المشرق في زخرفة بيوتهم.

صناعة الجلود: اشتهرت بهذه الصناعة مدينة مالقة خاصة الأغشية والحزم، وصناعة الجلود الغليظة المسماة «بالسفن» التي تستخدم في صناعة مقابض السيوف. وكان الدباغون في معظم الأوقات ينزلون من أطراف المدينة تجاه الأنهار هرباً من رائحة صناعتهم. وقد استمرت صناعة الجلود الملونة الفاخرة حتى نفي الموريسكيون من إسبانيا. وعلى أيديهم انتقلت إلى أوروبا.

صناعة الورق: وجدت هذه الصناعة في الأندلس، حيث تم العثور بمكتبة الأسكوريال على عدة مخطوطات تعود إلى القرن الحادي عشر، كتبت على ورق مصنوع من القطن، وأخرى تعود إلى القرن الثاني عشر مكتوبة على ورق صنع من الكتان، وهو ما دل على اهتمام الأندلسيين بهذه الصناعة، وحرصهم على تطويرها وتنويع موادها.

صناعة الرخام: انتشرت في مملكة غرناطة لتوافر مادة الرخام بها، وغالبًا ما كانت تستغل منتجات هذه الصناعة في بناء المساجد والمدارس والقصور والفوارات والشواهد اللازمة للمقابر. وحدثنا المؤرخ الرازي عن مقاطع الرخام بقوله: وبياعة من مملكة غرناطة مقاطع للرخام كثيرة غريبة موشاة في حمرة وصفرة، وغير ذلك من المقاطع التي بالأندلس من الرخام الحالك والمجزع. وأشار القزويني إلى مقطع للرخام بساحل البيرة، وقد ذكره أيضًا ابن غالب فقال: «وبها مقطع رخام لين أبيض تصرف الكذان للينة ورطوبته، وتعمل منه الأقداح والأطباق والأكواب والأسطال والحقاف، وكل ما يخرط من الخشب يخرط منه.

صناعة المعادن: تفنن أهل غرناطة بهذه الصناعة، وصنعوا في مدنهم أصنافًا شتى من صنوف المعادن ما لا يوصف، وذكر ابن الخطيب عددًا من المعادن بإقليم البيرة كالذهب والفضة والرصاص والحديد والنحاس والصفرة والتوتياء في حين لم يشر الإصطخري إلا إلى معدن واحد بناحية لبيرة وهو معدن الفضة وأشار البكري بدوره إلى معدن التوتياء فقط فقال: «بقرية بطرنة بساحل البيرة معدن التوتياء الجيدة، وهي أزكى توتيا وأجودها وأقواها في صبغ النحاس». وأشار ابن الخطيب إلى معادن أخرى بغرناطة كالقصدير، إلى جانب الكثير من الأحجار الكريمة خاصة الياقوت الأحمر والزمرد ونفيس الجواهر، والمرقشيتا واللازورد. ويذكر المقري نقلا عن المسعودي أن العنبر كان يستخرج بكثرة من شواطئ الأندلس، ومنها يصدر إلى بلاد مصر وغيرها من البلدان الأجنبية. ويبلغ وزن الأوقية منه بالأندلس ثلاثة مشاقيل ذهبًا، أما بمصر فتباع الأوقية منه بعشرين دينارًا، وهو عنبر غاية في الجودة. ويوجد الملح بلوشة ودلاية.

صناعة الخشب: وفق الإشارات التي وردت في كتب بعض الجغرافيين والرحالة، كانت غرناطة تتوافر فيها ثروات غابية مهمة، تكسو معظم بساطتها، كمدينة وادي آش Guadix ونواحيها وشلوبرينية Salobrena التي كانت تكثر فيها أشجار البلوط. أما جبل الثلج فكانت تكسوه غابات الصنوبر التي تصلح أخشابها لصناعة السفن والمراكب التي اشتهرت بصناعتها مدينة ألمرية التي وجدت فيها دار لصناعة السفن في عهد دولة بني نصر. وإلى جانب السفن أوردت العديد من كتب إسبانيا الإسلامية العديد من التحف الفنية المصنوعة من الخشب كمئبر مسجد إشبيلية ومقصورته ومسجد الزهراء، لكن أروع ما تخلف من التحف على عهد النصرين أسقف قصور الحمراء الخشبية التي اتخذت أشكالاً هندسية رائعة، وأروع ما برع فيه نحاسو الخشب بغرناطة صناعة الأعتاب والنوافذ والتشكيلات ومصاريع الأبواب التي تتألف من حشوات هندسية متداخلة رُصِّع بعضها بالعاج، كما تفنن هؤلاء النقاشون على الخشب في تزويق الصناديق والطاولات والكراسي.

صناعة الزيوت: كان أهل غرناطة يعصرون الزيتون، ويستخرجون منه الزيوت؛ لتوافر أشجار الزيتون التي كانت غاباتها تمتد على مدى البصر.

صناعة السكر: اشتهرت بها مدينة البيرة لتوافر مادة قصب السكر بها.

صناعة الأسلحة: تقدمت هذه الصناعة بمملكة غرناطة. وأشار ابن سعيد إلى اهتمام أهلها بصناعة أسلحة وآلات الحرب فقال: وأما آلات الحرب من التراس والرماح والسروج والأجم والمغافر فأكثر هم أهل إسبانيا الإسلامية كانت مصروفة إلى هذا الشأن.

إلى جانب ذلك اشتهرت غرناطة بالعديد من الصناعات الأخرى كصناعة البناء والنحت والجص والتلوين والخياطة. وبرع أصحابها في إبراز

الفن الغرناطي الذي بدت مظاهره في ميادين متعددة. ويفهم من بعض النصوص أنه كان على رأس كل مهنة أو حرفة معينة «صنديك» أو أمين يتلقى أوامره من المحتسب الذي كانت وظيفته تتلخص في متابعة المخالفات والتحذير من ارتكابها، والتشديد على احترام وتطبيق الأحكام الشرعية، ومراقبة المعاملات والمكايل والموازين⁽¹⁾. الحقيقة أن دور وطبيعة قرطبة يتحددان بارتباط مع صيرورة التطور العام الذي شهدته إسبانيا الإسلامية. فعلى الرغم من اتخاذها عاصمة لمجموع البلاد منذ السنوات الأولى للفتح الإسلامي، فقد تأرجحت بين تحقيق وفقدان سيطرتها الفعلية. ففي أواخر عصر الإمارة، ازدادت ظاهرة الانتزاع لتشمل جميع كور الأندلس وأقاليمها. حتى أصبحت البلاد حسب صاحب البيان «جمرة تحترق، وناراً تضطرم شقاً نفاقاً». وسواء أكانت هذه الصراعات ذات محتوى قبلي وعرقي أو على العكس، حركات اجتماعية طبقية فإن احتدامها كاد أن يعصف بالإمارة الأموية التي «لم يبق منها إلا الاسم فوق ظهر منبر قرطبة إلى درجة أن الأمير عبد الله لم يعد يعرف «إلى أين يصرف وجهه الشيء الذي دفعه إلى التزام «التقوى وإظهار النسك» ولعل في هذا ما يفسر قول البعض بأن إمارة إسبانيا الإسلامية أصبحت «غرمًا أكثر منها غنمًا». تكشف هذه الوضعية عن مدى التمزق السياسي الذي لحق بإسبانيا الإسلامية، ومدى الشلل الذي أصاب الإمارة. إن تأصيل اللامركزية السياسية بالبلاد يعني تهميش قرطبة كعاصمة، فلم يعد تأثيرها يتجاوز أسوارها. على أن اللامركزية هذه، حملت في طياتها عوامل انهيارها. فالصراعات الإقليمية أفضت إلى اختلال التوازن من جديد لصالح السلطة المركزية. بدأت أعراض ذلك منذ السنوات الأولى من حكم الناصر الذي استطاع إعادة بسط سلطة الدولة على «سبعين حصناً» في أول عملياته

(1) د. أحمد ثاني الدوسري، المرجع السابق، ص 305.

العسكرية. تساقطت بعدئذٍ المراكز الثائرة «مدينة مدينة» لينتهي الأمر باستعادة قرطبة لسلطتها على «جميع أقطار الأندلس». إن تدعيم هذه التطورات الجديدة، تطلب إعادة النظر في مجموع الهياكل الاجتماعية والاقتصادية وكذا إعادة تنظيم الأجهزة الإدارية والعسكرية وهي المهام التي تجرد الخلفاء الأمويون والحجاب العامريون لتحقيقها طوال القرن الرابع الهجري. على أي، فظهر دولة موحدة، تمتعت بمركزية سياسية مستينة، يعني أن قرطبة استعادت مكانتها في قلب الحياة السياسية في إسبانيا الإسلامية ولا تخلو عبارة الحجاري بهذا الصدد من ولاية عميقة، إذ جعلها «من بلاد إسبانيا الإسلامية بمنزلة الرأس من الجسد»، أي المركز العصبي الذي انعقدت فيه كل تناقضات البلاد. ولعل في هذا ما يفسر التأثير البالغ الذي مارسه طوال عصر الخلافة على مجريات الأمور بكل الغرب الإسلامي. استمدت قرطبة أهميتها - إلى جانب كونها عاصمة سياسية - من دورها الاقتصادي. ساعد على ذلك، ما توفرت عليه من «مميزات متعددة» تحدث عنها المؤرخون بإسهاب. فبالإضافة إلى موقعها على ضفة الوادي الكبير وسط «المحرث العظيم» أحد أكبر وأجود سهول إسبانيا الإسلامية وإشراف سلاسل جبلية غنية بالثروة الخشبية من شمالها، نعمت «بمناجم معدنية جد غنية» دون اعتبار ما لموقعها «واسطة بين الكور» الإسبانية الإسلامية على أهمية تكامل هذه العناصر في ازدهار الأمصار. وضعت هذه الإمكانيات موضع استغلال مكثف خلال عصر الخلافة. وأدى ذلك إلى بروز قطاعات إنتاجية نشيطة، جنب شبكة معقدة من الخدمات المختلفة. وليس أدل على ذلك مما أورده المصادر بسخاء من معلومات حول المحلات والدروب الحرفية والمناجم الصناعية والأسواق والقياساريات والخوانيت التجارية وغير ذلك. تؤكد هذه الملاحظات أن العاصمة الأموية لم تكن مجرد مؤسسة طفيلية تعيش على حساب البادية كما أنها لم تكتف بدور السوق

الاستهلاكية للثروات المتراكمة من جراء الضرائب. على العكس، تحولت إلى أكبر منطقة للإنتاج الفلاحي والصناعي بمجموع إسبانيا الإسلامية، وأهم مركب للخدمات المختلفة. تجلت هذه الحقائق بوضوح في عدة مظاهر. حقيقة، لم تكن قرطبة عند الفتح الإسلامي سوى مدينة إقطاعية صغيرة، يحيط بها سور «حصين» يحميها من الهجمات الخارجية. ولم تتحول إلى ظاهرة مدنية حقيقية إلا في عصر الخلافة «حين تكامل أمرها» فأصبحت «منذ زمن عبد الرحمن الثالث من أكبر مدن العالم الإسلامي» لا ينفي هذا ما عرفته من تطور خلال فترة الإمارة. فقد استمرت «قرطبة في الزيادة منذ الفتح الإسلامي إلى سنة أربعمائة» تجلت أبرز مظاهر ذلك في اندفاع العمارة خارج الأسوار، اضطرت أحد قضاة الجماعة إلى إصدار «حكم في مقبرة الربض ومنتهى أقطارها» مع ذلك اعترت هذا التطور فترات ركوص. وخير مثال على ذلك «هدم الربض القبلي حتى صار مزرعة» معنى هذا، أنه على الرغم من تأصل جذور قرطبة في ماضيها التاريخي فعصر الخلافة هو الذي يقدم العناصر الأساسية لمعاينتها كظاهرة مدنية كبرى. أسهبت الدراسات التي تعرضت للعاصمة الأموية في تفصيل تلك العناصر. لكن وفق نظرة بانورامية، ترى مشاهد العظمة والازدهار في قصورها الفخمة، ومناها الجميلة ومسجدها الجامع، ومدنها الملوكية: الزهراء والزاهرة، وضخامة الأموال التي أنفقت في تحفها الفنية النادرة. رغم ما لهذه المظاهر من دلالة، تبقى بالشكل الذي طرحت به مبتورة وعاجزة عن تقديم الجواب الشافي للسؤال المطروح.

إن أول ما يشير الانتباه، هو مدى الاتساع العمراني الذي شهدته قرطبة الخلافة. فلقد كانت «في تقسيمها خمس مدن يتلو بعضها بعضاً ولذلك اعتبرها أحد المستشرقين «تجمعاً حضرياً جد ضخماً بالنسبة لذلك العصر». حدد ابن بشكوال عدد الأحياء المكونة لهذه المدن الخمس في «واحد وعشرين

ربضاً»: تسعة منها بالجانب الغربي للمدينة المركزية، وسبعة بالجهة الشرقية ثلاثة فقط بالجانب الشمالي، واثنان بالجهة الجنوبية. «كل ربض منها يعد أكبر مدينة من مدائن إسبانيا الإسلامية الأخرى. ولا غرابة في ذلك، فقد دار ابن حوقل حول سور الربض المركزي وحده «غير يوم قدر ساعة». ويقدر طول هذا السور حسب بعض الروايات بحوالي «ثلاثة وثلاثين ألف ذراع». وفي أواخر عصر الخلافة، حفر خندق حول مجموع قرطبة، بلغ «ذرع دوره من جهاته الأربع ثلاثة وعشرون ميلاً رغم ما يمكن أن تحمله هذه الأرقام من مبالغات، فهي أقرب إلى الصواب منه إلى الخطأ. يؤكد على ذلك ابن حوقل - الذي لا تخفى أهمية ملاحظاته، باعتباره شاهد عيان ومتحامل على الأندلسيين - بقوله: «وكانت الأبنية تتصل بين قرطبة والزهراء» إلى درجة «أنه كان يمشي فيها لضوء السرج المتصلة عشرة أميال». اتسعت دائرة النمو العمراني - على ما يبدو - لتشمل كل الأعمال التابعة مباشرة للعاصمة، والتي بدت كضاحية قروية ضخمة، عكس ما كان عليه الوضع عشية ظهور الخلافة، حين «همت القرى بالخلاء والناس بالجللاء» عن أحواز قرطبة. لم يتجل ذلك في مجرد إعادة تعمير ما تخرب منها بقدر ما يتضح من خلال بروز عدد كبير من القرى الجديدة بلغت في مجملها «بخارج قرطبة ثلاثة آلاف قرية» ومثل أرباض المدينة، وضعت هذه القرى تحت المراقبة المباشرة للسلطة المركزية. وليس أدل على ذلك من إقبال مفتيها كل «يوم جمعة للصلاة مع الخليفة بقرطبة، يسلمون عليه ويطالعونه بأحوال بلدهم» تكشف هذه الحقائق عن عمق التأثير الذي مارسه قرطبة في اتجاه تمدين باديتها. نحن إذن أمام حاضرة عظمى، اتخذت شكل منطقة مدنية حقيقية. مع العلم أن نمطاً إنتاجياً إقطاعياً وفلاحياً يعجز عن إنجاز مثل هذا المشروع. تمثل كثافة سكان قرطبة - خلال عصر الخلافة - معلماً كاشفاً عن جوانب هامة من

القضية، ودعمًا للحقائق السابقة. ولقد كانت هذه النقطة محل خلاف بين الدارسين. فمنهم من بالغ في تضخيم العدد، فجعله مليوني نسمة. بينما لا يتجاوز المليون حسب البعض على العكس ذهب آخرون إلى التقليل من حجم سكان العاصمة، بتحديدده في مائة ألف نسمة فقط. رغم ذلك، اعتبره عبد العزيز سالم «رقمًا كبيرًا للغاية بالنسبة لسكان المدن في العصور الوسطى». في حين اتفقت الأغلبية الساحقة على تحديد سكان قرطبة في «نصف مليون» نسمة. حقًا، ليس معقولًا أن تستوعب مدينة قروسطية، ذات بنية إقطاعية كل هذه الأعداد من السكان. من ثم تبدو وجاهة ملاحظة عبد العزيز سالم السالفة. فالمتعارف عليه، أن المدن المليونية ظاهرة خاصة بالعصر الحديث، رافقت التحول الرأسمالي والثورة الصناعية. رغم ذلك، فتعميم هذه المقولة على تاريخ كل المجتمعات ينم عن مجازفات. فالأرقام التي يوردها هؤلاء - على ضخامتها - ليست مجرد تخمينات خيالية. فهناك من القرائن ما يؤكد صحة منحائها. فعندما زار ابن حوقل قرطبة خلال منتصف القرن الرابع الهجري لم يجد «لا بالجزيرة والشام ما يدانيها في كثرة أهل». مع ما يترتب عن ذلك من مشاكل أمنية اضطرت الخليفة الناصر منذ 317 هـ إلى «تثليث خطة الشرطة» وما تراكم قضايا الجوار ومشاكل التكديس السكني أمام المحاكم القرطبية إلا مظهرًا لذلك.

لم تقتصر المصادر القديمة على مثل هذه القرائن العامة. بل أوردت نتائج لعمليات إحصائية حقيقية، جرت خلال عصر الخلافة، يقول المقرئ: «وأحصيت دور قرطبة التي بها وأرباضها أيام ابن أبي عامر، فكان مائتي ألف دار وثلاثة عشر ألف دار وسبعين دارًا. وهذه دور الرعية، أما دور الأكابر والوزراء والكتاب والأجناد وخاصة الملك فستون ألف دار وثلاثمائة دار». واضح أن عدد الدور يفوق الرقم الذي أورده بلباس لمجموع سكان قرطبة.

ومهما قللنا من معدل أفراد الأسرة القاطنين بالمسكن الواحد، نحصل على نتائج تفوق بكثير ما تم الإجماع عليه من طرف الأغلبية. إن استكناه هذا النص، يكشف عن حقيقة هامة. فقرطبة، إلى جانب كونها المركز الرئيسي للطبقة الحاكمة، بجميع شرائحها، ولأجهزتها الإدارية والعسكرية، احتضنت أكبر تجمع للسود والعامة، ليس بإسبانيا الإسلامية فحسب بل بمجموع الغرب الإسلامي. يؤكد ذلك ابن حيان فيما أورده عن عملية إحصائية أخرى جرت لاحقاً، إذ يقول: «عدد دور الرعايا والسود الواجب على أهلها المبيت في السور أيام الفتنة مائة ألف دار حاشا دور الوزراء وأكابر الدولة». إن مقارنة بسيطة بين العمليتين الإحصائيتين تدفع إلى الشك في نتائجهما. هكذا يبدو الأمر لأول وهلة. لكن الحقيقة عكس ذلك تماماً. فالإحصاء الثاني يؤكد نتائج الأول، علمًا بأن قرطبة قد تعرضت لعملية تخريب واسعة النطاق، عمرانياً وديموغرافياً. صفوة القول، أن هذا الاتساع العمراني، وهذه الكثافة السكانية، ما هي إلا مظاهر كاشفة عن المكانة التي احتلتها قرطبة كعاصمة لدولة مركزية في البنية الاقتصادية بإسبانيا الإسلامية، خلال عصر الخلافة. مكنتها هذه المكانة من التحكم بمصير البلاد وآفاق الحضارة العربية - الإسلامية بإسبانيا الإسلامية من ثم أهميتها كحقل لدراسة طبقات العامة خلال هذه الفترة التاريخية. على أن تقدير الحجم الحقيقي لهذه الظاهرة، ومدى انعكاس التغيرات التي مست إسبانيا الإسلامية على دور هذه الطبقات الاجتماعية، يتطلب - منهجياً - الرجوع إلى المرحلة السابقة مباشرة لقيام الخلافة. من المتعارف عليه، أن دور الطبقات الاجتماعية يتحدد في إطار النمط الإنتاجي السائد بمجتمع معين، وموقع الطبقة المراد دراستها في مجموع العملية الاقتصادية. من ثم تبرز أهمية النقاش الذي احتدم وما زال، بين الدارسين حول تحديد طبيعة النمط الإنتاجي الذي ساد المجتمعات العربية - الإسلامية

الوسيط. وعلى الرغم مما لفتح ملف هذه القضية المحورية من أهمية في تحرير تاريخنا من قيود النظرة التقليدية، التي لم تر فيه سوى الجانب العسكري والديني، فالمجهودات التي بذلت إلى حد الآن، لم تفض إلى إزالة اللبس وتبديد الظلام. ويرجع سبب ذلك - على ما يبدو - إلى طغيان هاجس تأكيد نجاعة المنهج وكونيته على حساب استعماله عملياً، بالغوص في معضلات التاريخ الإسلامي لفكها. ولقد وفرت عنا إحدى الدراسات عناء تأكيد الطابع الإقطاعي للنمط الإنتاجي السائد بإسبانيا الإسلامية.

لا ينفي هذا وجود خصوصيات مميزة لكل مرحلة، في سياق تطور مجتمع إسبانيا الإسلامية منذ الفتح إلى ما بعد الخلافة. عكس ما ذهب إليه أحد الدارسين بأن الحكم الإسلامي مثل «استمرارية نفس الخصائص الإقطاعية السائدة سابقاً بمملكة طليطلة القوطية». من البديهي، أن الفلاحة هي النشاط الاقتصادي الرئيسي الذي يركز عليه النظام الإقطاعي. يفصح ابن عبدون بوضوح عن هذه الحقيقة إذ قال: «الفلاحة هي العمران ومنها العيش كله، والصالح جلّه، وفي الحنطة تذهب النفوس والأموال، وبها تملك المدائن والرحال، ويبطالتها تفسد الأحوال، وينحل كل نظام». غير أن ما قيل عن الفلاحة بإسبانيا الإسلامية - على قلته - والتبجيل الذي حظيت به، قابله صمت عن دور الفلاحين. عبر عن ذلك أحد الدارسين بقوله: «إننا نكاد نجعل كل شيء عن كثير من مظاهر الحياة القروية» إسبانيا الإسلامية. فما نصادفه من معلومات عن هذه الطبقات المنتجة في ثنايا المصادر، يكاد ينحصر في الشتائم والتهم ضدها. فالفلاحون الأندلسيون حسب البعض يمتازون «بالمكر والخبث». في حين، لم يجد ابن عبدون «في الأرض أولى بالتأديب» منهم، فالفلاح «سارق»، مفسد، ظالم. إن أهل القلم الذين أصدروا مثل هذه الأحكام، برهنوا على مدى أمانتهم في القيام بالمهمة الأيديولوجية المنوطة

بهم، وهي تبرير الاستغلال والاضطهاد الإقطاعي، وطمس الدور الحقيقي للطبقات المنتجة. فلنحاول نفص الغبار عن الدور الاقتصادي لفلاحي قرطبة عشية ظهور الخلافة. أشرنا سلفاً، إلى مدى التهميش الذي لحق بقرطبة قبيل إعلان الخلافة بها. فاستقلال السلطات المحلية والإقليمية بمناطقها عن الأمير، يعني تحويل أغلبية الأراضي المقطعة سابقاً للجماعات العسكرية مقابل خدماتها الدفاعية، من إقطاع استغلال إلى إقطاع تمليك. وليس أدل على ذلك، من عجز الناصر لاحقاً على استئصاله دفعة واحدة، فاضطر إلى إلحاق «جملة الجند بالأرزاق الواسعة والقطائع الفاضلة» على الرغم مما انطوى عليه هذا الإجراء من تهديد لسلطته المركزية. وما «تفشي ظاهرة الكور المجندة» بمجموع إسبانيا الإسلامية، دليلاً عن مدى تأصل الإقطاع العسكري. ولعل أبرز مظهر لذلك «كثرة ما كان فيها من الحصون والمعازل القائمة يذكر الإدريسي أسماء كثيرة من تلك التي كانت قائمة بأحواز قرطبة. ولعل في هذا ما يفسر تخصيص ديوان لهذا النوع من الإقطاعيات من طرف الأمراء سمي «خطة القطع». رغم ذلك، حافظ أهل القلم ممن كان له دور إديولوجي وإداري ضروري لاستمرار النظام، على إقطاعياتهم الشاسعة، في ظل سلطة الجند. فعندما استدعى أبو الغمر بن فهد من طرف الأمير عبد الله لتولي قضاء الجماعة، وجدده «غائباً في ضيعته بقبرة» وعلى نهج قواد الجند، حولت هذه الشريحة استغلالياتها ملكيات متوازنة. وعلى سبيل المثال، ملك زهير بن مالك البلوي الأراضي التي منح حق استغلالها لجدّه بفحص البلوط، فأصبحت «تنسب إليه» ثم أورثها بعده عقبه الذين يعرفون «ببني أبي الأفلح» كنتيجة لذلك، كثرت الصراعات داخل الأسرة الإقطاعية الواحدة حول تقسيم التركة، كما حدث لأبناء «أصبع بن خالد من تقاسمهم قرية قنبانش وزيد من أعمال وابة» بأحواز قرطبة. في ظل هذه الوضعية المتأزمة، لم يتوان قواد

الجيش والبيروقراطيين عن استعمال كافة أشكال الاضطهاد والقسر للإجهاز على الأراضي الخراجية وباقي أشكال ملكية الأرض. يدل على ذلك ما صرح به مجموعة من عوام قرطبة عندما علموا رغبة الأمير في تولية قضاء الجماعة لابن فهد السالف الذكر، إذ قالوا: «فإن ولاه أكل أموالنا برغبته وحرصه وأنهك أحباسنا». قصارى القول، أن تجدير هذا الشكل من الإقطاع، يعني تحويل السواد الأعظم من فلاحي قرطبة أفناناً بدون أرض، مفروض عليهم تقديم السخرة لأسيادهم. وقفت هذه النظم عاجزة عن الحفاظ على وسائل الإنتاج الفلاحي، وعما كان قائماً من منشآت. فاهتماماتها انحصرت في الحصول على العائد المالي السريع، تاركة الفلاح والأرض عرضة للكوارث الطبيعية. وهو ما حدا بابن خلدون إلى التحامل عليها وانتقادها، إذ يقول: «ومن أشد الظلمات وأعظمها في فساد العمران تكليف الأعمال وتسخير الرعايا بغير حق». تجلّى ذلك في عدة أمثلة. فحمل الأدوية بالمياه كثيراً ما «خرب الأسداد والأرحاء» وعندما «عظم السيل بقرطبة انهدم رجل من قنطرتها» بينما جرف وادي تاجه في إحدى فيضاناته «ثمان عشرة قرية» بديهي أن يؤدي هذا الوضع إلى تخريب المزارع. فلقد «انقطع الحرث بأحوار قرطبة» واستولى الفساد في كل وجه فغدت «البلاد خراباً».

إن الدليل القاطع على ما أصاب وسائل الإنتاج من تراجع، يكمن في توالي سنوات القحط والمجاعات وتفشي الأمراض والأوبئة في صفوف الفلاحين، فاقت في خطورتها وسرعة تعاقبها، السابقة منها واللاحقة. فمجاعة سنة ثلاث وثلاثمائة «شبهت بمجاعة عام ستين» في حين وصلت الفاقة في مجاعة سنة خمس وثمانين ومائتين، «أن أكل الناس بعضهم بعضاً»، بل ولقد نالت هذه الكوارث بقرطبة «جملة من وجوهها وبياض أهلها» حتى الأسرة الحاكمة لم تسلم من مخاطرها. فلقد «مات فيها لأمير

المؤمنين الناصر ولد» ما كان لهذه الكوارث أن تصل إلى هذا الحد، في مجتمع تتوفر فيه إمكانيات سقوية ومنشآت فلاحية ووسائل قادرة على مواجهة تحديات الطبيعة. إن تدني وسائل الإنتاج بهذا الشكل، يكشف عن طبيعة العمل العضلي الشاق، وصعوبة الظروف المادية التي كانت كبلت قدرات القوى المنتجة أثناء أداء وظيفتها الإنتاجية. ومن جانب آخر، كان النظام الإقطاعي خلال هذه الفترة يمر بإحدى أزماته الخانقة. تجلّى ذلك في مظاهر متعددة، أبرزها، احتدام النزاعات المحلية والإقليمية. رسم ابن عذارى الخطوط العريضة لهذه الوضعية بقوله: «أفضت الخلافة إليه «يعني الناصر» وقد تحيفها النكث، ومزقها الشقاق، وحل عراها النفاق، والفتنة مستولية، والدجنة متكاثفة، والقلوب مختلفة، وعصى الجماعة منصدعة، والباطل قد أعلن، والشر قد اشتهر، وقد تملاً أهل الأيمان حزب الشيطان، وصار الناس في ظلماء ليل داج لا إشراق لصاحبه، ولا أفول لنجومه، وتألب على أهل الإسلام أهل الشرك. ومما زاد من خطورة الوضع، إصرار المتصارعين على تحطيم بعضهم بعضاً اقتصادياً. فعندما هاجم الأمير عبد الله كورة البيرة «حطم زرعها، وهشم ثمارها» وكذلك فعل بكورة رية «فأضرم قرى وادي نسقانية وما حوالها نارا» لم يكن الناصر بعده أقل تخريباً، فلقد جاب قرى إسبانيا الإسلامية وكورها «يقطع ثمارهم ويحطم معاشهم» رد الثوار بحملات مماثلة. فإبراهيم بن حجاج «نصب لا حواز قرطبة منها حرباً وحرباً» وسار أبناؤه على سيرته في «الإغارة على الأحواز القرطبية» ولم يدخر جنود ابن حفصون وسعاً «فأضروا بأقاليم قرطبة وضيقوا عليهم حتى أغاروا على أغنام قرطبة». حقيقة أن هذه الحملات الاستنزافية «قد عمت بضررها كل بلدة»، لكن كورة قرطبة كانت الأكثر تضرراً، باعتبارها محط تركيز الجميع حتى «لم يبق بالقبانية إلا غشيتها الخيل، وعمتها الذلة والويل». ومن البديهي أن يقع

ثقل هذه الأمور على كاهل الفلاحين. رغم ذلك، لم يتورع الإقطاعيون عن إرهابهم بمزيد من المطالبات، مستعملين لتحقيق ذلك، أشد أنواع التنكيل. يكشف ابن القوطية عن هذه الحقيقة بقوله: «وكانت سنة لم يزرع فيها حبة، ولا رفعت فأوصله محمد إلى نفسه فقال له العشور ما ترى فيه. قال إنما يؤخذ العشور بسبب الزراعة والرفع، ولم تزرع رعيتك ولا رفعت فانفق من أمراك وبيوت أموالك فقال لا، والله لا قلدتك تحريك حبة واحدة منه، فرفع حمدون بن بسيل المعروف بالأشهب، وكان من البغاة، فسأل ولاية المدينة على أن يتضمن إيراد العشور حتى هتك الستور، وضرب الظهور وقتل الأنفس بالتعليق. يكشف هذا النص عن قصر رؤية الطبقات المسيطرة، وعدم حفاظها على الحد المعاشي الأدنى الضروري لاستمرارية القوى المنتجة في أداء مهمتها الاقتصادية. «فكثر الموتان في أهل الفاقة والحاجة» إلى درجة، أنهم كانوا يدفنون في قبور جماعية «لقلة من يقوم بهم» ولا غرو، فلقد «كاد ينقطع النسل» في إسبانيا الإسلامية.

دفعت هذه الظروف بالكثير من الفلاحين إلى الهروب «فكثر الجلاء» عن البوادي نحو المناطق التي يتوفر فيها حد أدنى من الأمن. وقد كانت قرطبة على ما يبدو، مركز استقطاب بهذا الصدد. يفصح ابن حيان عن نتائج هذه الأوضاع بقوله: «قل ظهور الحنطة في الأسواق». بما يكشف عن التدهور الشامل الذي عرفته الزراعة خلال هذه الفترة، وكذلك عن طابعها الاكتفائي المحلي، وليس أدل على ذلك، مما طرأ على خراج الأندلس من نقصان. فبعدما كان يربو عن «ألف ألف دينار في السنة» خلال ازدهار الإمارة «قل الخراج» إلى ما دون ثلاثمائة ألف دينار. ترتب عن ذلك ارتفاع خطير في مستوى المعيشة، حتى «بلغ قفيز القمح بكيل سوق قرطبة ثلاثة دنانير دخل أربعين». نخلص إلى أن سيادة العلاقات الإقطاعية وتراجع وسائل الإنتاج،

أثر على طبيعة شرائح طبقات الفلاحين بتحول أغلبهم إلى أقنان فاقدين للملكية الأرض، كما قلص من كشافتهم العددية وبالتالي من دورهم الإنتاجي. تأرجحت نظرة المجتمعات العربية - الإسلامية الوسيطة. إلى الحرف والصناعات بين التقدير والاحتقار. فمن المفكرين من غالى في تبجيلها وإبراز أهميتها، والدور الكبير لممارسيها، في حين، يميز ابن خلدون بين صناعات شريفة وضرورية، وأخرى «تابعة وممتهنة» ذليلة. بينما يرى المقرئ في اتخاذ الصنائع «تميزاً» لصاحبها عن غيره. رغم ذلك، اتفقت الأغلبية على شتم هذه الفئة الاجتماعية والتقليل من أهميتها. فهم حسب البعض «أوباش أسواق، وحمقى ما لهم من خلاق». ويصفهم ابن عبدون «بالخسيسين والعتاة من ضروب الصناع والعمال». ولم يتورع الغساني من اعتبار الصناعات مهناً «يتداولها السقطة والرعاك وأراذل القوم». بلغت هذه النغمة من الشيوع أن قللت من تحفظات بعض المؤرخين المعاصرين فراحوا يرددون بعض مقاطعها. إن في هذا ما يقلل من صحة زعم أحد الدارسين بأن «الصناعة وأربابها كانت موضع عطف وتقدير عدد من الكتاب والمفكرين المسلمين».

معنى هذا، أن الدور الاقتصادي للصناع والحرفيين قد تعرض لعملية طمس شاملة. في حين عجز الموقف المستنير عن تعرية جميع حقائقه - رغم أهمية الخيوط المتناثرة التي قدمها بهذا الصدد - أما الدراسات المعاصرة، فما زالت بعيدة عن تكوين صورة شاملة وواضحة عن هذه القضية. وهو ما جعل أحد المستشرقين يقول: «لكن البحث لم يتم في هذا الموضوع ولا يسعنا أن نقول فيه شيئاً يذكر». الحاصل، استمرار هذا الجانب من تاريخنا ملغزاً. على أن تلازم نظرتين متناقضتين للحرف والحرفيين في تراثنا، ليس مجرد انعكاس للمواقع الفكرية لأصحابها. أكثر من ذلك، فهو دليل على تعاقب الازدهار والتراجع الصناعي في الدولة الإسلامية. أفصح عن ذلك الحريري، بقوله:

«وأما حرف أولى الصناعات، فغير فاضل عن الأقوات، ولا نافعة في كل الأوقات». وهو ما يؤكد عليه ابن خلدون بربطه الازدهار الصناعي «بكمال العمران الحضري». هكذا، فمثلما هدفت نظرة الاحتقار للحرف لدى المجتمعات القديمة، إلى تبرير تحريم الحرفيين من حقوق المواطنة، والدفاع عن أبدية العلاقات العبودية، فلقد تجردت في المجتمعات الإسلامية للدفاع عن النظام الإقطاعي وأساسه الفلاحي. في حين كانت نظرة السبجيل دفاعاً عن الاقتصاد المديني والعلاقات الجديدة المرتبطة به. هكذا، فإذا كانت النظرة الأولى تدفعنا إلى ضرورة اقتحام دور صناع قرطبة بالدرس، فالملاحظة الثانية تنبه إلى مزالق إغفال خصائص كل مرحلة تاريخية، وتحث على النظر إلى القضية في تطورها وارتباطها بالعناصر الأخرى. من المفيد إثبات نص لابن القوطية بالغ الأهمية في الكشف عن العناصر التي تحكت في دور الصناع القرطبيين عشية ظهور الخلافة، إذ يقول: «فلما ركب أول يوم ولي فيه المدينة إلى القصر، قيل له قتل بالقصابين في شيرة. فقال نؤتى به، فلما صار بين يديه أمر بإنزال القتيل على الرصيف لعله يمر به أحد يعرفه، وأمر بتقديم الشيرة إليه فنظر إلى شيرة جديدة فقال علي بالحصارين كلهم، تجارهم وعمال الأيدي، فلما أتى بهم، قدم إلى نفسه وجوههم فقال لهم: عمل الشيرات والقفاف مشتبّه أو يعرف بعضهم عمل بعض، فقالوا له: بل يعرف بعضنا عمل بعض، ونعرف أعمال أهل الكور من أعمالنا بقرطبة. فأمر بإبراز الشيرة إليهم فقالوا: هذه من عمل فلان وهو في الجماعة واقف، فأمر بتقديمه فقدم إليه فقال: نعم هذه الشيرة اشتراها مني بالأمس فتى عليه هيئة خدمة السلطان ووصفه كذا، فقال الشرط والمشترون هذه صفة فلان الأخرس. التحليل الأول لهذا النص يبرز، أن أغلبية الصناعات القرطبية كانت تتم في إطار الروابط الحرفية. وهو ما أكدته معظم الدارسين. لكنهم اختلفوا حول طبيعتها. فمنهم

من اكتفى بالتساؤل «هل كان التنظيم حكومياً أم مستقلاً عن الدولة». وهل سائر الأسلوب الروماني أم شابه نظام البلديات في أوروبا. يجيب بروفنسال عن هذا السؤال بتأكيد اختلاف التنظيم الحرفي بإسبانيا الإسلامية عن نظيره بالشرق الإسلامي وكذا بالغرب الأوروبي. يجاريه في ذلك شالميتا الذي يرى أن التنظيم الحرفي بإسبانيا الإسلامية كان «مفروضاً من طرف الدولة»، وإن في ذلك ما يكفي لتمييزها عن الروابط بأوروبا الغربية. يعارض لومبار هذا الرأي، استناداً على أن «المذهب هو الذي يميز الأخوية الإسلامية» عن سواها. هكذا تمحورت نقاشات المؤرخين حول «موضوع التشابه والاختلاف بين الأصناف الإسلامية والنقابات الأوروبية». ولذلك، فبدل أن تلقي الأضواء على القضية، يبدو أنها ساهمت في تكريس البلبلة بصدد هذا. ولعل سبب ذلك راجع لعدم النظر إلى الروابط الحرفية في ارتباطها ببنية اجتماعية واقتصادية محددة، وفي تطورها كعلاقات تبعاً للتطورات الطارئة على الأصدى الأخرى. إضافة إلى أنه من القصور إجراء مقارنة على مستوى بعض العناصر المظهرية، في وقت لم يكتمل فيه التصور بعد حول بنية، طبيعة وخصائص هذه الروابط.

فعيشة ظهور الخلافة، أدى تأصل الإقطاع وتشتت وحدة البلاد وتخريب المدن إلى تراجع تقسيم العمل بين المدن والبوادي. فاسحاً المجال للوحدات المستقلة - بما فيها قرطبة - إلى الانطواء في إطار اقتصاد اكتفائي مبعثر. فأصبح جزء هام من الإنتاج الصناعي يتم في إطار منزلي مغلق. يدل على ذلك ما أورده الخشني عن أحد قضاة الجماعة بقرطبة، إذ قال: «جلس يقضي في بيته، وخادمه تنسج في ناحية البيت». ساهمت هذه الظاهرة في تشتت قوى الإنتاج الصناعي، وفي تقليص الأسواق المفتوحة للمتوجات الحرفية. كما قلصت من علاقات التبادل بين البوادي وقرطبة. ولم تكن الصناعات

الأميرية المحتكرة من طرف القصر لتشد عن هذه القاعدة. فلقد اندرج المتزورون على اتخاذ صناعات ترفهم الخاصة بقصورهم. فابن حجاج مثلاً اتخذ «باشيلية طرز يطرز فيها على اسمه كفعل السلطان⁽¹⁾». إن هذا التراجع في الطلب عن منتوجات الحرفيين، ومزاحمة الفلاحين الفارين من البوادي، دفع بالروابط الحرفية القرطبية نحو التمسك بالطابع العائلي الوراثي للمهارة الحرفية. ويورد ابن حزم بهذا الصدد، أن البيازة كانت حرفة متوارثة في أسرة «بني قلطين» بقرية اختيانية. يمكن استنتاج تفشي هذه الخاصية من أحد أمثال عامة الأندلس مما ساهم في إذكاء حدة التنافس داخل الحرفة الواحدة بين وحداتها، كما يستفاد من مثال عامي آخر ولعل في هذا ما يفسر سعي الوحدات نحو التمييز عن غيرها بواسطة الرفع من جودة منتوجاتها. يكشف نص ابن القوطية من جانب آخر على ضعف تقسيم العمل بين الصناعة والتجارة. فصانع الشيرة، كما يتضح من كلامه، يتكلف كذلك بيع منتوجات عمله. يؤكد السقطي هذه الفكرة بقوله: إن الأصناف «يجمعون بين التجارة والصناعة». في حين، يسجل ابن حيان إمكانية توقف الحرفي عن الصناعة لمدة معينة ليتفرغ لعملية التسويق، بقوله على لسان أحدهم: «وضممت ثيابي على مخلاة كنت أوعيت فيها أشياء من حرفتي لأتجر بها في موسم العيد». أثرت هذه العوامل مجتمعة على وسائل الإنتاج الصناعي وأدواته، فتراجعت وتدنى مستواها التقني. وليس أدل على ذلك من عجز ورش صناعة السفن بالعاصمة عن بناء مراكب قادرة على مواجهة مياه البحر المحيط. يتضح ذلك من نص لابن عذارى يقول فيه: «فلما كملت المراكب بالإنشاء، قدم عبد الحميد بن مغيث عليها، فلما دخل البحر تقطعت المراكب كلها وتفرقت ولم يجتمع بعضها إلى بعض». معنى هذا أن الصناعات قد

(1) د. أحمد الطاهري، المرجع السابق، ص 37.

تراجعت نحو إنتاج ما هو كمالي وبسيط لأجل الاستهلاك المنزلي والشخصي، اعتماداً على مواد خام فلاحية. نقرأ ذلك في اقتصار المصادر التاريخية التي تناولت هذه الفترة بالإشارة لحرف مثل: الفخارين، الكوابين، المشاطين، الخراطين، الخياطين. ساهمت السلطات من جهة أخرى، في تكبيل الحرفيين والصناع بسياسة جبائية جائرة. ولم تتورع عن ممارسة أقصى أنواع الاضطهاد لإرغامهم على مسايرتها. كما يتضح من نص للخشني يقول فيه: «فولي السوق حيثئذ إبراهيم بن حسين بن عاصم وأمره بالاجتهاد وعهد إليه بالتحفظ وأذن بالتنفيذ في القطع والصلب بلا موامرة ولا استئذان». ولعل أبرز مظهر لما أصاب القطاع الصناعي من انهيار، يتجلى في تراجع الحياة الحضرية. ففي سنة خمس وثلاثمائة «وقعت نار عظيمة بسوق قرطبة فاحترقت حوانيت المشاطين والخراطين» وعندما هاجمت جيوش الأمير عبد الله قبلئذ رية، «أحرقت أرباض الحاضرة» يفصح ابن حيان عن نتائج ذلك بقوله: «وأقفرت كل مدينة».

نتهي إلى القول بأن الظروف السائدة، أثرت في اتجاه تهميش دور الصناع وإفراز الصراعات في صفوفهم على أسس غير طبقية. كما قلصت من حجم قواعدهم بإقصاء العديد منهم عن الممارسة بالقطاع. أكدت أغلب الدراسات المعاصرة على دو التجارة كنشاط اقتصادي رئيسي بالمدينة الإسلامية. ولقد لاحظنا سلفاً مدى ارتباط الصناعة والحرف بهذا النشاط بقرطبة، في وقت كان فيه الحرفي، صانعاً وتاجراً في آن واحد. وعلى الرغم مما نعم به النشاط التجاري من ثناء في المجتمع الإسلامي الوسيط، فلقد تميز من حيث تطوره بالاضطراب والعجز عن إرساء قواعد متينة وثابتة له بالمدن. يوضح ذلك الحريري بقوله: «أما بضائع أهل التجارات فعرضة للمخاطر وطعمة للغارات». كان لهذا الاضطراب أبلغ الأثر على أوسع شرائح عامة

المدن التي ارتبط مصيرها ونشاطها بهذا القطاع. ففي إسبانيا الإسلامية أفضى انقراض وحدة البلاد إلى فقدان قرطبة لهيمنتها على الطرق التجارية ومنافذها الخارجية، فانتعشت بعض المناطق الساحلية على حسابها. يتحدث ابن حيان عن ببشتر كيف «احتوت على كل فائدة ومنعت عن سواها كل عائدة». وذلك لهيمنتها على الموانئ الجنوبية الشرقية لشبه الجزيرة، والتي كان بها للثائر بن حفصون وأصحابه «عدة من المراكب البحرية يسفرونها إلى أرض العدو في المير والتجارات ويقضون بها الحاجات فيتسعون أعظم التوسعة» حتى غدت العاصمة محاصرة من جميع الجهات. نستنتج ذلك من نص لابن القوطية يقول فيه: «وصفت طاعة ابن حجاج لعبد الله وأورد الهدايا وصلحت أحوال قرطبة بانفتاح باب إشبيلية إليها، وكان سبباً بانفتاح الغرب كله بالمير إليه». معنى هذا أن الحالة كانت عكس ذلك تماماً، قبل وبعد الصلح بين الطرفين. يضاف إلى هذا، انعدام الأمن. فتربص الجماعات العسكرية بالطرق التجارية، وإغارتها على قوافل التجار أصبحت من الأمور العادية. يقول ابن حيان «وامتنعوا بجبلهم الأشب، وهو متوسط بين كورتي البيرة وجيان، وعلى قارعة طريق بجانة، فرضة إسبانيا الإسلامية القبلية، فكان من سلك ذلك الطريق من صادر ووارد لا يسلم من عادية أهل ذلك الحصن، وكانوا يخيفون السبل ويسفكون الدماء ويسلبون الأموال». يتضح من محتوى هذا النص، أن اتخاذ مثل هذه الحصون، بمثل هذه المواقع، كان موجهاً بالأساس لنهب التجار. ليس من الغريب أن تنتعش في ظل هذه الظروف ظاهرة اللصوصية وقطاع الطرق وجماعات الصعاليك، في صفوف العامة، مدينون وقرويون. «إذ كانوا مع استيلاء الجوع يغاورون من قرب منهم ويغدرّون على من مر بهم من رفاق المسلمين وطالبي المعاش ومستجلبى المير» حتى غدت «السبل مخوفة». كنتيجة لهذه الوضعية، لم تعد قرطبة تستورد من البضائع «لا النبد

اليسيرة واللقبي الحقيرة» ترتب عن ذلك ارتفاع خطير في الأسعار، مس الضروريات والكماليات على السواء. فلقد بلغ ثمن كساء عراقي واحد في البزازين بقرطبة «أربعة وعشرين ديناراً ونصف دينار» إن تراجع الطلب على نطاق واسع، أثر بعمق على طبيعة التجارة، فانكششت تدريجياً نحو الكماليات ومواد الترف الموجهة لسوق محدودة من ذوي الدخل المرتفع، الذين كانوا مقصودين «بالغرائب والطرف». إن هذا الركود الشامل الذي شل الحركة التجارية بالعاصمة كان له وقع خطير على التجار المتوسطين والصغار. وكذلك على فئات شاسعة من العامة المرتبطين بهذا النشاط: جلاسين، حمالين، دلالين، خزانين، إلخ حتى أصبح التاجر موضع سخرية الجميع، كما يكشف عن ذلك أحد أمثال العامة. لم يكن ذلك ليعفيهم من الضرائب الحكومية، التي تنوعت وارتفعت: وظيفة، قبالة، مغارم، إضافة للضرائب الشرعية. لم يعد إذن بمقدور صاحب السوق استخلاصها دون استعمال أبشع أنواع التنكيل. لذا «كان شديداً على أهل القيم، يضرب الباعة ضرباً شديداً». ترتب عن هذه العوامل، انسحاب عدد كبير من التجار عن ممارسة أنشطتهم، لينظموا إلى قوافل ما عرف في المصادر القديمة بالرعاع الفالتين. يستفاد ذلك من أحد أمثال العامة. ومن كان محظوظاً منهم، هاجر بعيداً عن إسبانيا الإسلامية نحو «بلاد المغرب». على أن مخاطر هذه الوضعية شملت كذلك الشرائع العليا من التجار. فبعدما أغرم الأمير محمد أحد كبار تجار قرطبة المعروف بابن القصيبي، أمر بغرم ورثته «ثلثاً ثانياً مما في أيديهم من المال فغرموه إسبانيا الإسلامية فكان سبب فقرهم» مما يدل على اندماج فئات منهم في صفوف العامة. معنى هذا أن التجارة أصبحت حكراً على ذوي الجاه والسلطة، من كبار بيروقراطيي الإمارة. يورد الخشني نصاً بالغ الدلالة على هذا التحول. فلقد اضطر قاضي الجماعة إلى الاستعانة بشخص «كان بصيراً

بالتجار عارفاً بوجوهه فأودعه خمسة آلاف دينار وقال له حركها واتجر بها» إن جهل هذه الشريحة التجارية الجديدة بقوانين التجارة، لا يسعها إلا الالتجاء إلى مثل هذه الأساليب⁽¹⁾. إن مثل هذه الظروف جد ملائمة لازدهار الرأسمال الربوي، الذي ساهم مع السلطة في تصفية ما تبقى من التجار المفلسين، بل تعدت دائرة عمله المدن نحو البوادي. ولقد سيطر التجار اليهود على هذا القطاع، كما يستفاد من بعض أمثال العامة كما نعموا بنفوذ واسع. يدل على ذلك اضطرار قاضي الجماعة إلى إنصاف أحد تجارهم من الأمير في موضوع جارية، إذ قال: «إن هذا اليهودي الضعيف لا يقدر أن يدعي على الأمير بباطل وقد شهد عندي قوم من التجار فليأمر الأمير بإنصافه».

تخلص إلى أن جميع الظروف كانت تعمل في اتجاه تقويض دعائم النشاط التجاري، عصب الحياة المدنية. لعل الجانب الاجتماعي هو الذي تعرض أكثر من غيره للطمس والبلبلة. ساعد على ذلك ندرة المعلومات التي تقدمها المصادر، عربية كانت أم لاتينية. مما دفع بأحد الدارسين إلى التساؤل عن إمكانية اللجوء إلى وسائل أخرى للبحث، مع تأكيده على صعوبة بل واستحالة تناول هذا الجانب بالبحث التاريخي العادي رغم ما ينطوي عليه هذا الرأي من مبالغة، فلقد تم استغلال الجهل بصدد التاريخ الاجتماعي لتحويله ميداناً لسجال بين الدارسين، اتخذ في الغالب صبغة أيديولوجية لا علمية. هدف بالنسبة للبعض إلى تأكيد الذوبان السريع للعناصر «الدخيلة» - أثنيًا وحضاريًا - في الوسط الإسباني. وذلك تحت تأثير عقدة ماضٍ عربي إسلامي غير مرغوب فيه. في حين، اتجه الأمر بآخرين نحو إبراز حفاظ الفاتحين على نقاوتهم العرقية، في إطار استمرارية بنياتهم القبلية والعشائرية فراحوا

(1) د. أحمد الطاهري، نفس المرجع، ص 41.

يخططون لوضع خرائط للتوزيع الأثني بالاندلس استنادًا على بعض التحاليل الأثروبولوجية. هكذا لم تجد الدراسات الغير المتخصصة بدءًا من تناول الوضع الاجتماعي بسطحية وبدون اكتراث. لهذا نصطدم عند التجرد لدراسة الوضعية الاجتماعية لعامة قرطبة كجزء، بغموض الكل. وأول ما يشير الانتباه، هو الخلط في استعمال مقاييس التصنيف الاجتماعي، بين المضمون الأثني - الطائفي، والمضمون الطبقي. فعسكريًا يتم تقسيم المجتمع الأندلسي إلى سكان أصليين مغلوبين، وفاتحين طارئين، وصقالبة مرتزقين في حين، تحدد النظرة الدينية السكان في ثلاث طوائف أساسية: المسلمون، المسيحيون واليهود. بينما تفرقنا المقاييس الأثنية والقبلية في تشابك لا مخرج منه على أنه من الشائع لدى المؤرخين، الخلط بين هذه الرؤى لتخريج خريطة اجتماعية تتضمن: العرب، البربر، المولدون، المستعربون، اليهود والصقالبة. فما موقع عامة قرطبة في هذه الفسيفساء؟ وقبل ذلك ما المقصود بالعامة؟ وما هي الفئات التي تندرج تحت هذا المفهوم؟. إن النظر إلى الكيان الاجتماعي في تقسيمه الطبقي، ليس غريبًا عن الفكر العربي - الإسلامي الوسيط. فكثيرة هي المصادر التي وضعت تصنيفات للطبقات الاجتماعية. مميزة إياها، تارة حسب الوظائف وتارة حسب المستوى الثقافي وأخرى حسب المستوى المعاشي أو المعايير الأخلاقية. وهكذا، لتخرج بلوائح تطول أو تقصر باختلاف المقاييس. على أن المشاع لدى القدامى هو التمييز بين طبقتين رئيسيتين هما: الخاصة والعامة وعلى الرغم من عدم خضوع هذا التصنيف لضوابط دقيقة، فلقد حددت مجموعة من الخصائص المميزة للفئات التي ينسحب عليها كل مفهوم على حدة. فالعامة من هذا المنطلق هم الذين يتصفون أخلاقيًا بالمكايسة والمماحكة والفجور والبعد عن المروءة إضافة إلى «الكذب والتصنع والملق» وغيرها من الأخلاق الذميمة. وهم دينيا، المعاجزون عن «التمييز بين الفاضل

والمفضول»، والفضل والنقصان، ولا معرفة للحق من الباطل» وثقافياً، الجاهلون الذين لا يستضيئون بنور العلم في حين، يتسمون سياسياً «بالعناد»، ثم هم موكلون ببغض القادة وأهل الثراء والنعمة، يتمنون النكبة . . . ويتربعون الدائرة ولقد كان إخوان الصفا أكثر تدقيقاً وإنصافاً بتحدياتهم العامة في أولئك الذين «فנית أبدانهم في خدمة أهلها» (يعنون الدنيا) وكثرت همومهم من أجلها ولم يحفظوا بشيء من نعيمها ولذاتها. رغم ذلك، فما زال الخلط بهذا الصدد طاغياً على الدراسات المعاصرة. فمفهوم العامة ينطبق بالنسبة لكلود كاهن على «من لا يملكون وسيلة ثابتة من وسائل الرزق». في حين يعممه آخرون على كل الذين «عاشوا حياة شاقة». ولعل حصره في «القوى المنتجة» أقرب إلى الصحة. ومن الخطأ، على ما يبدو، اعتماد مقياس نظري جاهز لحصر العامة، خصوصاً وأنهم ليسوا طبقة اجتماعية واحدة محددة. فالمفهوم ينسحب على بعض الفئات، ويرتفع عنها تبعاً لطبيعة المرحلة التاريخية. هكذا، فلنستند على الوضعية الاقتصادية بقرطبة ظهور الخلافة لتحديد عامتها: من هذا المنطلق، يمكننا الخروج بالصورة التالية:

1 - الطبقة المنتجة: وتحتوي على شريحتين: الأولى لا تملك وسائل الإنتاج وتتضمن: معلمي الحرف والصناع بالمدينة، الفلاحين الأقنان والرعاة بالبادية. والثانية تملك وسائل إنتاجها، وتجمع بين أرباب الحرف والفلاحين الصغار الذين حافظوا على أراضيهم في ظل سيادة الإقطاع. تعرضت هذه الطبقة لانحسار شديد في حجم قاعدتها الاجتماعية، نتيجة لما أصاب النشاط المنتج من تدهور. رغم ذلك استمرت تشكل نواة العامة وقلبها النابض.

2 - التشغيل غير المنتجة: ويمكن التمييز بصدها بين مقدمي الخدمات الضرورية لحياة المدينة، أمثال الباعة والتجار الصغار السقائين والقائمين على

النظافة والنقل البناء، وبين أهل الخدمات الثانوية: الحراسة، الخدمات المنزلية وغيرها. ولقد انضم إلى صفوفها جملة من متوسطي التجار الذين تعرضوا للإفلاس.

3 - العاطلون: وهم الذين صنفهم إخوان الصفا كطبقة قائمة بذاتها تحت اسم «الزمنى والعطل وأهل البطالة والفراغ». ولقد اصطلح أحد الدارسين على تسميتهم، العامة الرثة. ويبدو أن قاعدتهم الاجتماعية قد اتسعت بشكل ملحوظ عشية ظهور الخلافة، بانضمام عديد من الحرفيين والتجار والفلاحين ممن تضرروا من الانهيار الاقتصادي، إلى صفوفهم. ولعل في استفحال ظاهرة «أهل الشر» والفساد والصوصية، ما يؤكد ذلك. مما اضطر فقهاء قرطبة إلى إصدار فتاوى حثت ولاية المدينة على تغليظ العقاب، «إلى أن قتلوا على عنقود سرقة شخص من كرم وما أشبه ذلك، فلم يته اللصوص» ولقد كانت هذه الفئة من الناحية النظرية في حالة انتظار فرصة للعمل.

إذا فالعمل والكدح، منتجاً كان أم غير منتج هو المحور الذي جمع بين كل فئات العامة. كما جمعت بينها وحدة المصالح والمصير تجاه الطبقة الإقطاعية بجميع شرائحها: الجايية للضرائب الفارضة للسخرة، المسترقة للخدم، القائمة للجميع. لا ينفي هذا وجود تناقضات ثانوية في صفوف العامة. بين أرباب الحرف المالكين للوسائل اليدوية والصناع والمتعلمين الخاضعين لاستغلالهم. بين التاجر المالك للسلعة والباعة الذين يسوقونها. بين العامة المنتظمين في الروابط ومنافسيهم من المهاجرين الجدد. السؤال الذي نخلص إليه هو، هل شكلت العامة كياناً اجتماعياً متجانساً؟ يتفق الجميع على أن إسبانيا الإسلامية شهدت عملية اندماج واسعة النطاق بين الأجناس

والأثنيات. وتقدم المصادر القديمة من المعلومات ما فيه الكفاية لتأكيد هذه الظاهرة على مستوى الأرستقراطية الحاكمة والقيادات العسكرية وأهل القلم. لكن الأمر يختلف عند الحديث عن العامة، مما أفسح المجال لاستمرار الاعتقاد بأن أغلبهم كان من السكان الأصليين، باعتبارهم المغلوبين على أمرهم. يكشف ابن القوطية بهذا الصدد عن عدم انتماء العنصر العربي لطبقات العامة، بقوله أن الصميل بن حاتم خطر يومًا بمؤدب يؤدب الصبيان وهو يقرأ: ﴿وتلك الأيام نداولها بين الناس﴾، فقال له الصميل نداولها بين العرب فقال له المؤدب بين الناس فقال والله أني أرى هذا الأمر سيشركنا فيه العبيد والسفال والأراذل. يؤكد على ذلك المؤرخ المجهول باعتباره عوام قرطبة طرفًا ثالثًا خارج الصراع القبلي بين القيسية واليمانية.

ربما انطبقت هذه الحقيقة على المراحل الأولى للحكم العربي بإسبانيا الإسلامية لكن الأمر على ما يبدو قد تغير بعدئذ. فمعلوم أن العرب الداخلين إلى إسبانيا الإسلامية لم يكونوا كلهم أسيادًا، بل رافقهم «جراثيمهم ومواليهم» ولقد اضطر كثير من هؤلاء إلى احتراف المهن التي اعتبرت آنئذٍ ذليلة، فاستمروا بذلك في عداد العامة. إضافة لما كان لعدم الاستقرار السياسي، وانفجار الصراعات حول النفوذ داخل الطبقة الأرستقراطية، من دور في فقدان كثير من الأسر العربية لمواقعها في السلطة، وانحدارها إلى أسفل الدرك الاجتماعي. تقدم لنا المصادر القديمة عدة أمثلة بهذا الصدد، فابن بسام الوزير تعرض لنقمة الأمير «ولم يزل ورثته في ارتكاس وسفال» ونفس الشيء حدث لأسرة أخرى «فلم يزل بنو نادر يسهلون حتى انقطعت بيتهم بصرف النظر عما كان للتحويلات الاقتصادية التي حدثت عشية ظهور الخلافة، ومصادرة أملاك التجار، واضطرارهم إلى الامتهان مع العامة من دور في إضافة مزيد من الدم العربي لعامة قرطبة. أما فيما يخص البربر، فمن

الصواب تمييز تيار الهجرة لتقديم الخدمة العسكرية عن تيار الهجرة للاندماج في القطاعات الاقتصادية والخدمات المدنية فالأول تم على دفعات سجلتها الحوليات التاريخية، في حين اتخذ الثاني شكل حركة مستمرة تحكمت في حجمها الظروف العامة بالعدوتين. ولا يسعنا المجال لتتبع صيرورة التطورات العامة بشمال إفريقيا والتي كانت وراء هذه الحركة. وعلى الرغم من تأكيد أغلبية الباحثين على اشتغال البربر بالفلاحة والرعي «وممارسة المهن الذليلة» أي اندماجهم في العامة، فلقد أصروا على تحديد المجال الجغرافي لنشاطهم بالمناطق الجبلية دون السهول الخصبة، وبالبوادي دون المدن مستندين في ذلك إلى القول باعتياد البربر على الحياة البدوية في المناطق الوعرة نجد تفنيد هذا الادعاء الواهي فيما يورده مؤرخ أندلسي مجهول من حديث عن بربر إسبانيا الإسلامية، بقوله: «وأهل الحاضرة منهم احترفوا ظفر الحلفة وخدمة الأونية أي السلل للزرع وقتل القنب والمحارث والبرادع للبهائم والحبال والشطاطيب لكسر الديار وصيد الطيور للأكل والحملان في الأسواق وحملان الزرع إلى الديار وبيعه في الأسواق وخرز الدلياء وجلب الماء والبناء وطبخ الجير والجبس ونحو ذلك». مما يؤكد على انتماء جزء هام من عامة قرطبة للعنصر البربري. ومن المعلوم أن جزءاً لا يستهان به من سكان إسبانيا الإسلامية حافظ على انتمائه للعقيدة المسيحية. خصوصاً وأن الحكم العربي - الإسلامي لم يعمل على اجتثاث الإقطاع القوطي من جذوره، ولا على تجميد فعل مؤسساته الدينية (الكنسية) والإدارية، تمثيلاً مع توصيات الفقه الإسلامي فيما يخص وضعية أهل الذمة في المجتمعات الإسلامية، ومحاولة لدمج هذه الطائفة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية بالبلاد. حقيقة أن هذه الطائفة قد تعرضت لعملية انصهار واضحة في الوسط الجديد. وما تسميتها بالمستعربة إلا دليلاً على ذلك. لكن إلى حدود نهاية عصر الإمارة، لم تكن الشروط قد نضجت

بعد ليتم الانصهار الكلي . ففي بعض مناطق إسبانيا الإسلامية استمرت أغلبية السكان من المستعربين إلى درجة أن الناصر عندما استرجع مدينة أبدة اضطر إلى تولية «عريف من العجم عليها» ولعل في هذا ما يفسر موقف ابن حفصون «وتذبذبه بعد إظهاره الإسلام، وتنصره» مما يدل على الأهمية العددية لهذه الطائفة عشية ظهور الخلافة، تجلّى ذلك بالنسبة لقرطبة في استمرار «نشاط تسعة أديرة على الأقل» بأحوازها المباشرة. بصرف النظر عما تقدمه المصادر القديمة من معلومات مستفيضة عن الظاهرة ذاتها بداخل العاصمة . وعلى الرغم من التحاق بعض المستعربين بخدمة السلطة الأموية، وحفاظ جزء منهم على مستواه الاجتماعي كقوة داخل الطبقة الإقطاعية، فإن أغلبهم بالوادي كانوا «يعالجون فلاحه الأرض، وعمران القرى، يرأسهم أشياخ من دينهم، أولوا حنكة ودهاء ومدارة، ومعرفة بالجباية اللازمة لرؤوسهم أما المدنيون منهم فقد اشتغلوا بالحرف والخدمات المختلفة. لذلك شكلوا شريحة مميزة داخل العامة. أما الجزء الأكبر من سكان إسبانيا الإسلامية الأصليين، فقد تحولوا إلى الإسلام. سواء كان ذلك عن اعتقاد، أو هرباً من أداء الجزية، أو محاولة للتسلل إلى مراكز السلطة فلقد خرجوا عن دائرة التأثير الأيديولوجي للكنيسة.. حقيقة أن أعداداً هامة منهم وصلت إلى مراكز قيادية داخل الجيش والجهاز الإداري والقضائي، كما أصبح بعضهم أهل قلم مرموقين، لكن السواد الأعظم استمر في عداد العامة. يؤكد ذلك المؤرخ الأندلسي المجهول بقوله: «أما من أسلم من أهلها فمن كان منهم بالبادية فاكسبوا البقر والغنم والحرث والعسل، وأهل الجبال منهم فكانوا يفرسون الأجناد والفواكه وقطع الخشب وطبخ الفحم ومن ولي البحر منهم فكانوا يجلبون الحوت والسردين ويصنعون السفن وآلاتهم وإلى غير ذلك». ينطبق نفس الشيء على الطائفة اليهودية، التي كانت لها أحياء خاصة بقرطبة.

ولعله من الخطأ اعتبار أعضائها جميعاً من الممارسين للتجارة البعيدة المدى ولأعمال الصيرفة والصياغة. على الرغم من تأكيد المصادر القديمة على كونهم «أغنياء مياسير أكثر غنى من اليهود بسائر بلاد المسلمين». فهذا القول لا ينسحب إلا على فئة محدودة. أما الأغلبية فكانت من الحرفيين والسوقة والصناع وممارسين هم كذلك لمهن ذليلة، كما يستفاد من كلام جد مفصل للمؤرخ الأندلسي المجهول. يضاف إلى هذه الطوائف، خليط من العناصر والأجناس، انتموا إلى مناطق مختلفة: شمالاً بأوروبا، جنوباً بإفريقيا، وشرقاً بآسيا، قدموا إلى الأندلس في إطار تجارة الرقيق. وعلى الرغم من التحاق أغلييتهم بالخدمة العسكرية وجزء لا يستهان به بخطط الملك وخاصة الدولة، فإن نسبة مهمة اشتغلت بالخدمات المنزلية لدى الخواص. نخلص إلى أن الفرد في انتمائه لعامة قرطبة، وقع في تمزق وسط تعدد الانتماءات: الانتماء لطبقة تجمعها بها ظروف مادية وسياسية واجتماعية مشتركة. الانتماء لطائفة توحيدها معها عقيدة. الانتماء لعنصر يشترك معه في اللغة والتقاليد والتاريخ، بل وأحياناً الانتماء لقبيلة أو عشيرة تجره إليها العصبية. وإذا ما أخذنا بعين الاعتبار تلاشي التماسك في إطار الأمة والجماعة، بانفراط وحدة البلاد في ظل التشتت الإقطاعي، أدركنا خطورة هذه التعددية على الفعل السياسي لهذه الطبقة. هل استطاعت عامة قرطبة أن تحول ثقلها الاقتصادي وحجمها الاجتماعي إلى قوة فاعلة على المستوى السياسي؟ كثيرة هي الوقائع التي ترد على هذا السؤال بالإيجاب. فعلى سبيل المثال لا الحصر، عندما ولي يخامر بن عثمان قضاء الجماعة بقرطبة «ثارت العامة به» فلم يجد الأمير عبد الرحمن بدأ من الإسراع بعزله. كما اضطر الأمير عبد الله بعده إلى التراجع عن قراره بتعيين أحد القضاة تحت ضغط العامة ولعل السمعة السيئة التي كانت لديهم عن أحد وزرائه هي التي دفعت بالناصر لاحقاً إلى الإقدام على

سجنه وقتله . الحقيقة أن تحركات العامة لم تتوقف عند حد التأثير في بعض قرارات السلطة ، كما لم تنحصر في مجرد مواجهة القائم على هذه الخطة أو تلك ، بل كثيراً ما اتخذت شكل ثورات مسلحة عارمة هزت قرطبة ومعها مجموع إسبانيا الإسلامية . ولقد كفانا ابن سعيد مؤونة تأكيد الفعالية السياسية لعامة قرطبة بقوله : « لا أن عامتها أكثر الناس فضولا ، وأشهرهم تشغيلاً ، ويضرب بهم المثل ما بين أهل الأندلس في القيام على الملوك والتشجيع على الولاية » .

رغم ذلك فلا مناص من التساؤل عما إذا كانت عامة قرطبة فعلاً صاحبة القرار في تحركاتها السياسية هذه ، أم كانت مجرد ورقة ضغط سياسية في أيدي قوى أخرى . فالعامة لم تثر يسخامر السالف الذكر إلا بعدما كان الفقهاء قد «تمالأوا عليه ، فأفشوا ذمه ، وأبدوا عيبه وكرهوه في الناس كما أن تحركهم بشأن إسقاط أبي الغمر بن فهد ، كان بإيعاز من خصومه الفقهاء الذين عقدوا اجتماعاً مستعجلاً لنفس الغرض . ولا غرور فلقد بلغت سلطة الفقهاء المالكين على العامة إلى درجة أنه «كلما قيل فلان يقرأ الفلسفة أو يشتغل بالتنجيم أطلقت عليه العامة اسم زنديق ، وقيدت أنفاسه ، فإن ذل بشبهة رجموه بالحجارة أو حرقوه قبل أن يصل أمره للسلطان وهو بالضبط ما حدث لبقى بن مخلد عندما أحضر إلى الأندلس «مصنف أبي بكر بن شيبه وقرىء عليه أنكر جماعة من أهل الرأي ما فيه من الخلاف وبسطوا العامة عليه ومنعوه من قراءته . عانت عامة قرطبة ، إضافة لهذا الاستيلاء الفكري ، من تناقضات داخلية قللت من دورها كقوة سياسية قادرة على مباشرة التغيير . فالكنيسة استطاعت أن تستقطب أعداداً متزايدة من عامة المستعربين لترج بهم فيما عرف في المصادر العربية «بحركة الاستخفاف» ، ولدى المصادر اللاتينية بحركة «شهداء قرطبة» ولقد اتخذت صبغة انتحارية . فهذا «رجل من النصارى

(تقدم) مستقتلا لنفسه» وتلك «نصرانية زعمت أن عيسى هو الله وقالت كذب محمد فيما ادعى» وهكذا. لم تكن فئة المولدين أقل جرأة لتعلن عن تعاطفها مع الثوار المولدين المنتزين بالأقاليم. فلقد اشتهر سعدون السرنباقي، أحد المنتزين بغرب الأندلس في أوساطهم باسم «السرور الباقي» مما يكشف عن تعليق آمالهم في الخلاص على يد هذه الثورات. هناك من الأسباب، ما يفسر التوجهات الطائفية لدى هذه الفئات من العامة، فالفقهاء لم يتورعوا عن التشكيك في إسلام المولدين، فلقد أجمعوا على الشهادة بأن قومس بن انتيان، كاتب الأمير عبد الله قد «مات على النصرانية» بل ولقد انفسح المجال من جديد لاستلهاام الخزازات التقليدية بين العرب والموالي. فعندما أقدم الأمير محمد على إسناد قضاء الجماعة لأحد الموالي «شق ذلك على العرب وتأثروا منه وتكلموا فيه» لنفس السبب صرح أحد أهل القلم من العرب قائلا: لست والله أرضى أن تستشيرني مع بقي بن مخلد في مجلس واحد، وتجعلني له نظيراً بلغت هذه الظاهرة من العمق، أن مالت بأهم ثورة أندلسية عندئذ - ثورة عمر بن حفصون - عن طبيعتها الاجتماعية الثورية لتتخذ صبغة عنصرية متزايدة كما يستشف من تصريح لزعيمها قائلا لأتباعه: «أذلتكم العرب، واستعبدتكم، وإنما أريد أن أقوم بشاركم». واضح بأن السخائم العصبية والنزعات العقائدية، قد انفلتت من عقالها لتمارس دورها في تفكيك العامة إلى طوائف متناحرة. ليس أدل على ذلك، من تأجيل تنفيذ الإعدام في أحد المستخفين بالنبي «إلى يوم عيد الفطر كي يهيء للعامة الخارجين من صلاة العيد مشهداً يروق لهم». لم يكن ذلك ليقول من تخوفات السلطة الأموية ولا من حذرهما تجاه العامة، باعتبارهم مصدر اضطراب لا تؤمن عواقبه. لذلك اندرجت في كثير من المناسبات على امتصاص سخطهم بواسطة بعض التنازلات الاقتصادية. فلم تكن الأزمة المالية الخائقة التي أصابت الإمارة لتمنع

الأمير محمد من أن يكون «مهتبلا بأمور رعيته، مراقباً لمصالحها، ووضع عن أهل قرطبة ضريبة الحشود والبعوث» على نهجه سار الأمير المنذر «فتحجب إلى أهل قرطبة والرعايا بأن أسقط عنهم عشر العام وما يلزمهم من جميع المفرم». تطورت بعدئذٍ علاقة السلطة بالعامّة، من مجرد التقارب المحتاط، إلى تحالف صريح، وذلك تحت تأثير التطورات السياسية الخطيرة التي هزت أركان إمارة عبد الله. «فالأمور تفاقمت في ولاية وتفاوتت بعد قرب تداركها، ففترقت أجناده وعجز عن نصره قواده» لم يجد الأمير، نتيجة تخلي الجميع عنه من مخرج لحكمه سوى الاستناد على العامّة، مما يفترض حدوث تغير في التوجهات السياسية للإمارة، وهو بالضبط ما كشف عنه ابن عذارى بقوله: «فلا يتعذر على ضعيف إيصال بطاقة بيده، ولا إنهاء مظلمة على لسانه، وكان أهل المكنات وذوو المنازل والأقدار يتحفظون من كل أمر يوجب الشكوى بهم، وينقبضون عن التحامل على من دونهم». ليس من الغريب أن يتحول هذا التحفظ والانقباض في صفوف الخاصة إلى السير في خط المعارضة للإمارة، الذي رسمته القوى الإقطاعية المتزيرة بالأقاليم. ولعل في تحامل أهل القلم على الأمير عبد الله ما يفصح عن ذلك. لم يبق أمام العامّة إذاً سوى التجرد للدفاع عن الإمارة من الانهيار، باعتبارها الإطار السياسي الذي يحفظ ما تبقى من مصالحهم منذ تجاوزات الإقطاع. وهناك من القرائن ما يؤكد هذا الدور السياسي الذي نيط بعمامة قرطبة. فالأمير عبد الله أقام سرداباً تحت قصره للاتصال بزعماء العامّة في ما من غائلة العسكر ولقد رسم لنا أحد الشعراء طبيعة الوضعية السياسية عندئذٍ بما لا يدع مجالاً للشك في هذه التطورات، إذ قال:

ما يرتجي العاقل في مدة الرجل فيها موضع الرأس

فالرجل حسب الشاعر هم العامة، ممثلين في شخص الأمير عبد الله، أصبحوا في موضع الرأس، أي في الهرم السياسي.

إن التمزق السياسي وتأصل الإقطاع العسكري وتراجع الأنشطة الاقتصادية خلال هذه الحقبة، كان له أبلغ الأثر في تفكيك عامة قرطبة وتقزيم دورها، على كافة المستويات. فهل كان لهذه الوضعية أن تستمر في إطار التحولات العميقة التي شهدتها الأندلس خلال عصر الخلافة. هذا ما نعرض له بالرصد والدرس⁽¹⁾.

التجارة:

ازدهر النشاط التجاري في إسبانيا الإسلامية بعد الفتح، حيث أصبحت البلاد عامرة بالسكان، وتقدمت الزراعة ونهضت الصناعة، وغدت الأموال كثيرة في أيدي الناس. ويذكر بعض الباحثين أن عدد السكان في عصر الرومان كان يتراوح بين ثلاثين أو أربعين مليوناً، ولكن ليس لدينا وثائق تاريخية أو إحصاءات رسمية تؤكد ذلك، ولم نقف على عددهم بعد الفتح. وإن ذكر أن دار السكة بقرطبة كان يضرب فيها كل عام ثلاثة آلاف ألف درهم وأربعمئة ألف دينار، وهذا المبلغ الذي كان يسك لا يتناسب مع الثلاثين أو الأربعين مليوناً ولذلك نعتقد بأن في هذا العدد شيء من المبالغة في التقدير. ودليل ذلك أن البعض قد قدر عدد سكان إسبانيا 1768 م بنحو تسعة ملايين ومائة وستين ألفاً، وفي أوائل القرن الثامن عشر بنحو عشرة ملايين، وفي منتصف القرن التاسع عشر بنحو اثنين وعشرين مليوناً وثلاثمئة ألفاً. وعلى فرض أن المسلمين الذين غادروا إسبانيا بعد سقوط غرناطة سنة 1492 م كانوا نحو خمسة ملايين على أكثر تقدير. وأن من بقي منهم وتنصر كان نصف

(1) د. أحمد الطاهري، نفس المرجع، ص 53.

هذا العدد أو حتى مثله - وهذا غير معقول - فإن تقدير عدد سكان إسبانيا الإسلامية بنحو ثلاثين أو أربعين مليوناً في عصر الرومان يظل تقديراً مبالغاً فيه إلى حد كبير. وقد قدر بعض الباحثين الإسبان (المهندس المعماري توريس بلباس) عدد سكان قرطبة في عصر الخلافة بما يقرب من مائة ألف وهذا رقم متواضع بالنسبة لسكان عاصمة إسبانيا الإسلامية. وعلى أية حال فقد راجت التجارة الداخلية والخارجية في إسبانيا الإسلامية وكان لموقع إسبانيا الإسلامية على البحر المتوسط، وسيطرة المسلمين على حوضه الغربي أثر كبير في نشاط التجارة عن طريق موانئ إسبانيا الإسلامية المتعددة التي تصدر منها العديد من المنتجات الزراعية والصناعية، مثل ميناء إشبيلية الذي كان يعد أعظم موانئ الأندلس النهرية لتصدير الحاصلات الزراعية والمنتجات المعدنية والصناعية إلى أوروبا كالقطن والزيتون والأرز والفضة والنحاس والحديد والمنسوجات والسكر وغير ذلك. وكان هناك طريق بري من طرق التجارة الخارجية يبتدىء من شرق ألمانيا إلى إيطاليا وفرنسا ومنها إلى إسبانيا الإسلامية عن طريق نهر الرون وممر قطلونية، ثم يستمر من إسبانيا الإسلامية إلى طنجة عن طريق جبل طارق إلى بلاد المغرب، ثم مصر ثم بلاد الشام والعراق وفارس والهند والصين. وقد ذكر ابن حوقل أن من أهم المنتجات التي كانت تصدر من الأندلس: الملابس المطرزة التي تعمل في الأندلس وتحمل إلى مصر وخراسان وغيرها، والأصواف والأصباغ والحرير واللبود الفاخرة، والأردية الكتانية التي تصنع في بجانة، والورق الأبيض السميكة من مدينة شاطبة، والتين الجاف من مالقة، والخزف المذهب الذي اشتهرت به أيضاً، والكبريت الأحمر من مرسية والأسلحة من طليطلة. كما كان يأتي عن هذا الطريق الرقيق الأبيض من أوروبا، وكان للتجار اليهود في ألمانيا وفرنسا وإسبانيا الإسلامية دور كبير في تجارته. وقد كانت التجارة بين إسبانيا الإسلامية وبلاد الفرنجة مزدهرة وخاصة

في أوقات السلم وكانت هناك ثلاثة طرق: أولها: الطريق البري الذي يمر عبر جبال البرانس عن طريق عدة ممرات من أهمها: ممر باب الشرزي (الرونسفال) وكانت القوافل التجارية تعبر هذه الممرات أو الأبواب إلى موانئ جنوب فرنسا وخاصة بروفانس، وسبتمانيا، ومارسيليا، وناربون التي كانت من أهم المراكز التجارية في بلاد الفرنجة. وثاني هذه الطرق: الطريق البحري عبر ساحل إسبانيا الغربي المطل على بحر الظلمات (المحيط الأطلسي)، وهذا الطريق لم يسلك إلا منذ عهد عبد الرحمن الأوسط بعد القضاء على خطر النورمان، وكانت غاراتهم على هذا الساحل الغربي تشكل خطراً كبيراً. وأما الطريق الثالث: فيمر عبر الساحل الشرقي لإسبانيا الإسلامية المطل على البحر الرومي (المتوسط) ثم تنقل البضائع عن طريق الممرات عبر جبال البرانس، أو عن طريق الموانئ الجنوبية لفرنسا. كما نشطت التجارة بين الأندلس وإيطاليا، وكانت الجزائر الشرقية مثل ميورقة، ومنورقة، عرضة لهجمات القراصنة البحرين الذين كانوا يتعرضون للسفن التي تسير محملة بالسلع والبضائع. وقد حملت هذه الغارات أهالي هذه الجزر على طلب الحماية من شارلمان ملك الفرنجة الذي طلب من أمراء إسبانيا الإسلامية عقد معاهدة بحرية للاشتراك في تأمين هذه السفن من هجوم هؤلاء واستمرت ثلاث سنوات. وقد كان لأهل الشام دور كبير في تجارة البحر المتوسط حيث كانت لهم جاليات في كثير من الموانئ المطلة على هذا البحر، كما كان لليونان واليهود دور في هذه التجارة أيضاً. وكانت هناك جماعات من التجار المغاربة الذين يعملون في نقل التجارة من المغرب العربي إلى إسبانيا الإسلامية وبلاد غالة (فرنسا) وتسميهم بعض المصادر (تجارة من وراء البحر). هذا بالإضافة إلى تجار إسبانيا الإسلامية الذين قاموا ولا شك بدور كبير في هذه التجارة أيضاً، يقول ج. ب ترند «وقد ظلت إسبانيا المسيحية مدة خمسة قرون محصورة في

دائرة الإسلام الاقتصادية، فكانت التجارة احتكاراً في أيدي المسلمين واليهود، وظلت الممالك المسيحية في إسبانيا لا تستعمل إلا النقود العربية والفرنسية طوال أربعة قرون تقريباً. وقد أخذت العلاقات التجارية تنمو نمواً ملحوظاً بين إسبانيا الإسلامية وبلدان شتى، ونشطت حركة التبادل التجاري بينها، وكانت السفن والمراكب التجارية في موانئ إسبانيا الإسلامية المتعددة كإشبيلية ومالقة ودانية وبلنسية وألمرية تعمل بين كثير من مدن البحر المتوسط، وتحمل منتجات إسبانيا الإسلامية المختلفة من الأقمشة والسجاد والخزف والجلود والأسلحة والورق والتوابل وزيت الزيتون وغيرها. وكانت هذه العلاقات متواصلة مع مصر بخاصة، وبدأت تأخذ منذ القرن الخامس شكلاً قوياً ونشطاً، ونجد في النقوش التي عثر عليها ما يؤكد ذلك، فقد عثر في مدينة ألمرية على شاهد قبر يحمل اسم تاجر من مدينة الإسكندرية وافته المنية في هذه المدينة التي كانت تشتهر بصناعة المنسوجات 519 هـ / 1125 م. وقد كان من عوامل نشاط التجارة في إسبانيا الإسلامية إنشاء دار لسك العملة أو النقود في عهد عبد الرحمن الأوسط، حيث يذكر أنه ضرب الدراهم باسمه لأول مرة منذ دخول المسلمين إسبانيا الإسلامية، وكان أهل إسبانيا الإسلامية يستخدمون قبل ذلك النقود الرومانية والقوطية، وعلى رأسها الصولدي الروماني Solida. إن موسى بن نصير ضرب بعد دخوله طليطلة عملة ذهبية وأخرى برونزية في دار السكة القوطية بها لصرف رواتب الجند، وكانت هذه العملات تحمل نقوشاً لاتينية على غرار العملات السابقة على الفتح في إسبانيا والمغرب، وإلى جانبها كتابات عربية أيضاً. وقد سلك الدينار على أساس الدينار الروماني القديم، وكان وزنه نحو أربعة جرامات، وتدور حول محيط وجهه عبارة (ضرب في إسبانيا 93 هـ) باللاتينية، وتتوسط ظهره نجمة من ثمانية رؤوس، وتدور حول محيط ظهره عبارة معناها (الله أحد، والله

عالم، والله ليس له كفواً)، وهناك دنائير عليها نقوش كتابية تجمع بين العربية واللاتينية ووجه هذه الدنائير تقرأ في وسطها عبارة (محمد رسول الله)، وفي محيطها (بسم الله ضرب هذا الدينار بالأندلس)، أما ظهرها فعليه كتابة لاتينية تدور حول محيطه. كما كانت هناك عملات ذهبية صغيرة هي النصف دينار (1.98 جرام)، والثالث دينار (1.30 جرام). كما كان من عوامل نشاط التجارة في إسبانيا الإسلامية أيضاً الاهتمام بإنشاء المؤسسات ذات الصبغة الاقتصادية التي ارتبطت بالنشاط التجاري. وتتمثل في الخانات والوكالات والفنادق والقياسر. وكان التجار القادمون إلى الأندلس يجسدون في هذه الأماكن مخازن لبضائعهم، وحظائر لدوابهم، ومقرراً لنزولهم. ولا شك أن الأندلس قد شهدت في العصر الأموي الكثير من هذه المؤسسات، وإن كانت المصادر التاريخية والأثرية لم تمدنا بالكثير عنها، وإن أمدتنا بشيء عنها في عصور تالية. ودليل ذلك ما يذكره الإدريسي من أنه كان بالمرية وحدها في النصف الأول من القرن السادس الهجري (الثاني عشر الميلادي) ما يقرب من تسعمائة وسبعين فندقاً، ويبدو أنها كانت فنادق صغيرة تتألف من طابق واحد أو طابقين على الأكثر. لا شك في أن للحالة الاقتصادية تأثيرها البالغ في الحياة الاجتماعية في أي مجتمع من المجتمعات. فمن قواعد الاجتماع والعمران المقررة أنه إذا كثرت الأموال في أيدي الناس فإنهم يتوسعون في الإنفاق، وينعمون بالعيش بصفة عامة. وقد كثرت الأموال في إسبانيا الإسلامية في العصر الأموي نتيجة لتنوع مصادر الدخل المختلفة من زراعة وصناعة وتجارة وثروات طبيعية، بالإضافة إلى الموارد الأخرى من خراج وجزية وعشور وزكاة وغنائم. وبالرغم من كثرة المعارك والحروب التي خاضها الأمويون ضد أعدائهم ومناوئتهم في الداخل والخارج، وبالرغم من الصراعات التي دارت بين المسلمين وبعضهم واستهلكت جزءاً كبيراً من

مصادر الدخل . إلا أنه بقي الشيء الكثير الذي أدى إلى تعدد مظاهر البذخ والتراف في شتى مناحي الحياة الاجتماعية لدى الكثيرين وخاصة من أفراد الطبقة الخاصة كما أوضحنا ذلك عند الحديث عن مظاهر الحياة الاجتماعية . لقد كان الأمويون بعد تأسيس دولتهم في إسبانيا الإسلامية يريدون إثبات وجودهم ، ومنافسة خصومهم من العباسيين والفاطميين ، وإظهار قوتهم وعظمتهم أمام أعدائهم من المسيحيين . فأضفوا كثيراً من مظاهر الأبهة والعظمة على دولتهم وخاصة عاصمتهم قرطبة . وساعدهم على ذلك كثرة الموارد والثروات المختلفة ، وإذا كنا قد تحدثنا عن الزراعة والصناعة والتجارة فإننا نتحدث الآن بإيجاز عن أهم موارد بيت المال⁽¹⁾ .

1 - الخراج؛

وهو مقدار معين من المال أو المحصول يفرض على الأرض التي فتحها المسلمون عنوة إذا عدل عن تقسيمها على المحاربين ، وتركت بأيدي أصحابها بعد تعويض المحاربين عنها أو استرضائهم ، كما فعل عمر بن الخطاب رضي الله عنه بأرض السواد ، كما يؤخذ على الأرض التي صولح عليها أهلها وتركت لهم لقاء خراج معلوم . يبدو أنه كانت هناك ثلاث طرق لجباية الخراج وهي : نظام المحاسبة وتكون نقداً أو نوعاً أو الاثنين معاً ، ونظام المقاسمة : وتؤخذ من المحصول . ونظام المقاطعة (الإقطاع أو الالتزام) ويكون ذلك بمقتضى اتفاقيات معينة بين الحكومة والمتقبلين . وكانت هناك أنواع من الأرض لا يفرض عليها الخراج ، وإنما يفرض عليها العشر وتسمى الأرض العشرية وهي : الأرض التي أسلم عليها أهلها بدون حرب فيدفعون عنها ضريبة العشر زكاة ولا يوضع عليها الخراج . والأرض التي ملكها المسلمون

(1) د . حسين يوسف دويدار ، المرجع السابق ، ص 365 .

عنوة، وقسمت بين الفاتحين غنيمة فيدفعون العشر من غلتها. ويرجع نظام الالتزام أو الإقطاع إلى عهد الرسول ﷺ حيث أقطع أناساً من مزينة أو جهينة أرضاً بقصد تعميرها فلم يعمروها، فجاء آخرون وعمروها واختصموا إلى عمر بن الخطاب، فجعلها للفريق الذي عمرها وقال «من كانت له أرض ثم تركها ثلاث سنين لا يعمرها فعمرها قوم آخرون لهم أحق بها». وقد ذكر الماوردي الإقطاع فقال إنه ضربان: إقطاع استغلال وإقطاع تمليك، والأول ينقسم إلى موات وعامر، والثاني: من يتعين مالكه ولا نظر للسلطان فيه إلا بتلك الأرض في حق لبيت المال إذا كانت في دار الإسلام، فإن كانت في دار الحرب ولم يثبت للمسلمين عليها يد فإنه يجوز أن يقطعها الإمام للمقطع لئتملكها. ونظراً لأهمية الخراج كمورد من موارد الدولة فقد اهتم الأمويون بشؤون الري والزراعة، من حفر الترع والقنوات وإصلاح القناطر والجسور، وغير ذلك. ومثال ذلك قنطرة قرطبة التي تهدمت في عهد عبد الرحمن الداخل بسبب السيول فقام ابنه هشام بتجديدها، وأنفق في ذلك أموالاً عظيمة وكان يشرف على البناء، ويعطي الأجرة للعمال بنفسه. كما اهتموا باستصلاح كثير من الأراضي المقفرة وتحويلها إلى أرض خصبة صالحة للزراعة. ومن هنا فقد كثرت حصيلة الخراج وخاصة في غير سنوات الجذب وقلة المطر. ولم ترد إلينا قوائم تبين مقدار الخراج في الأندلس حيث تشير معظم المصادر إلى الدخل بلفظ (الجباية) في كثير من المواطن. إلا ما ورد عن الأمير عبد الله بن عبد الرحمن الأوسط حيث ذكر المقرئ: أن الخراج كان قبله 300 ألف دينار مائة ألف للجيش ومائة ألف للنفقة في النواثب ومائة ألف ذخيرة ووفر (احتياطي) فأنفق الوفر حين اضطربت عليه نواحي الأندلس بالثائرين وقلَّ الخراج. ويبدو أن المراد بالخراج هنا ليس ضريبة الأرض وإنما الجباية أيضاً.

2 - الجزية:

وهي مبلغ من المال يدفعه أهل الذمة بنص القرآن الكريم (حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون). وهي تسقط بالإسلام بخلاف الخراج. ولفظها مشتق من الجزاء على اعتبار أن أهل الذمة يدفعونها في مقابل ما يمنحون من الاستقرار في المجتمع المسلم والتمتع بما فيه من مرافق وفي مقابل الأمن والحماية لهم، وتعتبر في مقابل الزكاة التي تفرض على المسلمين حتى يتكافأ الفريقان وهما رعية لدولة واحدة. وهي ليست دينًا يؤخذ من ورثة الذمي بعد موته، وليست ضريبة على الرؤوس كما يشيع خصوم الإسلام، لأنها لا تجب إلا على الرجال الأحرار العقلاء القادرين على الكسب فلا تؤخذ من الفقراء والمساكين، أو العاجزين عن العمل، أو العميان أو المقعدين، أو المجانين، أو ذوي العاهات، أو الرهبان إلا إذا كانوا أغنياء. وتسمى أحيانًا باسم الجوالي وتعني هذه الكلمة في الأصل جاليات أهل الذمة الذين أجلاهم عمر بن الخطاب من شبه الجزيرة العربية فلزمهم هذا الاسم. ثم أصبح يطلق على الجزية التي يؤدونها أيضًا. وقد فسر الدكتور حسن إبراهيم الجوالي بأنها: اختيار الأحسن من كل شيء سواء أكان من الممتلكات أو من الشاء، أو أنها ربما كانت وظيفة العامل في الزكاة. ولم يذكر مصدر ذلك التفسير، والتفسير الأول هو الأقرب للصحة والقبول.

وهي كما يقول الماوردي: في مقابل استقرارهم في دار الإسلام، ويلتزم لهم في مقابلها بحقين: أولهما: الكف عنهم، والثاني: الحماية لهم، ليكونوا بالكف آمنين، وبالحماية محروسين. وكان مقدار الجزية كما ذهب أبو حنيفة متفاوتًا، حيث قسمها إلى ثلاثة أقسام: ثمانية وأربعين درهمًا للأغنياء، وأربعة وعشرين لمتوسطي الحال، واثنى عشر درهمًا للفقراء الذين يتكسبون،

أما الإمام مالك فسقد تركها لتقدير الإمام. بينما ذهب الإمام الشافعي إلى أن الحد الأدنى لها اثنا عشر درهماً وما بعد ذلك يترك لتقدير الإمام. وقد نهى الشرع عن جبايتها بطرق عنيفة، وأوصى بالرفق والإنصاف في جبايتها. وتقضي القاعدة الفقهية: بأن أحد من أهل الذمة في استيوائها، ولا يقام في الشمس، ولا يجعل عليه شيء من المكار، وإذا امتنع عند دفعها فإنه يحبس حتى يؤديها بدون إيذاء. ونص كتاب الصلح الذي أعطاه عبد العزيز بن موسى بن نصير لتدمير ابن عبدوش 94 هـ يوضح لنا شيئاً من ذلك فقد جاء فيه «أن عليه وعلى أصحابه ديناراً كل سنة وأربعة أمداد قمح، وأربعة أمداد شعير، وأربعة أقساط خل، وقسطي عسل، وقسطي زيت وعلى العبد نصف ذلك».

3 - الزكاة (الصدقة)؛

وهي ما يؤخذ من أغنياء المسلمين ويرد على فقرائهم كما قال تعالى لرسوله: ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا...﴾ (١٠٣) [التوبة]. وتنقسم إلى عدة أنواع: زكاة الأموال (النقدين)، وزكاة السوائم وزكاة الزروع والثمار، وزكاة عروض التجارة، وزكاة المعدن والركاز وقد تكفلت كتب الفقه بتفصيل ذلك.

4 - الموارث الحشرية؛

وهي مال من يموت وليس له وارث فيرد إلى بيت المال.

5 - الفبي والغنيمة؛

والفبي هو ما وصل إلى المسلمين من أعدائهم بدون قتال، بخلاف الغنيمة التي تطلق على كل ما أخذه المسلمون من أعدائهم بالقتال. من الأسرى والسبي والأموال والأرضين. كان الرسول ﷺ يقسم الفبي خمسة

أقسام متساوية عملاً بقوله تعالى: ﴿ مَا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرَى فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ ... ﴾ (٧) [الحشر]. وبعد وفاته رد نصيبه إلى بيت المال، وكانت الأقسام الباقية تقسم بين الجند حتى دون عمر الدواوين وقدر لهم أرزاقهم. وأما الغنائم: فالأسرى يقسمون رجالاً ونساءً بين الجند حتى يسلموا أو يفتدوا أنفسهم. وأما الأموال المنقولة كالنقود والحيوانات والأسلاب فتقسم حسبما يرى الإمام. وأما الأرض فالشافعي يرى تقسيمها على المحاربين كما فعل أبو بكر، ومالك يرى وقفها كما فعل عمر، وأبو حنيفة يرى أن الإمام بالخيار بين قسمتها أو وقفها (انظر: تاريخ الإسلام ج 1 ص 284 - 285). ولما اختلف الصحابة في تقسيم غنائم بدر بين القرآن الكريم طريقة قسمتها فقال: ﴿ وَاعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ ... ﴾ (٤١) [الأنفال] الآية. فكان للإمام مع من ذكر في الآية الخمس والأربعة أخماس الأخرى للفاتحين. وكان يعطى منها للمحاربين نصيبهم، ويرد الباقي إلى بيت المال حسب ما وضحت كتب الفقه ونظراً لكثرة الغزوات والحروب التي خاضها المسلمون في إسبانيا الإسلامية في هذا العصر ضد الممالك المسيحية في شمال إسبانيا مثل قشتالة وليون ونافار وجليقية وقطلونية وضد الفاطميين في بلاد المغرب، وضد الفرنجة (غالة أو فرنسا). فقد كثرت الغنائم وخاصة في عهد الخليفة الناصر وفي عهد المنصور بن أبي عامر الذي قام بنيف وخمسين نحو الشمال لم يهزم في أي منها وعاد منها بغنائم كثيرة.

يدخل في ذلك أيضاً ما كان يفرض على بعض ملوك هذه البلاد في بعض الأحيان - عقب هزيمتهم - من تقديم الجزية للمسلمين.

6 - العشور:

وهي الأموال التي كانت تجبى من التجار الأجانب الذين يقدمون بتجارته، فكانوا يدفعون عشر قيمتها مثل الضرائب الجمركية التي تقدر على

الواردات في العصر الحاضر. يرجع نظام العشور إلى عهد عمر بن الخطاب رضي الله عنه، فقد كتب إليه أبو موسى الأشعري أثناء ولايته على البصرة أن تجاراً من المسلمين يأتون أرض الحرب، فيأخذون منهم العشر، فكتب إليه قائلاً: «خذ منهم كما يأخذون من تجار المسلمين، وخذ من أهل الذمة نصف العشر، ومن المسلمين درهماً من كل أربعين درهماً، ولا تأخذ منهم فيما دون المائتين شيئاً، فإذا بلغت مائتين ففيها خمسة دراهم». وقد أفتى الإمام الشافعي بأن للإمام أن يزيد على العشر أو ينقص منه إلى النصف إذا رأى في ذلك مصلحة، وأن لا يؤخذ العشر إلا مرة واحدة من كل قائم بالتجارة حتى ولو تكرر قدومه. ولا شك أن هذا المورد كان يمثل دخلاً كبيراً لإسبانيا الإسلامية في العصر الأموي حيث كثرت التجارات بين إسبانيا الإسلامية وغيرها من البلدان في أوروبا والمشرق. وإن كانت المصادر لم توضح لنا شيئاً من ذلك.

7 - المكوس،

وهي الضرائب التي نشأت نتيجة لحاجة الدولة إليها لزيادة مواردها، وخاصة في أوقات القحط والأزمات والشدائد، وفي أوقات الحروب وقد شملت هذه المكوس أغلب السلع التي كانت تباع بالأسواق، وكذلك البضائع الواردة من الخارج - وهو شبيه بما تفرضه الكثير من الدول الآن لحماية منتجاتها المحلية - ومن الطريف أن المأصر وهي السلاسل الحديدية التي كانت تشد في البحر عند مداخل الموانئ لحمايتها من غارات السفن المعادية صارت تستخدم بعد ذلك لفرض جمع المكوس من السفن القادمة قبل دخولها الميناء، ثم أصبحت تطلق على الضريبة نفسها. ولا شك أن هذه المكوس قد أصبحت تمثل مورداً خصباً للدولة، ولكنها كانت تسبب إرهاباً وعتناً للكثيرين، ولهذا كثرت الشكايات منها خاصة وأن جبايتها أخذت تتسم بشيء من العنف وسوء

المعاملة والتقدير . ومثال ذلك ما حدث في عهد الحكم الربضي حين وضع عشر الأطعمة في كل سنة على أهل إسبانيا الإسلامية من غير حرص فكرهوا ذلك كما يقول ابن الأثير . وترك الحرية لربيع قومس النصارى لفرض الضرائب والمغارم وجبايتها هو وأتباعه من الصقالبة بطرق عنيفة . وكان ذلك سبباً من أسباب قيامهم بالثورة المعروفة بثورة الربض . ويذكر ابن حيان أن الخليفة الحكم المستنصر قد أسقط عن أهل إسبانيا الإسلامية سدس جميع مغرم الحشد الآزف حلول أدائه وأنفذ بذلك كتاباً إلى جميع الأقطار . ويذكر أن رحالة إسبانيا الإسلامية ابن حبير عندما قدم إلى مصر في العصر الأيوبي شكوا من سوء المعاملة للتجار والحجاج القادمين والخارجين ومن قسوة الإجراءات في الموانئ، غير أن مصر وحدها لم تكن كذلك، فقد كانت إسبانيا الإسلامية أيضاً تعاني من هذه المكوس خاصة وأنها أصبحت تعطي التزاماً، وكان ملتزموها من غير المسلمين أحياناً، فكانوا يشتطون في المعاملة وعرف هذا النظام باسم (القبالة) وعرف الملتزم بالمكوس باسم (المتقبل). وقد انتقل هذا الاسم إلى اللغة الإسبانية بلفظه ومعناه Cabala . . .

8 - الأحباس (الأوقاف):

وقد مثلت مصدراً غير مباشر من مصادر الدولة أيضاً، حيث كانت تسد جزءاً من نفقاتها على المؤسسات العامة، حيث يحبس أصحاب هذه الأوقاف ريعاً على جهات البر والإحسان، وبناء وصيانة المؤسسات الدينية والعلمية، كالمساجد والمكاتب والخوانق والبيمارستانات، ورعاية طلاب العلم والمرضى والمعوزين وغير ذلك . ومثال ذلك وقف الخليفة الحكم المستنصر الذي أشار إليه ابن حيان فقال: «وفي صدر جمادى الأولى (346 هـ) أنفذ الخليفة تحبيس حوانيت السراجين بسوق قرطبة على المعلمين كان قد اتخذهم لتعليم أولاد الضعفاء والمساكين بقرطبة وأشهد القاضي محمد بن إسحاق في هذا التحبيس

يوم الجمعة لسبع خلون منه، فعظمت به المنفعة، وجلت المنقبة، وورث الله به القرآن أمة لم يكن آباؤهم يعرضونهم لوراثته. وقد بلغ من كثرة الأحباس أن كان لها موظف خاص يديرها يسمى صاحب الأحباس. كما يتضح من النص التالي الذي أورده ابن عذارى في حوادث 353 هـ حيث يقول عن زيادة المستنصر في مسجد قرطبة الجامع «فأمر المستنصر بالله بتوسعته والزيادة فيه، فأتى القاضي منذر بن سعيد (قاضي القضاة) إلى المسجد الجامع ومعه صاحب الأحباس والفقهاء والعدول بما اجتمع قبله من أموال الحبوس فنظروا في الزيادة فيه». وهناك ضريبة أخرى فرضت في إسبانيا الإسلامية بعد العصر الأموي في عهد المرابطين أطلق عليها اسم التعيب. على يد علي بن يوسف بن تاشفين 509 هـ / 1125 م وكان الغرض منها ترميم الحصون والقلاع والأسوار حول المدن الرئيسية، وكانت تفرض على أهل هذه المدن لحمايتهم من غارات الأعداء. ويبدو أن هذه الضريبة استمرت حتى أواخر الحكم الإسلامي بإسبانيا الإسلامية. وقد أجازها فقهاء إسبانيا الإسلامية لأن المصلحة تقتضي ذلك. يقول الحميري «وكان خراج السور في بعض مواضع إسبانيا الإسلامية في ذلك الوقت على أهل الموضع، وقد أجاز ذلك الفقيه أبو إسحاق الشاطبي معتمداً على قيام المصلحة التي إن لم يحم بها الناس فيعطون ضاعت عليهم». هذه الموارد المتعددة كانت تمثل دخلاً كبيراً للدولة، ومن حصيلتها كانت تقوم بالإنفاق في الأوجه المختلفة مثل: أرزاق الجند والموظفين، وإنشاء المشروعات العامة، مثل حفر الترع والقنوات وإنشاء القناطر والجسور، وبناء المساجد، ونفقات الحملات العسكرية، وشراء الأسلحة والمعدات الحربية، وترتيب العسس والدرايين لحراسة الأسواق والطرق والدروب وغير ذلك. ويروي ابن سعيد المغربي (أنه كان لإسبانيا الإسلامية دروب تغلق ليلاً، وتحرس بواسطة رجال الشرطة المسمون

(بالدرايين)، وأن كل واحد كان معه سلاح وكلب وسراج. ولا تزال عادة غلق الأبواب متبعة في بعض مناطق إسبانيا إلى اليوم منذ الساعة العاشرة ليلاً بواسطة رجال الشرطة (درايين) يعرفون باسم (سيرنيوس). وكان من يريد الخروج أو الدخول إلى منزله ليلاً ينادي الحارس بواسطة التصفيق. ومما يدل على تزايد هذه الموارد من عهد إلى عهد أن الجباية في عهد الحكم بن هشام الملقب بالربضي كانت مائة وعشرة آلاف وعشرين ديناراً، ومن القمح أربعة آلاف وستمائة مدي، ومن الشعير سبعة آلاف وستمائة وسبعة وأربعون مدياً. وبلغت في عهد ابنه عبد الرحمن الأوسط ألف دينار في السنة. وارتفعت في عهد عبد الرحمن الناصر إلى خمسة آلاف ألف وأربعمائة وثمانين ألف دينار من الكور والقرى، ومن الأسواق والمستخلص (الجمارك) سبعمائة ألف وخمسة وستين ألف دينار، بخلاف أخماس الغنائم العظيمة التي لا يحصيها ديوان. ويذكر المقرئ نقلاً عن ابن خلدون: أن الناصر خلف في بيوت المال خمسة آلاف ولا ندري هل هذا الرقم بالدينار أو الدرهم؟ ويغلب على الظن أنه بالدرهم لأنه إذا كان بالدنانير تجاوز الملايين وفي هذا كثير من المبالغة، وأنه كان يقسم الجباية ثلاثة أقسام: ثلث للجند وثلث للبناء وثلث مدخر. وقد ذكر ابن حوقل أن الناصر استطاع أن يدخر حتى 340 نحو 20 مليون دينار، وأنه لم يكن في زمانه سلطان استطاع توفير هذا المبلغ الضخم إلا أبا تغلب الغضنفر بن ناصر الدولة الحسن بن عبد الله الحمداني (358 - 369 هـ). وذكر بعض الباحثين المعاصرين أن الدخل السنوي عن طريق الضرائب والمكوس في عهده بلغ 20 مليون دينار (30)، ونقل عن بروفنسال أنها بلغت فيما بعد 40 مليوناً. ومهما كانت صحة هذه الأرقام، فإن من الواضح أن موارد الدولة قد زادت زيادة كبيرة في عصر الخلافة، وخاصة في عهد الناصر وولده المستنصر. وتدل هدية الوزير أحمد بن عبد الملك بن شهيد للناصر 347

هـ على مدى ما وصلت إليه الدولة الأموية في إسبانيا الإسلامية من الضخامة واتساع الأحوال كما ذكر ابن خلدون، الذي قال: إنه لم يهاد أحد من ملوك إسبانيا الإسلامية بمثلها، وقد أعجب بها الناصر أيما إعجاب وكافاً الوزير بزيادة راتبه إلى 80 ألف دينار إسباني إسلامي، وبلغ معروفه إليه ألف دينار، وسماه ذا الوزارتين، وكان أول من تسمى بذلك في إسبانيا الإسلامية.

وكذلك هدية جعفر الصقلي الحاجب للخليفة المستنصر يوم ولايته وكانت عبارة عن «مائة مملوك من الإفرنج على خيول صامتة كاملو الشبكة والأسلحة من السيوف والرماح والدرق والتراس، والقلانس الهندية، وثلاثمائة ونيف وعشرون درعاً مختلفة الأجناس، وثلاثمائة خوذة كذلك، ومائة بيضة هندية وخمسون بيضة من بيضات الفرنجة يسمونها الطشطانة، وثلاثمائة حربة إفرنجية ومائة ترس سلطانية، وعشرة جواشن فضة مذهب، وعشرون قرناً مذهب من قرون الجاموس».

ذكر البعض أن النظام المالي في إسبانيا الإسلامية كان يدور حول أمور ثلاثة هي: الخزانة العامة، وإدارة المال، وإدارة خاصة الأمير أو الخليفة. أما الخزانة: فكان يشرف عليها أحد كبار الموظفين ويسمى خازن المال مقرها القصر، وفيها تودع الأموال التي تجبى من الكور والقرى. الكور جمع كورة وتعني المقاطعة أو الولاية ولا يعرف أصل هذه الكلمة ويرى البعض أنها يمكن أن تكون محرفة عن قرية، أو مشتقة من الكلمة اللاتينية (خورة) بمعنى الأرض أو الريف، أو من اللفظ اللاتيني كوربا بمعنى الحي. ومن أهمها أموال التركات التي يموت عنها أصحابها بدون وارث (المواريث الحشرية). والضرائب المفروضة على الأسواق، والرسوم الجمركية على السفن والخراج والجزية والأعشار. وأما بيت المال: فكان يقتصر على ما يرد من الأوقاف،

ومقره بجامع قرطبة ويقوم بحفظ المنشآت الدينية، ودفع رواتب موظفي المساجد وتوزيع الصدقات في أماكن خاصة، ويقوم بالإشراف عليها قاضي القضاة ومن ينوب عنه تحت إشراف الخليفة، وهو يشبه من هذه الناحية وزارة الأوقاف والشئون الاجتماعية. وأما موارد الخليفة الخاصة فكان يشرف عليها موظف يعرف بصاحب الدية ويكلف بالإشراف على أراضي الأمير أو الخليفة من ناحية زراعتها من قبل المزارعين الذين يأخذون جزءاً من محصولها في مقابل ذلك⁽¹⁾. ألمحت نوارل وفتاوى ابن رشد إلى بعض عملات إسبانيا الإسلامية التي كان يتعامل بها أفراد المجتمع خلال عصري الطوائف والمرابطين، ومنها ما يلي:

1 - الدينار العبادي،

ويسمى أيضاً بالمشقال الذهبي العبادي، وجدير بالملاحظة أن عبارة «الإمام عبد الله أمير المؤمنين» المذكورة بالمتن، هي إشارة إلى الخليفة العباسي ببغداد، حيث إن الخلفاء العباسيين كانوا يكتنون عن أنفسهم بلقب عبد الله في النقود أو النقوش ولم يذكروا أسماءهم المجردة، أما لقب المؤيد بنصر الله، فهو لقب المعتمد بن عباد، وهو الذي ضرب بمدينة إشبيلية في عهد دولة بني عباد، حيث قام المعتضد بن عباد بسك عملة خلال فترة حكمه (433 - 461هـ / 1042 - 1069 م)، ونقش عليها: «الإمام هشام أمير المؤمنين، المؤيد بالله». وبعد وفاة المعتضد خلفه ابنه المعتمد بن عباد في 461 هـ / 1069 م، الذي اتبع سياسة مغايرة في نقوشه على عملاته التي قام بسكها فنقش عليها عبارة: الإمام عبد الله أمير المؤمنين، المؤيد بنصر الله. ويتضح لنا من إحدى الفتاوى أن الدينار الذهبي العبادي لم يكن من الذهب الخالص، وإنما كان مشوباً بالفضة.

(1) د. حسين يوسف دويدار، نفس المرجع، ص 371.

2 - الدينار الشرقي أو الشرقي،

وهو الذي ضرب بشرق إسبانيا الإسلامية إبان عصر دويلات الطوائف (القرن 5 هـ / 11 م)، ويتضح من إحدى فتاوى ابن رشد أن الدينار الذهبي الشرقي كان مشوباً بالنحاس، وعلى هذا كان الدينار العبادي يفوق الدينار الشرقي وزنًا وعتارًا.

3 - الدينار المرباطي،

وكان يسمى بالثقال المرباطي، وهو تقريبًا من الذهب الخالص، ويوصف هذا الثقال المرباطي - عادة - في النوازل بأنه من «الذهب الوزنة». ويتضح مما ذكره ابن رشد أن الدينار الذهبي المرباطي كان يفوق الدينار العبادي والشرقي من ناحيتي الوزن والعتار. وتفيد إحدى النوازل بأن هناك دينارًا مرباطيًا سك بغرناطة كان صرفه أحيانًا ستة عشر درهماً فضة، وأحيانًا أخرى كان يرتفع صرفه إلى عشرين درهماً فضة وذلك تبعًا لقيمة الصرف من وقت لآخر في ذلك العصر.

4 - الدنانير الثلثية،

أشارت النوازل إلى وجود دنانير بعجان خلال عصر الطوائف، عرفت بالدنانير الثلثية، وكانت مشوبة بالنحاس مثل الدنانير الشرقية التي سكت بمنطقة شرق الأندلس خلال نفس ذلك العصر. ولا شك أن هذه الدنانير الثلثية كانت أقل قيمة من الدنانير المرباطية والعبادية.

5 - القراريط اليوسفية،

وتنسب إلى أمير المسلمين يوسف بن تاشفين المرباطي، وكان القيراط يساوي نصف درهم من الفضة وقد ساعد سك القراريط على تسهيل التعامل

بين الأفراد. وجدير بالملاحظة أن قراريط يوسف بن تاشفين التي ضربت في دور السكة المغربية أو الأندلسية جاءت على غرار قراريط سلفه الأمير أبي بكر ابن عمر، وبنفس العبارات الدينية التي نقشت عليها، وكانت تلك القراريط اليوسفية تتميز بأنها غير مستقرة الوزن، وبعدم ذكر تاريخ الضرب⁽¹⁾. توافد على مملكة غرناطة سيول من المهاجرين من مدن إسبانيا الإسلامية التي أخذت تسقط تباعاً أمام اشتداد وطأة النصارى عليها، فغدت مستودعاً لأعداد كبيرة من أسر إسبانيا الإسلامية التي أبت التدجن والبقاء في ظل حكم الطرف المسيحي، فكان لابد لهذه المملكة رغم رقعتها المتواضعة أن تقوم بعدة أنشطة ومشاريع اقتصادية تفي بحاجة هذا العدد الضخم من السكان الذين أصبحت غرناطة تكتظ بهم، كما كانت بحاجة إلى المال لدفع رواتب الموظفين بالجهاز الإداري الذي تميز كما رأينا بضخامته وتعدد مهامه لتنسيق الأحوال بالمملكة، والاهتمام بالجهاز العسكري الذي كان ضرورياً لضبط الأمن، فالأمن يعد عاملاً أساسياً لقيام الإنسان بأي عمل من الأعمال الحياتية، ومن دون أمن يصبح الحديث عن التنمية والتطور والزيادة في الإنتاج ضرباً من العبث مهما كان حجم الإمكانيات المادية والبشرية والطبيعية. ومعلوم أن تعدد الوظائف ومختلف الأنشطة الاقتصادية يتطلب شروطاً ومواصفات عديدة، منها ما يتعلق بالمجال الطبيعي والجغرافي كالمناخ والتضاريس والمياه، ومنه ما هو مرتبط بالإنسان كالمستوى الاجتماعي والثقافي والاقتصادي، والحالة الصحية والنفسية والاستعدادات المهنية ونوعية التجمع والوسط. والهدف في النهاية الوصول إلى الغاية السامية التي يرنو إليها المجتمع الإسلامي، وهو الارتقاء بالفرد، وإنماء الجماعة، وتوفير كل الضروريات لها من أمن وعدل وحماية.

(1) د. كمال السيد أبو مصطفى، صور من مجتمع الأندلس، المجلة التاريخية المغربية، المجلد 37، عام 99، ص 36.

أما غرناطة فقد كانت تستوفي كل المؤهلات لتتعدد أنشطتها الاقتصادية، والتي حتمت على الدولة في بعض الأحيان الاعتماد على إمكانيات داخلية إضافية لتلبية حاجات مواطنيها بمختلف عناصرهم. وكان من نتائج اكتظاظ السكان، الذي كانت تعرفه غرناطة في هذه الفترة، اتساع نطاق مدنها وغلاء المعيشة. وقد أشار المؤرخ ابن خلدون في مقدمته إلى هذا الغلاء عند حديثه عن إسبانيا الإسلامية في عصره فقال: إنهم لما ألبأهم النصارى إلى سيف البحر وبلادهم المتوعدة الخبيثة الزراعة، النكدة النبات، وملكوا عليهم الأرض الزكية والبلد الطيب، احتاجوا إلى علاج المزارع والمدن لإصلاح نباتها وفلحها، وكان ذلك العلاج بأعمال ذات قيم ومواد من الزبل وغيره لها مؤونة، وصارت في فلحهم نفقات لها خطر، فاعتبروها في سعرهم، واختص قطر إسبانيا الإسلامية بالغلاء منذ اضطهرهم النصارى إلى هذا المعمور بالإسلام مع سواحلها لأجل ذلك، كما أشار القاضي أبو الحسن النباهي المالقي الإسباني الإسلامي نسباً إلى غلاء المعيشة في غرناطة في أثناء ترجمته للقاضي أبي البركات المعروف بابن الحاج البلفيقي. فذكر أنه كان يميل إلى القول بتفضيل الغنى على الفقر، ويؤكد ذلك بقوله: وبخصوص في بلاد إسبانيا الإسلامية لضيق حالها، واتساع نطاق مدنها لا سيما في حق القضاة، فقد شرط كثير من العلماء في القاضي أن يكون غنياً ليس بمديان ولا محتاج. وتحدث ابن الخطيب عن غلاء الأسعار في غرناطة بقوله: «وأسعارها يشعر معيارها الترهات». وأشار كذلك إلى أن الأسعار بالمرية كانت مرتفعة والضرائب أيضاً. كان من ناتج هذا الغلاء أن انصرف العديد من أهل غرناطة عن التعليم لارتفاع أجوره، وفضلوا الرحيل إلى بلاد مصر، حيث المدارس العديدة، والتعليم المجاني، والمنح الدراسية، وأروقة لإقامة الطلبة الغرباء ورخص المعيشة. ولارتفاع نسبة المهاجرين من مملكة غرناطة، فقد سمي أحد أرباضها

الخارجية باسم «حوز الوداع» وهو مكان اعتاد فيه الغرناطيون توديع أهاليهم قبل مغادرتهم إلى بلاد المشرق. ويسمى هذا المكان إلى اليوم "El ultimo suspiro del Moro" وهو المكان ذاته الذي وقف فيه أبو عبد الله بن الأحمر آخر ملوك بني نصر وهو يلقي نظراته الأخيرة على مملكة غرناطة عندما سلمها لملوك الإسبان عام 897 هـ / 1492م. وتذكر الكتب التاريخية أن أمه عائشة قالت له في هذا المكان: أجل فلتبك كالنساء ملكًا لم تستطع أن تدافع عنه كالرجال. كان هذا الغلاء يخص أيضًا دور السكن التي كانت أسعارها تختلف باختلاف المدن وحسب موقعها، وتبعًا للضواحي التي توجد بها، خاصة بغرناطة، والأراضي الزراعية التي كانت تختلف حسب خصبها، فإن كانت أراضي سهلية لا يفارقها الزرع ترتفع أسعارها إلى أرقام خيالية. وقد ذكر ابن الخطيب أن الأراضي الموجودة بفحص غرناطة كانت تساوي خمسة وعشرين دينارًا. وهذا الوضع الذي كانت تعرفه هذه المملكة يفرض علينا الإشارة إلى الموارد المالية التي اعتمدها ملوكها للحفاظ عليها وعلى استمرارها. يعتبر المال أساسًا لقيام واستمرار أي كيان سياسي، وبالنسبة إلى ملك غرناطة فإنه يكتسب أهمية خاصة، بحكم موقعها الجغرافي، والظروف التاريخية التي وجدت بها؛ فهي مهددة بالأخطار في كل آن ومن كل الجهات، والعدو المسيحي متربص لها لاستنزاف أموالها والاستيلاء عليها، ومن الطبيعي في مثل هذه الظروف أن يكون على سلاطينها بذل الأموال لكسب حلفاء وأصدقاء والاستمرار في تقوية مواردهم المالية. إن المصادر العربية المعاصرة لدولة بني نصر لا تسهب في الحديث عن مؤسساتها المالية، لكن يفهم من بعضها أن سلاطين غرناطة كانوا يتصرفون في الأمور المالية بأنفسهم، كالسلطان محمد الأول الغالب بالله، الذي باشر الجبايات بنفسه، فكثرت أمواله وغصت خزائنه بها. ومن بين الوظائف المالية التي كانت في

الأندلس وظيفة صاحب الأشغال الخراجية: كان أعظم من الوزير وأكثر أتباعاً وأصحاباً، وأجدى منفعة، فإليه تميل الأعناق، ونحوه تمتد الأكف، والأعمال مضبوطة بالشهود والنظار، ومع هذا إن تأثلت حالته واغتر بكثرة البناء والاكتساب نكب وصودر. وتندرج هذه الوظيفة ضمن وظيفة الكتابة التي تنقسم إلى نوعين: فهناك كاتب الرسائل السلطانية وله مكانة رفيعة عند أهل إسبانيا الإسلامية، وكاتب الزمام أو كاتب الجهبذة، والذي كانت وظيفته الإشراف على الإدارة المالية الخاصة بجباية الضرائب وجمع الخراج وتحصيله، فكان كوزير المالية. وأشار ابن خلدون إلى أن المختص بالحسابات في الأندلس كان يدعى بالوكيل الذي كان مكلفاً بتنفيذ الأمور المالية للسلطان، فالشؤون المالية في إسبانيا الإسلامية كانت في يد موظف مختص أطلق عليه أسماء مختلفة كالوكيل، وصاحب الأشغال، وكاتب الزمام أو الجهبذة. وهناك بعض الوزراء المرموقين في مملكة غرناطة كلفوا بمهمة الإشراف على الشؤون المالية. ومنهم من تولى الحسابات الخاصة بالسلطان، كابن النميري الذي ترجم له ابن الخطيب وقال عنه إنه عرف بحرصه على مال الدولة، ورفضه للمصانعة والرشوة، وتجنبه المخالطة، وانتهت به قسوته على الجباة إلى اغتياله، ومحمد بن المحروق الذي كان وكيلاً للسلطان إسماعيل الأول قبل أن يتولى مهمة الوزارة في عهد السلطان محمد الرابع، والوزير عبد الله بن زمرك الذي أخذ عليه قلة معرفته بتلك الطريقة الاشتغالية، وعدم اضطراره بالأمور الجبائية، واتهامه للمشتغلين على غير أساس بأنهم احتجوا الأموال وأساءوا الأعمال.

احتلت مالية الدولة أهمية قصوى في الاقتصاد الإسلامي، وقد نظم الإسلام ماليته على أسس ومبادئ تنبني على تعدد المصادر بشكل متوازن، كفرض الزكاة، وفرض الخراج على الأراضي الزراعية والعشور كضريبة على الصادرات والواردات. وجعل الإسلام هذه الفرائض المالية المتعددة التي خططها

الشرعية الإسلامية في مقابل الدور العظيم الذي يجب أن تضطلع به الدولة في الميادين الاقتصادية والاجتماعية بما يتفق ومصلحة المجتمع . كانت موارد الخزينة أو الموارد السلطانية بالملكة النصرية متنوعة، فهي تتكون من ضريبة الأراضي الزراعية، والرسوم المفروضة على السفن الواردة والصادرة، ودخل دار السكة ودخل بيت المال من زكاة وصدقات وميراث من لا وارث له، وأخماس الغنائم التي كانت تحصل من العدو، ومختلف الضرائب التجارية والمهنية إلى جانب الأملاك السلطانية الضخمة التي كانت بفحص غرناطة . وبحكم انتماء غرناطة إلى الأمة الإسلامية كان عليها الالتزام بنظام مالي يتفق والضوابط التي جاء بها الإسلام، كالزكاة التي تعتبر الركن الثالث من أركان الإسلام، وقد جاء عنها في قوله تعالى : ﴿ خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا وَصَلِّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلَاتَكَ سَكَنٌ لَهُمْ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴾ [التوبة: ١٠٣] . فالزكاة كانت تؤخذ على الماشية والذهب والفضة اعتباراً للقدر المعين المالكى هذه الأصناف تبعاً لما حددته الأحكام الشرعية الإسلامية، والتي حددت أيضاً الأوجه التي يجب أن تصرف فيها، ولا يجوز إنفاقها على غير الفئات التي نص عليها القرآن الكريم في قوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ فَرِيضَةً مِّنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ ﴾ [التوبة: ٦٠] . وقد أدت الزكاة منذ العهد الإسلامي الأول دوراً حاسماً في تحقيق التوازن المالي بين الفئات الاجتماعية المختلفة، بقصد كفاية الحاجات الضرورية لمعيشة الفرد . وإلى جانب الزكاة كانت هناك هبات وأوقاف تنفق في الجهة التي عينها الواقف كما كان يصل إلى بيت مال الدولة ضريبة الخراج المفروضة على الأراضي الزراعية التي كان يتولاها «ديوان الخرص» المكلف بحصر الأملاك وتقدير الضرائب عليها وذكر المقرئ نقلاً عن بعض المؤرخين خراج الأندلس على عهد بني أمية بقوله : «كان مبلغ خراج إسبانيا الإسلامية

الذي كان يؤدي إلى ملوك بني أمية قديمًا، ثلاثمائة ألف دينار إسباني إسلامي كل سنة قوانين، وعلى كل مدينة من مدائنهم مال معلوم، فكانوا يعطون جندهم ورجالهم الثلث من ذلك مائة ألف دينار، وينفقون في أمورهم ونوائبهم ومؤون أهلهم مائة ألف دينار، ويدخرون لحادث أيامهم مائة ألف دينار. أما الخراج في عهد ملوك بني الأحمر فقد كان يختلف تبعًا للكيفية التي كانت تروى بها الأرض، فإذا كانت تسقى دون عناء كبير، فقد تصل نسبة ضريبتها إلى عشر قيمة المحصول، أما إذا كانت تسقى بمشقة فتصل إلى أقل من نصف العشر تبعًا لمقتضيات التشريع الإسلامي. وكانت قيمة هذه الضرائب تتحدد بناءً على معاينات يقوم بها مختصون مكلفون بزيارة الأهراء والمطامير، ويقدرون المحصول المتظر أثناء الزرع، أو أثناء عملية الحصاد ثم بعد ذلك تأتي مهمة قاضي الجماعة الذي يحدد مقدار الخراج، بينما يقوم على تنفيذه الوكيل أو صاحب الأشغال الخراجية. ومن موارد بيت مال مملكة غرناطة الغنائم، وهي الأموال والأمتعة والأراضي التي آلت إلى دولة غرناطة عن طريق الحرب، والكيفية التي كانت توزع بها هذه الغنائم لا يقع فيها خلاف؛ لأنها حددت من قبل الشارع في قوله تعالى: ﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ...﴾ (٤١) [الأنفال]. إن الضرائب في مملكة غرناطة أكثر مما كانت عليه الدولة الإسلامية السابقة. وربما يعود هذا إلى النفقات الهائلة التي احتاج إليها ملوكها في حروبهم المتواصلة مع الممالك المسيحية، والأموال التي توجهها الدولة بحكم الظرف التاريخي الذي وجدوا فيه لتكوين الجيوش وإعدادها بالسلاح، والمؤن والعتاد، وإقامة التحصينات الدفاعية، ودفع رواتب الجند والقضاة والوزراء، وكبار الموظفين والعمال، هذا إلى جانب الجزية التي كان أهل غرناطة يؤدونها للمسيحيين وبنفس راضية؛ تأمينًا لحياتهم من تهديداتهم. وأشار ابن الخطيب

إلى أن بعض ملوك غرناطة أعفوا أحيانًا من أداء الجزية أثناء عقدتهم معاهدات سلم مع الملوك المسيحيين، كما حصل مع السلطان النصري يوسف أبي الحجاج أثناء عقده فترة سلم مع ملك قشتالة دون أن يؤدي في أثناءها ضريبة، لكن قلما يحدث هذا. وقد أمكنا تعرف محتويات خزانة الدولة النصرية بما أورده لنا المقرري في كتابه أزهار الرياض إذ قال: كانت خزانة هذه الدار النصرية مشتملة على كل نفيسة من الباقوت، وبيتمة من الجوهر، وفريدة من الزمرد، وثمانية من الفيروز، وعلى كل راق من الدروع، وخام من العدة، وماض من الأسلحة، وفاخر من الآلة، ونادر من الأمتعة، فمن عقود فذة وسلوك جمّة، وأقراط تفضل على قرطي مريّة نفاسة فائقة وحسنًا رائقًا، ومن سيوف شوان في الإبداع، غرائب من الإعجاب، منسوجات الصفائح في الطبع، خالصة الحلّي من التبر. ومن دروع مقدرة السرد، متلاحمة النسيج، واقية للباس في يوم الحرب، مشهورة النسبة إلى داود نبي الله، ومن جواشن سابغة اللبسة، ذهبية الحلبة، هندية الضرب، ديباجية الثوب، ومن بيضات عسجدية الطوق، جوهريّة التنفيذ، زبرجدية التقسيم، ياقوتية المركز، ومن مناطق لجينية الصوغ، عريضة الشكل، مزججة الصفح، ومن درق لمطية مصممة المسام، لثنة المحسية، معروفة المنعة، صافية الأديم، ومن قسي ناصعة الصبغة، هلالية الخلقة، منعطفة الجوانب، زارية بالحواجب، إلى آلات فاخرة، وأتوار نحاسية، ومناور بلورية، وطياير دمشقية، وسبخات زجاجية، وصحاف صينية، وأكواب عراقية، وأقداح طباشيرية، وسوى ذلك مما لا يحيط به الوصف. كان ملوك غرناطة واعين لأهمية المال لضمان استمرار دولتهم، وقد بدا ذلك واضحًا في اهتمامهم بوسائل جمعه وضبطه، والتحكم في وسائل صرفه لتحقيق التوازن بين الدخل والخرج، فأنشأوا خطة «الحفازة»، وهي أعلى رتبة ومكانة من صاحب الأشغال، بحيث لم يقتصروا دور الحافظ

على استحلاص الجبايات والضرائب فقط، بل أيضاً مراقبة الجباة وإحصاء السلع والبضائع التي يمكن أن يتملص أصحابها من أداء المكوس. وأفادنا ابن الخطيب أن المغربي مسلم بن سعيد التنملي تولى منصب الخافز في عهد محمد الثاني النصري. وقد فرض الوضع السياسي والأمني في مملكة غرناطة على حكامها اللجوء إلى فرض ضرائب إضافية إلى جانب التي كان متعارفاً عليها عرفاً وشرعاً وقتذاك. ويبدو أن هذه الضرائب الإضافية كانت عامة طالت جميع عناصر سكان غرناطة. ولا نملك معلومات تشير إلى الإعفاءات الضرائبية، فالرعية من مسيحي إسبانيا كما يبدو عانت ثقلاً ضرائبياً مزدوجاً، بحيث كان عليها أن تؤدي ضرائب للدولة الحاكمة، والجزية للسلطة المسيحية في مقابل أمنها وسلامتها، مما يدل على أن حكام غرناطة فشلوا في الدفاع عن كياناتهم دون أداء هذه الجزية، كما كانت الدولة الأندلسية تؤدي ضريبة للمغرب، لم تحدد المصادر قيمتها حتى منتصف القرن الثامن الهجري وربما كانت ضريبة رمزية تسلمتها إسبانيا الإسلامية في فترات السلم مع هذه البلاد. وقد تجلت مظاهر الضغط الضرائبي بغرناطة في سياسة ملوكها الذين تولوا بأنفسهم المهام أو الشئون المالية كما فعل محمد الأول الغالب بالله حتى امتلأت خزائن دوره بالمال والسلاح. إن ثقل هذه الضرائب كما رأينا يفترض قيام تحركات سياسية تعبر عن سخط ورفض المتضررين منها، لكن كتب التراجم أو التاريخ لا تشير إلى شيء من هذا القبيل ولو كانت احتجاجات أو شكاوى تقدم عادة للقضاة أو حكام الكور. أما عن السكة بمملكة غرناطة فيذكر ابن الخطيب أن: صرفهم فضة خالصة وذهب إيريز طيب محفوظ. وكانت عملتهم تسك على نمط العملة الموحدية. وعن هذه الأخيرة ذكر ابن خلدون أنه: لما جاءت دولة الموحدين كان مما سنّ لهم المهدي اتخاذ سكة الدرهم مربع الشكل، وأن يرسم في دائرة الدينار شكل مربع في وسطه،

ويعمل من أحد الجانبين تهليلاً وتحميداً، ومن الجانب الآخر كتابة في السطور باسمه واسم الخلفاء من بعده، ففعل ذلك الموحدون، وكانت سكتهم على هذا الشكل لهذا العهد. أما ابن الخطيب فيعطينا تفصيلاً عن وزن هذا الدرهم النصري ووحدهاته قائلاً: ودرهم مربع الشكل من وزن المهدي القائم بدولة الموحدين، في الأوقية منه سبعون درهماً تختلف الكتب فيه، فعلى عهدنا في شق «لا إله إلا الله محمد رسول الله»، وفي شق آخر «لا غالب إلا الله»، غرناطة، ونصفه هو القيروط في شق «الحمد لله رب العالمين»، وفي شق «وما النصر إلا من عند الله»، ونصفه هو المربع، في شق «هدى الله هو الهدى»، وفي شق «العاقبة للمتقوى»، ودينارهم في الأوقية منه ستة دنانير وثلاث دينار، وفي الدينار الواحد ثمن أوقية وخمس ثمن أوقية، وفي شق منه «قل اللهم مالك الملك بيدك الخير»، ويستدير به قوله تعالى: «إلهكم إله واحد لا إله إلا الرحمن الرحيم»، وعلى شق «الأمير عبد الله يوسف بن أمير المسلمين أبي الحجاج بن أمير المسلمين أبي الوليد إسماعيل بن نصر أيد الله أمره»، ويستدير به شعار هؤلاء الأمراء «لا غالب إلا الله»، وتاريخ تمام هذا الكتاب في وجه ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اصْبِرُوا وَصَابِرُوا وَرَابِطُوا وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ [آل عمران]، وتستدير به «لا غالب إلا الله»، وفي وجه الأمير عبد الله الغني بالله محمد بن يوسف بن إسماعيل بن نصر أيد الله وأعانته، ويستدير برقع «بمدينة غرناطة حرسها الله». واعتباراً لما أشار إليه ابن الخطيب نفهم أن الدرهم كان ينقسم إلى وحدتين: نصف الدرهم وهو «القيروط»، وربع الدرهم، وكان يسمى «الربع». وكما يتضح لنا أن السكة في عهد الدولة النصرية مرت من نفس القالب الذي مرت به مباني أو قصور الحسمراء في عهدهم، فقد ضمت هي كذلك شعارهم المشهور، وآيات قرآنية وأسماء السلاطين⁽¹⁾.

(1) د. أحمد ثاني الدوسري، المرجع السابق، ص 285.

التجارة:

في العصور الوسطى، كانت مدن إسبانيا الإسلامية (الأندلس) مراكز اقتصادية مهمة للتجار أو البضائع من جميع مناطق عالم البحر الأبيض المتوسط. فقد كانت تلك المدن أسواقًا للتجار الأندلسيين والأجانب، يقومون فيها بأعمال التجارة «البعيدة» أو «الدولية». وقد بقيت التجارة الأندلسية شديدة الارتباط بمناطق أخرى من عالم المتوسط الإسلامي طوال غالبية العهد الإسلامي، من أواسط الفترة الأموية في القرن الرابع الهجري/ العاشر الميلادي حتى ذروة الانتصارات المسيحية في «حرب الاسترداد» في أواسط القرن السابع الهجري/ الثالث عشر الميلادي. وكان التجار وبضائعهم ينتقلون بحرية على امتداد الخطوط البرية والبحرية التي تصل الأسواق الأندلسية بأسواق المغرب والشرق الأدنى.

وكانت مدن مثل ألمرية وإشبيلية ومالقة بدور مخازن التصريف التجارية، حيث كان يقوم بأعمال الاستيراد والتصدير تجار مسلمون ويهود ومسيحيون. وربما كان التاجر الأندلسي المسلم يشتري صبغة النيلة أو الصوف أو الحبوب من زميل له في شمال إفريقيا، ويبيع له بالمقابل الحرير الإسباني والخشب أو الجوارى (ممن يقعن في الأسر من ممالك الشمال المسيحية). وقد يصل تاجر يهودي من مصر بحمولة من الكتان واللؤلؤ والمغر الأحمر، ومعها علبة من الأدوية الشرقية هدية لأسرة شريكه الإسباني؛ وفي عودته قد يحمل معه الزعفران الأندلسي والقرمز والورق ليستاجر به في الإسكندرية. وبحلول القرن السابع الهجري/ الثالث عشر الميلادي وصل التجار الإيطاليون إلى الأسواق الأندلسية بحثًا عن المتوجات المحلية مثل الجلد القرطبي والمنسوجات والخزف وزيت الزيتون. وكان تقسيم جمهور التجار إلى جماعات دينية يصور تركيبة مجتمع إسبانيا الإسلامية بوجه عام. وتتضح اختلافات ذات مغزى في المنزلة

النسبية لهذه المجموعات الثلاث من التجار، وكانت التحولات التجارية تتماشى مع التغيرات السياسية والاجتماعية العامة في موازين القوى في أيبيريا في العصور الوسطى. ففي عهد الهيمنة الإسلامية، كان التجار المسلمون يشكلون الجماعة المسيطرة - اقتصاديًا وسياسيًا واجتماعيًا - في التجارة. ولكن، في الوقت نفسه، كان التجار اليهود من إسبانيا وشرق المتوسط يشكلون كذلك عنصرًا مهمًا في عالم تجارة إسبانيا الإسلامية. لكن هذا الوضع تغير في أواسط القرن السابع الهجري/ الثالث عشر الميلادي، عندما أصبحت شبه جزيرة أيبيريا جزءًا من محيط مسيحي، سياسيًا وتجاريًا. وبينما كانت تجارة أيبيريا الدولية ذات يوم في أيدي المسلمين واليهود، نجدها تتحول لتغدو قوة اقتصادية في أيدي التجار المسيحيين. والمعلومات عن أنشطة التجار المسلمين في تجارة إسبانيا الإسلامية الدولية نادرة، وبعض السبب في ذلك يعود إلى أن رجال الأعمال نادرًا ما كانوا ذوي أهمية كافية تحمل على ذكركم في التواريخ أو في أغلب المصادر غير الاقتصادية. ومع ذلك، يوجد من الوثائق ما يقدم معلومات عن ناحيتين: الأولى أن هذه المصادر تذكر شيئًا عن أنماط شتى من التجار المسلمين الناشطين في تجارة إسبانيا الإسلامية، من حيث عملياتهم المهنية ومن حيث انتماءاتهم الجماعية. والثانية، وهي الأهم لهذا البحث، هي أن توزيع الإشارات إلى التجار المسلمين يتبع أنساقًا رمنية بشكل واضح، حتى وإن كانت هذه المعلومات المحدودة تؤكد ضرورة الحذر في صياغة تقديرات كمية عن فترة من الفترات. ومن الملاحظ بشكل خاص أن الإشارات إلى التجار المسلمين الناشطين في التجارة الدولية تغدو نادرة بعد تحول الحكم من إسلامي إلى مسيحي في جنوب إسبانيا. وإذا يحتمل أن تلك الأنشطة قد تواصلت في أواخر القرن السابع الهجري/ الثالث عشر الميلادي، فإن التجار المسلمين لم يعسودوا يذكرون في مصادر ذلك الزمان، يوم لا بد أن

كانوا يتنافسون مع تزايد قوة التجار المسيحيين الذين كانوا يتمتعون بدعم من الحكام المسيحيين الجدد. من بين المصادر المتيسرة لتوثيق تجارة المسلمين تقدم كتب التراجم العربية مواد قيمة عن التجار المسلمين العاملين في الأندلس خلال العهد الإسلامي. لكن هذه الكتب تعني بصنف واحد من رجال الأعمال، التاجر - العالم. وبما أن كتب السيرة كانت تعني بالشئون العلمية دون التجارية، فإنها كانت تقدم تفصيلات عن الأسماء والرحلات وتواريخها، لكنها لا تقدم الكثير من تخصصات التجارة أو الشركاء أو المنزلة الاجتماعية. وثمة مصادر عربية أخرى، مثل كتب الحسبة ومجموعات الفتاوى، تقدم هي الأخرى معلومات متفقة، شأن كتب الجغرافية وأوصاف الرحلات وغيرها من الكتب الأدبية. ويمكن التقاط تفصيلات أخرى عن أنشطة المسلمين التجارية، ولو عن طريق الاستقراء أحياناً، وذلك من مصادر غير إسلامية، مثل الرسائل العبرية - العربية المكتشفة في كنيس يهودي في القاهرة، أو من وثائق لاتينية مسيحية.

بحسب ما تذكره هذه المصادر، توجد أصناف عديدة من التجار نشطوا في تجارة إسبانيا الإسلامية في القرون الوسطى، يمكن التمييز بينهم بناءً على أنشطتهم التجارية وانتماءاتهم الدينية والإقليمية. وينصب اهتمامنا هنا على أصحاب التجارة البعيدة، أي التجار «الدوليين» الذين كانوا يرحلون بعيداً حاملين بضائعهم بين أسواق إسبانيا الإسلامية ومناطق أخرى في حوض المتوسط، والذين كانت لهم شبكة واسعة من العلاقات التجارية وروابط الشراكة. ولكن من غير الممكن دراسة هؤلاء التجار الدوليين على انفراد، لأن كل تاجر في إسبانيا الإسلامية لابد أن كانت له علاقات مع أصناف أخرى من التجار. فالمستورد المقيم، مثلاً، كان يحصل على البضائع من شريك يقوم

برحلات (إما باتفاق طويل الأمد أو على أساس رحلة تجارية واحدة)، بينما كان التجار الدوليون بحاجة إلى إقامة علاقات مع تجار محليين (قد يكونون تجار جملة) لكي يقوموا ببيع وشراء بضائعهم في أسواق معينة. كان أصحاب التجارة الدولية يوصفون بكلمة «تجار» وهي الكلمة العربية الأكثر انتشاراً. وقد تشير الكلمة إلى رجال يعملون في أنشطة تجارية مختلفة، تشمل التجارة المحلية البسيطة، لكنها أكثر ما تطلق على تجار يعملون في تجارة مع أصقاع بعيدة، وعلى نطاق واسع. وثمة وصف لأنماط مختلفة من التجار في العالم الإسلامي القروسطي يقدمها الكاتب المشرقي أبو الفضل الدمشقي الذي يذكر ثلاثة صنوف رئيسية من التجار. وأول هذه الأصناف وفق تقسيمه هو «الخزان» وهو تاجر مقيم يخزن البضائع عندما يكون سعرها منخفضاً لبيعها عندما يرتفع السعر. ويأتي بعده «الركاض» وهو الذي يسافر في تجارة لنفسه أو لخدمة صنف ثالث من التجار هو «المجهز» وهو مستورد - مصدر مقيم. ومن بين هذه الأصناف الثلاثة يبدو أن «المجهز» كان يعمل على أوسع نطاق، ويغلب أن يكون المنظم المركزي لشبكة واسعة من الشركاء المسافرين والمقيمين في الخارج.

إن معظم الحقائق عن التجار المسلمين الناشطين في تجارة إسبانيا الإسلامية الدولية أناساً يقعون في صنف «الركاض» أو التاجر الرحال. لكن هذه الصورة غير دقيقة لأن أسفارهم هي التي أكسبتهم في الغالب منزلة في السجل التاريخي. ويحتمل أن يكون هؤلاء التجار المترحلون الذين تصفهم الوثائق من العاملين في شبكة أوسع من التجارة الأندلسية، تطابق بشكل تقريبي النسق الذي يصفه الدمشقي. إن العلاقات التجارية والشراكات لم تكن تعني أن رجال الأعمال الذين يتاجرون مع إسبانيا الإسلامية كانوا يشكلون جماعة مفتوحة. بل على النقيض من ذلك، إذ كان التجار يختارون شركائهم

فإنهم كانوا يتجمعون في فئات تقوم على أصل جغرافي، أو ديني، وهو الأهم. كما أن روابط الولاء والهوية الظاهرة في مجتمع التجار كانت تسير في الاتجاهات العامة لمجتمع إسبانيا الإسلامية، لأن التعاون الاقتصادي يغلب أن ينمو من التعاون الاجتماعي والديني. ويمكن القول: إن مسيحي إسبانيا - من التجار وغيرهم - كانوا على ما يبدو مترابطين بهويتهم الجغرافية المشتركة. ومع ذلك، لم يخل مجتمع إسبانيا الإسلامية من عوامل تفريق قوية. وإذا كان يحتمل وجود رابطة من انتماء إسبانيا الإسلامية، فإن التنوع الديني والعنقي كان يميل إلى التغلب على الهوية الإقليمية. ونجد مثالا على هذا الميل في رسالة كتبها موسى بن ميمون ينصح فيها ابنه أبراهام أن يحاذر من الغرباء في رحلاته وألا «يصادق بإخلاص أية جماعة سوى إخواننا الأحباء من إسبانيا، المعروفين باسم مسيحي إسبانيا. وكان ابن ميمون يريد لابنه أبراهام أن يصاحب يهود إسبانيا الإسلامية دون المسلمين أو المسيحيين من أهل مسيحي إسبانيا بالضرورة. ويحتمل أن مسلمي الأندلس كانت لهم المشاعر نفسها. وهكذا، إذ يكون الأصل الجغرافي مهماً، يدفع التجار وغيرهم من المسافرين لمصاحبة أبناء جلدتهم، نجدهم يلتصقون هويتهم بشكل خاص داخل جماعاتهم الدينية. إن هذا النسق من التفرقة الدينية ينطبق على المجتمع في العالم الإسلامي جميعاً، ويتضح في ما نجده من تفريق في المصادر. فمن النادر مثلاً أن نجد نوعاً أو مصدراً معيناً يقدم معلومات عامة عن تجار من أديان مختلفة. والدليل الآخر على التفرقة الدينية نجده في المعلومات عن طريق الرحلات والتخصص في البضائع فلم تكن الطرق البحرية التي يسلكها المسيحيون هي بالضرورة ما يتبعه المسلمون واليهود. فبوجه عام، كانت سفن التجارة المسيحية تميل إلى تفضيل الطرق المحاذية لسواحل المتوسط الشمالية، القريبة من الأقاليم المسيحية، بينما كان التجار من «دار الإسلام» يفضلون

المسالك الجنوبية. كما لم تكن جماعات التجار تحمل بضائع متشابهة، ولو أن أغلب التجار في القرون الوسطى كانوا يتعاملون بأنواع كثيرة من البضائع. فمثلاً، كان المسيحيون والمسلمون - ولكن ليس اليهود - يتاجرون بالخشب، على الرغم من أوامر المنع الديني التي تحظر التعامل مع «العدو» بمواد بناء السفن. وشبهه بذلك أن التجار لم يكونوا يبيعون أو ينقلون الرقيق من أبناء دينهم: فالمسلمون كانوا يتاجرون بالرقيق من المسيحيين، وكان المسيحيون يفعلون الشيء نفسه مع رقيق المسلمين. لقد بقي التفريق على أساس الأصل الديني والجغرافي هو النمط السائد، على الرغم من وجود ميول مشابهة قوية بين جماعة من التجار وجماعة أخرى. فقد كان رجال الأعمال من مشارب دينية مختلفة على اتصال ببعضهم ولا شك، وبخاصة عند تبادل المعلومات التجارية، والحصول على البضائع وتنظيم المواصلات البحرية. وكذلك، كان هؤلاء التجار يدخلون في معاملات تجارية فردية، ولكنهم لم يشكلوا قط - أو باستثناءات قليلة - أية اشتراكات دائمة بين ذوي الأديان المختلفة. وبوجه عام، كان هؤلاء التجار يفضلون التعامل والشراكة مع أبناء دينهم. وهكذا كان التجار المسلمون الناشطون في تجارة مسيحي إسبانيا يشكلون جماعة متميزة، ولو أنها غير منعزلة ولا متجانسة. وتبين المصادر أن هؤلاء الناس كانت لهم اهتمامات تجارية متنوعة، وكانوا يتعاملون بكثير من البضائع المختلفة مثل الأقمشة والمواد الغذائية والتوابل والأحجار الكريمة والفراء والحيوانات والكتب والرقيق. وكان بعضهم يسافر من الأندلس وإليها بصفة تجار - علماء، بينما كان آخرون يأتون لأغراض أكثر تعلقاً بالتجارة. كان بعض التجار من أصل أيبيري، يبحثون عن مكاسب اقتصادية وروحية في الخارج، بينما كان آخرون يأتون إلى أسواق مسيحي إسبانيا في موطنهم في المغرب العربي والشرق الأدنى. وبوجه عام، كان جمهور التجار المسلمين من

إسبانيا الإسلامية يتبع نسقًا زمنيًا عامًا من الازدهار والتدهور طوال الفترة من أواخر القرن الثالث الهجري/ التاسع الميلادي إلى أواسط القرن السابع الهجري/ الثالث عشر الميلادي. تبين الوثائق عن التجار المسلمين حركة تجارية بين إسبانيا الإسلامية وغيرها من أقاليم «دار الإسلام» في غالبية هذه الفترة، مع احتمال وجود بعض التقلبات في حركة التجارة في عهود إسلامية مختلفة. وقد تظهر الاختلافات أحيانًا بين أنشطة مسيحي إسبانيا وغير مسيحي إسبانيا. لكن هذين الميلين الملحوظين قد يكونان نتيجة لطبيعة المعلومات في المصادر. وعلى النقيض من ذلك، يكون الهبوط الفجائي في مقدار المعلومات بعد حوالي عام 650 هـ/ 1250 م مسألة أكثر إثارة للاهتمام وقد تحمل في طياتها بعض المغايز. تبين المصادر العربية أن القرن الأخير من حكم الأمويين في قرطبة كان فترة خصبة في النشاط التجاري. ففي خلال القرن الرابع الهجري/ العاشر الميلادي يشير الجغرافي ابن حوقل إلى وجود تجار مسيحي إسبانيا في طبرقة وإلى جالية من التجار الإسبان في طرابلس. وفي عام 361 هـ/ 972 نجد المؤرخ الرازي يشير إلى تاجر مسلم آخر اسمه محمد بن سليمان يتبع طرقًا مشابهة بين إسبانيا الإسلامية والمغرب العربي. وفي الوقت نفسه تقريبًا كان تجار مسيحي إسبانيا يتاجرون مع شرق المتوسط، ويذكر أن سفينة تجارية كبيرة قد أبحرت إلى مصر عام 344 هـ/ 955 م وعادت إلى إسبانيا من الإسكندرية محملة بالبضائع. كان التجار الإسبان المسلمون يبحرون إلى أماكن قصية - ولو حسبما تروي الحكايات. تروي إحدى هذه الحكايات من القرن الرابع الهجري/ العاشر الميلادي أن سفينة أبحرت من سيراف وعلى ظهرها «جمهور من التجار. من كل البلاد» فجنحت في بحر الصين وأوصلها إلى بر السلامة حكمة «شيخ مسلم من قادس» والواقع أن التاريخ قد يجد ما يماثله في الخيال، كما نقرأ عن تاجر -

عالم اسمه أبو محمد بن معاوية المرواني، الذي غادر بلده قرطبة ليذهب إلى الشرق حاجاً عام 295 هـ/ 908 م. وبعد أن أكمل الحج، رحل في تجارة له إلى بغداد والكوفة والبصرة والهند، ثم قفل راجعاً إلى وطنه بعد أن جمع 30000 دينار. وفي طريق عودته غرقت سفينته في المحيط الهندي أو البحر الأحمر. وبعد ثلاثين سنة عاد ليدرس في قرطبة وهو حالي الوفاض.

يذكر مصنفو كتب السيرة، مثل ابن الفريسي والضبي وابن بشكوال وابن الأبار، عددًا من التجار - العلماء من أهل قرطبة كانوا يتاجرون مع المشرق في أواخر القرن الثالث الهجري/ التاسع الميلادي والقرن الرابع الهجري/ العاشر الميلادي. وقد عاش اثنان من هؤلاء التجار خلال القرن الرابع الهجري/ التاسع الميلادي كما نشط الباقون من أواسط إلى أواخر القرن الرابع الهجري/ العاشر الميلادي. وقد توفي اثنان من هؤلاء عام 378 هـ/ 988 م بعد رحلات كثيرة في سوريا ومصر والعراق، وبقي بعض معاصريهم الأقربين (توفي اثنان منهم عند استدارة القرن العاشر الميلادي) يتاجرون في أرجاء مصر والشرق الأدنى. وكما هو الحال مع مشاهير التاريخ الإسلامي، فإن أهم الحقائق المعروفة عن تجار إسبانيا المسلمين هي تواريخ وفاتهم - المدونة في كتب السيرة وأحيانًا على شواهد القبور. فمن بين مائتين وخمسين نقشًا على شواهد القبور في القيروان لا يوجد سوى خمسة تعود لموتى مسلمين من مسيحي إسبانيا. ومن بين هؤلاء يوجد قبر واحد من تجار مسيحي إسبانيا توفي عام 249 هـ/ 862 م⁽¹⁾. ولا تذكر كتب السيرة سوى إشارات قليلة إلى تجار مشاركة وصلوا إلى إسبانيا الإسلامية في هذه الفترة. ويذكر ابن الأبار

(1) أوليفيا ريمي كونستيل، التجار المسلمون في تجارة الأندلس العربية، الحضارة العربية الإسلامية في الأندلس، ص 1071.

واحدًا من هؤلاء اسمه محمد بن موسى (ت عام 273 هـ / 886 م) كان يعمل في إسبانيا الإسلامية. ويذكر ابن الفرضي بعد ذلك في القرن الرابع الهجري/ العاشر الميلادي تاجرًا من أهل سبته قام برحلات كثيرة في المشرق والمغرب، ثم أقام زمناً على حدود إسبانيا الإسلامية تاجرًا ومحاربًا كما يذكر ابن بشكوال تاجرًا - عالمًا من أهل بغداد وصل إلى إسبانيا الإسلامية عام 356 هـ/ 966 م واثنين آخرين أحدهما من مصر والآخر من القيروان، وذلك في بداية القرن اللاحق. ويذكر الرجل الثاني عالمًا اشتهر بطول الباع في أمور التجارة: «كان من أهل النفاذ في أمور التجارة». وكان تجار آخرون يصلون من المشرق للمتاجرة في أسواق إسبانيا الإسلامية، حتى خلال فترات التوتر السياسي بين الأمويين والحكام المسلمين. ففي عهد الخليفة عبد الرحمن الثالث (300 - 350 هـ / 912 - 961 م) كان الموظف اليهودي حسداي بن شبرط، يشيد بخيرات إسبانيا الإسلامية ويذكر عددًا من التجار الذين كانوا يتوافدون على شبه الجزيرة من أجل التجارة. ومن بين هؤلاء يخص المصريون بالذكر (الذين كانوا يجلبون العطور والحجارة الكريمة وغيرها من النفائس) كما يذكر الرسل - التجار من خراسان وفي حدود ذلك الوقت كان الإسماعليون يفدون إلى إسبانيا الإسلامية لنشر الدعوة الشيعية، ولو أنهم، بحسب رأي الفقيه القرطبي، من أهل القرن الخامس الهجري/ الحادي عشر الميلادي، ابن سهل (ت 486 هـ / 1093 م) كانوا «يخفون غرضهم الحقيقي تحت ستار من أعمال مشروعة مثل التجارة أو طلب العلم أو تجوال المتصوفة». وفي أواخر العهد الأموي، أيام الحاجب المظفر (392 - 398 هـ / 1002 - 1007 م) يشير ابن حيان إلى ظهور تجار أجانب في إسبانيا من أهل مصر والعراق وغيرهما من البلاد. وفي خلال القرن الخامس الهجري/ الحادي عشر الميلادي لا يستغرب وجود رجال أعمال من إسبانيا الإسلامية يتاجرون مع الموانئ المغربية، أو مع

بلاد أكثر بعداً ويذكر البكري الجغرافي وجود تجار إسبانيا الإسلامية في المهديّة، ويقدم تفصيلات عن رحلاتهم وعبورهم المضيق بين المغرب العربي وإسبانيا الإسلامية. ويوجد سوى ذلك الكثير من الإشارات العامة إلى تجارة إسبانيا الإسلامية مع المغرب، سواء في الوثائق القانونية أو في الأوصاف الجغرافية لتلك الفترة. ونقرأ أحياناً بشكل عابر عن تجار مترحلين يكون غيابهم سبباً يدفع أفراد أسرهم أو معارفهم لمراجعة المحاكم في شأنهم. ويذكر ابن سهل عدة حالات من هذا النوع. ففي حالة منها تعود إلى العام 458 هـ/ 1066 م نجد تاجراً يبحث عن شريك له مفقود في فاس... كما نجد فتوى لاحقة يذكرها الونشريسي بخصوص جارية من غرناطة طالت غيبة سيدها التاجر في تونس.

وتتناقص الإشارات إلى التجار - العلماء من أهل إسبانيا الإسلامية المسافرين إلى الخارج خلال عهد الطوائف والمرابطين في كتب السيرة التي تعني بأخبار العلماء الذين عاشوا في تلك الفترة. يذكر ابن الأبار تاجراً من أهل قرطبة توفي في بلنسية عام 419 هـ/ 1028 م. كما يشير ابن بشكوال إلى اثنين من التجار - العلماء من أهل إشبيلية كانا ناشطين في بداية القرن الخامس الهجري/ الحادي عشر الميلادي. ويقول إن أحدهم، وهو من أصل عربي واضح (كما يدل عليه اسمه: القيسي) كان قد «طاف زمناً في أراضي المغرب العربي وإسبانيا الإسلامية؛ طلباً للعلم والتجارة قبل أن يتوفى عام 424 هـ/ 1033 م. وكان الآخر، وهو من إشبيلية كذلك، وقد يكون من أصل بربري، يعمل بالتجارة في إفريقيّا مثل صاحبه. وعلى النقيض من هذه الإشارات القليلة إلى التجار - العلماء المسافرين إلى المشرق في أوائل القرن الخامس الهجري/ الحادي عشر الميلادي، نجد وفرة نسبية من المعلومات عن سيرة التجار - العلماء القادمين إلى إسبانيا الإسلامية بين السنوات

414 - 432 هـ / 1023 - 1041 م. فيذكر ابن بشكوال أسماء اثنين وعشرين من التجار - العلماء خلال هذه الفترة القصيرة (بينما لا يذكر سوى اثنين من غير الأندلسيين كانا من تجار القرن اللاحق). وكان التجار المسلمون الذين يذكروهم قد جاءوا من شتى أنحاء العالم الإسلامي. وكان بعضهم يرجع في أصوله إلى اليمن أو العراق، وبعضهم جاء من المغرب العربي، بينما كانت الغالبية قد جاءت إلى إسبانيا من سوريا ومصر. وهذه الفترة التاريخية تبث على الحيرة، لأن هذه السنوات العشرين تربط الفجوة بين السنوات الأخيرة من عهد الأمويين وبين بداية ظهور دول الطوائف، وهو عهد عرف بظهور القلاقل والحرب الأهلية. ويتوقع المرء أن يجد تناقضاً في النشاط التجاري في هذه الفترة، كما تشير المعلومات عن تجار إسبانيا الإسلامية ولكن على النقيض من ذلك، ومع كون العينة أماناً صغيرة، نجد الإشارات في كتب التراجم تتحدث عن استمرار تدفق التجار من الخارج على أسواق إسبانيا الإسلامية خلال هذه الفترة من الاضطراب السياسي وضعف سيطرة الحكومة في إسبانيا الإسلامية. وبعد هذا الازدهار القصير في الإشارات الوافرة، نجد المعلومات عن التجار - العلماء المشاركة تصبح نادرة بشكل فجائي بعد أواسط القرن الخامس الهجري/ الحادي عشر الميلادي. وكما تقدم ذكره، فإن ابن بشكوال لا يذكر سوى مثالين آخرين من التجار، أحدهما سوري والآخر بغدادي، قدم الأول إلى إسبانيا الإسلامية عام 466 هـ / 1073 م والآخر عام 483 هـ / 1090 م، كما يذكر ابن الأبار اسم تاجر - عالم واحد من قلعة بني حماد زار إسبانيا الإسلامية ثم توفي في فاس عام 567 هـ / 1172 م. وتبين المعلومات عن علماء إسبانيا الإسلامية صورة مشابهة. فيذكر ابن بشكوال اسم تاجر واحد من القرن السادس الهجري/ الثاني عشر الميلادي، كان يعيش في ألمرية حتى عام وفاته في 531 هـ / 1136 م، بينما يذكر ابن الأبار تاجراً واحداً من دانية توفي عام 547 هـ / 1152 م.

ربما يجب أن يعزى تناقص أنشطة التجار - العلماء إلى أسباب غير تجارية - ربما كانت تكمن في وصول المرابطين والموحدين إلى إسبانيا - لأن مصادرنا لا تشير إلى شيء يتعلق بما يبقى من أهل التجارة. فباستثناء كتب التراجم، نجد فتوى يسجلها الفقيه المازري (ت 536 هـ / 1441 م) حول تاجر مغربي كان يبيع بضاعته في أوائل القرن، كما نجد «رسائل الجنيزة» التي تعود إلى الفترة 1138 - 1140 م تسجل أخباراً عن تجار مسلمين وصلوا إلى الأندلس قادمين من الإسكندرية وليبيا. وتوجد نقوش على ثلاثة قبور في ألمرية تعود إلى الأعوام 519 و527 و540 هـ، و1125 و1133 و1145 م تشهد على حضور تجاري في النصف الأول من القرن السادس الهجري/ الثاني عشر الميلادي. وتبين الآيات القرآنية المنقوشة على تلك الشواهد أن المتوفين كانوا جميعاً من المسلمين، وأن واحداً منهم كان من أصل إسبانيا الإسلامية كما تبين نسبته «الشاطبي» (من مدينة شاطبة). وكان آخر يدعى ابن حليف تاجراً من الإسكندرية، ربما كان قد توفى في إسبانيا أثناء رحلته. وتزداد المعلومات قليلاً عن نشاط التجار المسلمين في إسبانيا الإسلامية في عهد الموحدين، الذي بدأ في أواسط القرن السادس الهجري/ الثاني عشر الميلادي واستمر إلى القرن السابع الهجري/ الثالث عشر الميلادي. ويشير الجغرافي الإدريسي أن إسبانيا الإسلامية كانوا يتاجرون مع سلا وغيرها من الموانئ المغربية حوالي 550 هـ (1150 م وما بعدها) حاملين زيت إسبانيا الإسلامية إلى المغرب مقابل الحبوب المحلية. وفي تلك الفترة كان التجار من بلاد المسلمين الغربية، بما فيها إسبانيا الإسلامية، يشاهدون في أسواق الإسكندرية، كما يروي الرحالة اليهودي الإسباني، بنيامين التطيلي في حدود عام 560 هـ / 1165 م وربما كان أحد هؤلاء في إسبانيا الإسلامية التاجر - العالم أحمد بن مروان الذي يذكر المنصف السلفي أنه سافر إلى الإسكندرية وأصفهان والعراق في حدود تلك

الفترة ويذكر ابن الأبار معلومات عن خمسة آخرين من التجار - العلماء، قد يكونون جميعاً من أصل عربي أندلسي، توفوا بين عامي 580 و642 هـ/ 1184 و1245 م واستمر تواصل المشاركة مع إسبانيا خلال القرن السادس الهجري/ الثاني عشر الميلادي كما يروي الشقندي في حدود عام 595-609 هـ/ 1199 - 1212 م عندما يذكر بشكل عرضي الشحن البحري الذي يقوم به المسلمون في مالقة وبعد ذلك بفترة، نقرأ عن تاجر آخر هو شقيق عالم من مرسية اسمه أبو العباس، الذي سافر إلى المشرق لأداء فريضة الحج مع أسرته عام 640 هـ/ 1242 م، فغرقت سفيتهم قرب بونة ولم ينج سوى أبي العباس نفسه وشقيقه الأكبر، التاجر. وذهب الشقيقان إلى تونس، حيث استمر الشقيق الأكبر في أعمال التجارة، بينما افتتح الأصغر مدرسة لتعليم القرآن.

إلى هنا ونحن نتحدث عن التجار المسلمين الذين يتاجرون في حدود «دار الإسلام»، لكن التجار المسلمين من إسبانيا الإسلامية كانوا يتاجرون كذلك مع ممالك إسبانيا المسيحية في الشمال. وفي هذا المجال كان تجار إسبانيا الإسلامية يختلفون عن أقرانهم تجار المشرق. وانطلاقاً من وجود حدود مشتركة بين ممالك المسلمين والمسيحيين في إسبانيا كان أمام تجار إسبانيا الإسلامية فرص أكبر للمتاجرة في بلاد المسيحيين مما كان عليه الحال في كثير من أرجاء العالم الإسلامي. فعلى الرغم من الخطر الإسلامي على التعامل التجاري مع أهل البلاد غير الإسلامية نجد المصادر الإسبانية الشمالية تتحدث عن تجار مسلمين من إسبانيا الإسلامية يتاجرون في الأسواق المسيحية خلال القرن الخامس - السادس الهجري/ الحادي عشر - الثاني عشر الميلادي وفي أوائل القرن السابع الهجري/ الثالث عشر الميلادي⁽¹⁾. يشير عدد من قوانين

(1) أوليفيا ريمي كونستيل، نفس المرجع، ص 1077.

المدن (fueros) في قشتالة وأراغون في القرن الثاني عشر الميلادي، في قوائم التعرف، إلى أناس وبضائع آتية من «أرض الموريين». ويذكر قانون مدينة يابرة (Evora) لعام 1166 م مثلاً عدداً من «المسيحيين واليهود والموريين كذلك بين التجار والمسافرين» شملتهم تلك الأحكام. ومثل ذلك قانون من أواخر القرن الثاني عشر من مدينة سانتا ماريا دي كورتس (Santa Maria de Cortes) يقدم وعداً بأن «أحرار المسلمين يكونون في مأمن إذا هم جاءوا إلى هذه المدينة لغرض المتاجرة بالسوائم» وفي القرن اللاحق ينص قانون مدينة كاثيريس (Caceres) لعام 1231 م على السماح للمسيحيين واليهود والمسلمين بالحضور إلى الاحتفالات السنوية، سواء قدموا من أقاليم مسيحية أو إسلامية.

ولا تتوفر معلومات كثيرة عن أنشطة التجار المسلمين من إسبانيا الإسلامية إلى الشمال من جبال البرتات. وربما كانت أغلب أوروبا المسيحية تقع خارج نطاق تجار إسبانيا الإسلامية المسلمين طوال العصور الوسطى. وهذا القصور الواضح في الرحلات التجارية إلى أوروبا يتماشى مع الأنساق العامة في التجارة الإسلامية. وكان من المألوف في عالم المتوسط في القرون الوسطى وجود اليهود والمسيحيين وهم يتاجرون بحرية مع جميع الأقاليم، بينما كان التجار المسلمون يقتصرزون في نشاطهم عمومًا على «دار الإسلام». لكن تجارة المسلمين مع إسبانيا المسيحية كانت، لسبب من الأسباب، استثناءً لهذه القاعدة. إن قلة المعلومات عن التجار المسلمين بعد منتصف القرن السابع الهجري/ الثالث عشر الميلادي لا تشير بالضرورة إلى غيابهم عن أسواق إسبانيا الإسلامية. ومع ذلك، فإن الظهور المتزامن للنشاط التجاري المسيحي في المنطقة في وقت وقعت فيه موانئ مهمة تحت السيطرة السياسية للمسيحيين يؤكد أن تسلسل البنية التجارية السابقة قد انقلب. ومع أن بعضاً من أهم ثغور إسبانيا الإسلامية، وبخاصة ألمرية ومالقة قد بقيت بأيدي المسلمين مدة قرنين

ونصف أخرى، فإن أجزاء كبيرة من غرب المتوسط، بما في ذلك ممرات الباليار المهمة ومضيق جبل طارق كانت تطوف بها حراسة من سفن المسيحيين. وفي الوقت نفسه قام فرديناند الثالث ملك قشتالة وجيمس الأول ملك أراغون بمنح تسهيلات خاصة للتجار المسيحيين الناشطين في أقاليمهما. ولم تقتصر هذه الامتيازات على رعايا المملكتين وحسب، بل إنها غالباً ما كانت تشمل تجاراً أجانب كذلك. فقد منح أهل جنوة مثلاً حريات واسعة في الأقاليم المسيحية الجديدة في جنوب قشتالة، وفي عام 1264 م ذهب ألفونسو العاشر ملك قشتالة إلى حد تعيين أميرال من جنوة لقيادة أسطول مملكته البحري.

نجد القوة النسبية والشهرة التي تمتعت بها جماعات التجار في إسبانيا الإسلامية تعاني تغيراً ملموساً بين القرنين الرابع - السابع الهجريين/ العاشر - الثالث عشر الميلاديين. ففي خلال عهود الأمويين والطوائف والمرابطين والموحدين كانت التجارة الدولية الأندلسية في أيدي التجار المسلمين واليهود، من إسبانيا ومن أقاليم أخرى من العالم الإسلامي. وكان الناس يسافرون بين الشرق والغرب إما بالطرق البرية أو بالطرق البحرية على شواطئ المتوسط الجنوبية، وغالباً ما كانوا يقيمون علاقات تجارية متشابكة مع أبناء دينهم في المغرب والشرق الأدنى. وإذا كان المسلمون ممسكين بزمām الأمور في إسبانيا الإسلامية كانت أسواق الجنوب الإسباني التي ينشط فيها هؤلاء التجار اليهود والمسلمون تشكل مراكز ضخمة للتجارة الدولية وتتعامل بأنواع شتى من البضائع من جميع أنحاء عالم البحر المتوسط وما يليه. ففي خلال القرن الخامس الهجري/ الحادي عشر الميلادي والنصف الأول من القرن السادس الهجري/ الثاني عشر الميلادي كانت الأندلس تقوم بدور الوسيط والموزع في تجارة غرب البحر الأبيض المتوسط. وكان التجار يحملون البضائع من الشرق (مثل الأقمشة وصبغ أزرق (indigo) والفلفل والتوابل الأخرى) إلى إسبانيا

الإسلامية لتباع في الأسواق المحلية وتوزع في ممالك الشمال المسيحية . وكانوا يحملون المنتجات (مثل الحرير والزعفران وزيت الزيتون والجلود والأصباغ وغيرها) مع بضائع من بلاد الشمال (مثل الفراء والرقائق) مما وصل إلى الأسواق الأندلسية في الجنوب . وهكذا، كان بوسع التاجر في القرن الخامس الهجري/ الحادي عشر الميلادي أن يأتي إلى المرية من القاهرة أو تونس حاملاً شحنة من القرفة واللؤلؤ والقمح والقنب، وبعد أن يبيع بضاعته يعود إلى الشرق حاملاً بضاعة قد يكون فيها الحرير الخام والكمون والورق والمرجان (وجميعها من منتجات غرب المتوسط). وبما أن التجار نادراً ما كانوا يتخصصون ببضاعة معينة، فمن المحتمل أن ما اشتراه هذا التاجر من إسبانيا كان دافعه الأسعار المناسبة ومعرفة التاجر بوجود الطلب على هذه المواد في أماكن أخرى. والبضاعة التي حملها هذا التاجر من المشرق وبيعت في المرية ربما تكون قد بيعت محلياً أو تمت مقايضتها (أو أرسلت جزية) في إسبانيا المسيحية، أو أعيد تصديرها إلى أسواق في جنوب فرنسا أو إيطاليا. بدأ هذا الوضع التجاري بالتغير في أواسط القرن السادس الهجري/ الثاني عشر الميلادي عندما أخذت أعداد متزايدة من التجار المسيحيين تدخل في مجال تجارة إسبانيا الإسلامية. وقد تمكن هؤلاء التجار من السيطرة على طرق التجارة في غربي المتوسط بحلول القرن السابع الهجري/ الثالث عشر الميلادي وبتوسع سلطة المسيحيين البحرية في عهد الحروب الصليبية، حيث تمكنت السفن المسيحية من السيطرة والانفراد بأكثر طرق البحر المتوسط أمناً وسرعة (وهي الطرق المحاذية للشواطئ الشمالية). وتضاءلت الإشارات إلى التجار المسلمين في تجارة إسبانيا الإسلامية في هذه الفترة، وفي أواخر القرن السابع الهجري/ الثالث عشر الميلادي بدا كأن التجارة الدولية في أيسيريا قد أصبح أغلبها في أيدي مجموعة جديدة من التجار. ففي غرناطة بني نصر كما في

جنوب قشتالة، كان تجار جنوة يسيطرون على أغلب النشاط التجاري. وفي شمال قشتالة ظهرت طبقة جديدة من التجار وسيطرت على الحركة التجارية خلال موانئ الأطلسي. وفي الوقت نفسه كان تجار قطلونية يؤسسون إمبراطورية تجارية في البحر المتوسط لتنافس التجارة الإيطالية. كان تطور الطرق البحرية والشحن في الممالك المسيحية في أواخر القرن السادس الهجري/ الثاني عشر الميلادي قد أعطى دعماً لنمو سريع في موانئ أوروبا الجنوبية ولجماعات التجار فيها. وقد بدأت طرق جديدة في الظهور بين إيطاليا وشمال إفريقيا، وبظهورها فقدت سواحل أيبيريا الجنوبية أهميتها في طرق الشحن البحري التي تصل بين أسواق شمال البحر المتوسط وجنوبه. وكان من نتيجة ذلك أنه في القرن السابع الهجري/ الثالث عشر الميلادي لم تعد ثغور الأندلس نقاط توزيع للبضائع القادمة من شرق العالم الإسلامي إلى غربه، أو بين أسواق شمال البحر المتوسط وجنوبه. وقد حلّ محلّ تلك الثغور جنوة أو غيرها من المدن المسيحية التي أصبحت مخازن بضاعة دولية ومراكز توزيع. وغدت البضائع نفسها التي كانت تصل في السابق إلى جنوب أوروبا عن طريق الأسواق الأندلسية تصل الآن إلى إسبانيا على متن سفن إيطالية. وبحلول القرن السابع الهجري/ الثالث عشر الميلادي بدأنا نرى تغيراً في أنواع البضاعة في تجارة غرب المتوسط، بما في ذلك البضائع القادمة إلى موانئ إسبانيا الجنوبية والصادرة عنها. وقد كان لظهور البضائع الجديدة في أسواق الأندلس، إلى جانب التقدم نحو الجنوب في «حرب الاسترداد» المسيحية أثر في اقتصاد إسبانيا الإسلامية الداخلي. فمثلاً، نجد الأقمشة في صناعة النسيج الناشئة في الأراضي المنخفضة وإيطاليا وفرنسا تبدأ بالظهور في أسواق عالم المتوسط، ولا بد أن كان لها أثر في إنتاج النسيج الإسباني. وفي هذه الفترة حدثت تغيرات كبيرة في الصناعات التجارية الأيبيرية، وهبوط في إنتاج بعض

صادرات المنطقة الرئيسية. ففي السابق، كانت الأندلس مصدراً مهماً للحرير الخام والمنسوجات الحريرية بالنسبة لتجارة المتوسط، وكان إنتاج الحرير ونسجه الصناعة السائدة في كثير من المدن والمناطق الريفية على طول سواحل إسبانيا الإسلامية الجنوبية. وفي مقابل ذلك، بدأت إسبانيا المسيحية (وبخاصة قشتالة) تنتج الصوف في أواخر القرن الثالث عشر الميلادي، بحيث إنه في حدود عام 1350 م بدأت شبه الجزيرة تنافس بريطانيا في تصدير الصوف إلى المناسج الأوروبية. وفي أثناء تدهور إنتاج الحرير وحل الحرير الإيطالي محل الإسباني في أسواق المتوسط. وفي الوقت نفسه ظهرت صادرات أيبيرية جديدة مثل الحديد⁽¹⁾.

شهدت مملكة غرناطة في عهد بني نصر حركة تجارية نشيطة، سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي. وقد تداخلت عدة عوامل في نجاح وازدهار هذه الحركة التجارية، منها موقع بلاد الأندلس الاستراتيجي المجاور لبلدان أوروبا وأفريقيا، وتعدد ثغورها الساحلية التي مكنت غرناطة من الاتصال بعدة أقطار إسلامية ومسيحية عقدت مع بلدانها معاهدات تجارية، فضلاً عما تزخر به المملكة من خيرات زراعية وصناعية، وانتشار الأسواق والفنادق والمتاجر والوكالات-والحمامات في مختلف مدنها وقراها. ونعني بها المعاملات التجارية التي تتم بين مختلف مدن مملكة غرناطة حيث تعرض كل منها بضائعها تبعاً لشهرتها في سلعة من السلع أو صناعة من الصناعات في أسواق منتظمة داخلية كانت غرناطة العاصمة من أكبر الأسواق التجارية، ولولا أننا لا نمتلك معلومات تشير إلى نشاطها العام مقارنة بباقي الأسواق بالمملكة، لكن أغلب المصادر أشارت إلى أشهر الأسواق فيها، والتي تعرف باسم

(1) أوليفيا ريمي كونستيل، نفس المرجع، ص 1081.

«القيسارية». وهو اسم قديم مشتق من اسم القيصرية نسبة إلى القيصر الإمبراطور الروماني وكان الموظفون الرومان يتوفرون على مخازن مبعثرة في جوانب المدينة يخزنون فيها ما يجبونه من ضرائب وإتاوات لكنها غالبًا ما كانت تتعرض للنهب والسرقه من الأهالي؛ لذا فكر أباطرة الرومان في إنشاء شبه مدينة صغيرة يجتمع بداخلها التجار، وتكون مخزنًا ومستودعًا لجبايات الموظفين. أما القيسارية في غرناطة فكانت تعد من أكبر الأسواق وتقع على مقربة من المسجد الجامع قبالة باب الرملة في الجهة الغربية من المدينة، وهو سوق مسقوف تباع فيه الأقمشة والمنسوجات الحريرية الأندلسية الرفيعة دروبها ضيقة، ومتاجرها ودكاكينها متلاصقة، لها عدة أبواب تغلق في المساء حفاظًا على أمنها، ولم يبق منها اليوم سوى بابين أو ثلاثة وتبعًا لما ورد في وصف أبي الفضل للقيسارية يبدو لنا جليًا تباين وظيفتها في المشرق ووظيفتها في بلاد الأندلس، فقد كانت تعتبر في المشرق مخزنًا للمتاجر ومكانًا لإيواء النزلاء من التجار، أما في إسبانيا الإسلامية فهي سوق لحزن المتاجر وبيع سلع إسبانيا الإسلامية. وقد احترقت قيسارية غرناطة عام 1259هـ/ 1843 م وتم بناؤها من جديد على طراز النظام الإسباني الإسلامي القديم. اعتاد المسلمون إقامة أسواق في المدن التي تعرف رواجًا تجاريًا، حيث يقيم التجار في أقسام هذه الأسواق طيلة اليوم مصحوبين ببضائعهم لبيعها وشراء أخرى ولا يهودون إلى دورهم إلا في المساء. وأشار ابن الخطيب إلى أن أسواق غرناطة كانت تغص بالخضراوات والفواكه بمختلف أصنافها. وذكر الحميري حرير فحص البيرة الذي ينتشر بالبلاد ويعم الآفاق، وكتان هذا الفحص الذي يعد من النوع الجيد ويصل إلى أقاصي بلاد المسلمين. ويضيف القزويني: أن رخام البيرة ومعادنها الجوهريّة المتعددة كالذهب والفضة والصفرة والحديد والرصاص والتوتيا كانت تحمل إلى سائر بلاد إسبانيا الإسلامية. كانت غرناطة تعرف

رواجًا تجاريًا نشيطًا خاصة في المناطق العمرانية، لتفي بحاجات سكانها الذين تزايد عددهم بسبب سيول المهاجرين الوافدين إليها من باقي قواعد إسبانيا الإسلامية إذ كان أهل القرى يتوجهون نحو المدن لبيع منتجات حقولهم وبيع ماشيتهم. وعند باب البيرة كان يقام سوق أسبوعي تعرض فيه مختلف السلع فضلًا عن بعض الشوارع المخصصة لهذا الغرض لتجار التقسيط، بينما خصصت الفنادق لتجارة الجملة، فقد كان هؤلاء التجار الوافدون على الأسواق بحاجة إلى مكان للمبيت، وهذا كان دور الخانات التي تستقبل الغرباء من التجار والزوار. وتقام هذه الفنادق عادة بظاهر المدن، وتتحول عند اشتداد الحركة التجارية إلى مخازن للسلع الموجهة للبيع أو التبادل، كما وجدت فنادق خاصة بالنصارى. وتعتبر الفنادق أو الوكالات من المرافق التي تواجدت بمملكة غرناطة والتي كانت تأوي الوافدين إليها من التجار، وأشار العديد من الكتب إلى وجود فندق مشهور فيها يدعى فندق الفحم El Coral de Carbone كان يباع فيه الفحم بكثرة، وكان مجاورًا للمسجد الأعظم الذي كانت جوانبه تعج بالمحلات التجارية. وتنوعت تخصصات تجار غرناطة؛ فهناك تجار المواد الغذائية من جزارين وسماكين وخضارين وشوائين وقلائين، وبائعي العجين المقلي مع الجبن ومختلف الأصناف الجيدة من الأمعاء المحشوة وبها أيضًا أهل الحرف الذين يصنعون مختلف الأواني الحديدية والنحاسية، فضلًا عن تجار الخيول والسروج، والدباغين الذين غالبًا ما كانوا يتوجهون للأماكن الفسيحة لاتقاء رائحة صناعتهم. أما تجارة القماش والعطور فكانت متركزة في قلب المدينة. كان تنقل التجار يتم بواسطة البغال شائعًا بمملكة غرناطة؛ فبلاد إسبانيا الإسلامية كانت مشهورة بالبغال التي يصفها ابن سعيد بأنها فارهة، في حين وصف خيولها بضخامة أجسامها، وإلى جانب البغال والخيول، كانت الجمال وسيلة من وسائل التنقل بمنطقة البيرة وبالمناطق الشرقية

من المملكة النصرية . كانت الأسواق في غرناطة تعرف حركة تجارية نشيطة بين مدنها، حيث تتبادل مختلف أصناف البضائع التي تكون بحاجة إليها، وطبيعي أن هذه الأسواق كانت بحاجة إلى من يضبط أمورها، ويضمن بقاءها واستمرار نشاطها. وقد حلَّ الإسلام هذا المشكل بإنشاء خطة الحسبة التي اعتبرت من الوظائف الدينية الرفيعة، كما سبقت الإشارة إليها. كانت المكاييل والموازين بغرناطة تختلف حسب المواد، فاستعمل «المثقال» لوزن المعادن الثمينة والتوابل والبهارات، بينما استعمل «الدرهم» لوزن المعادن الكريمة والنقود الذهبية والفضية، «والدلال» لوزن المواد الغذائية ما عدا الحبوب. أما الحبوب فكانت لها موازين خاصة «كالمذ» والقمح، كما استعمل القنطار، بينما استعمل «المكيال» المصنوع من الفخار ومن النحاس لوزن السوائل عامة والزيت خاصة. ولقياس الطول استعمل «الشبر» «والقصة»، والذراع لقياس الأقمشة وغيرها. ولقياس المسافات استعمل «البريد» (يساوي اثني عشر ميلاً)، واستخدم الميل أيضاً، ولقياس الأراضي الزراعية استعمل المرجع العملي.

ازدهرت التجارة الخارجية في مملكة غرناطة في عهد بني الأحمر ازدهاراً كبيراً، وبلغت شأواً بعيداً بينها وبين الدول المعاصرة لها، سواء الإسلامية أو المسيحية، فرغم وقوع أرضها بين مسيحيين يتربصون بها، وما كان ذلك يتطلب من أهلها اليقظة الدائمة والاستعداد للطوارئ، كل ذلك لم يمنعها من عقد اتفاقيات تجارية مع ملوكها في فترات السلم والهدنة، بل اتصلت بأقطار أخرى بعيدة عن أرضها إذ وصلت معاملاتها التجارية إلى الإسكندرية والشام وإيطاليا، لا سيما جنوة والبندقية وروما، فكانت تصدر إلى هذه الدول المنتجات المتنوعة التي اشتهرت بها مدنها، وتستورد السلع التي كان سكانها

بحاجة إليها. وقد ساعدها على هذا الرواج التجاري بين مختلف الدول الموانئ الطبيعية الممتدة على طول ساحلها كمدينة مالقة التي كانت مركزاً تجارياً، كما اشتهرت بتينها الطيب الذي كان يصل إلى بلاد مصر والشام والعراق وربما إلى بلاد الهند، ثم اللوز الذي كان يحمل منها إلى بلاد المغرب والمشرق. وقد أشاد ابن الخطيب بهذه المدينة بقوله: مالقة - حرسها الله - طراز الديباج المذهب، ومعدن صنائع الجلد المنتخب، ومذهب الفخار المجلوب منها إلى الأقطار، ومقتصر المناع المسدود، ومصر الدست المضروب، وصنعاء صنائع الثياب، ومحج التجار إلى الإياب. أما مدينة المنكب فأهميتها لا تقل عن أهمية مالقة؛ فهي على ساحل البحر المتوسط. اشتهرت بمينائها الحسن الذي قال عنه ابن الخطيب: مرفأ السفن ومحطها، ومنزل عباد الصليب ومخططها، كما اشتهرت بمنتجاتها الزراعية والصناعية التي كانت تُصدّرُها إلى مدن الأندلس وبلدان إسلامية أخرى، ويذكرها العمري بقوله بها دار الصناعة لإنشاء السفن، وبها قصب السكر، ومنها يحمل إلى البلاد، وبها المور، ولا يوجد في بلد من البلاد الإسلامية هناك إلا فيها، إلا ما لا يعتبر، ويحمل منها السكر إلى البلاد، وبها زيب مشهور الاسم. أما مدينة ألمرية فقد ذكر القلقشندي أنها تعتبر أولى المراسي الإسلامية، فساحلها يعد من أحسن السواحل. ويخبرنا ابن الخطيب أنه على عهده كانت تستقر بها جالية أجنبية من النصارى كانت تمارس فيها نشاط التجارة. ومن أجود ما اشتهرت به هذه المدينة الصناعة الحريرية الموشاة التي كانت تصدرها إلى الخارج. بواسطة القوافل البحرية داخل أرض الأندلس وعبر السفن نحو الخارج. ولم يكن في بلاد إسبانيا الإسلامية مدينة تفوق ألمرية مالا ولا متاجر ولا ذخائر، فابن الخطيب امتدحها بقوله: ألمرية هنية مرية، بحرية، ثرية، أصلية سرية، معقل الشموخ والإبابة، ومعدن المال وعنصر الجباية، وحبوة الأسطول غير المعلل

بالنصر ولا الممطول، ومحط التجار، وكرم النجار، ورعي الجار، بحرهما مرفأ السفن الكبار. وكان بالمرية عدد من التجار الأجانب. وقد ذكر لسان الدين بن الخطيب في رحلته المسماة خطرة الطيف وصفًا للاستقبال الحافل الذي لقيه السلطان يوسف الأول عند زيارته المرية، فتجار الروم شاركوا أيضًا في هذا الاستقبال فأقاموا: على عمد الساج مظلة من الديباج ليمر من تحتها الموكب السلطاني. أما مدينة البيرة فقد أشاد الحميري بحريز مرجها وكتانها الذي كان يصل إلى أقاصي بلاد المسلمين. ومقابل المواد المتعددة والمتنوعة التي كانت تُصدّرُها غرناطة ونواحيها إلى مختلف الأقطار، كانت تستورد المواد التي هي بحاجة إليها كالزيت الذي لم يكن يفي بحاجات سكانها، والتوابل التي كانت تجلبها من بلاد المشرق، والحبوب التي كانت تأتيها من المغرب العربي⁽¹⁾.

نجحت مملكة غرناطة في كسب ثقة التجار الأجانب الذين تتعامل معهم، إذا اشتهر أهلها بحسن معاملتهم، فكانوا موضع ثقة لدى جميع التجار، فكانت كلمة الغرناطي أكثر ضمانًا من عقد مكتوب. وهذه السمعة الطيبة التي اشتهر بها أهل غرناطة مكّنتهم من نجاح علاقاتهم التجارية مع تجار مملكة قشتالة وأراغون وبعض جمهوريات وإمارات إيطاليا التي عقدت معهم معاهدات تجارية متعددة. وأشادت الوثائق التجارية بالعلاقات التي كانت تربط غرناطة بالمدن الإيطالية، كالتى عقدت 678 هـ / 1279 م بين سفير جنوة في غرناطة والسلطان النصري محمد الثاني، وتعهد بموجبها هذا الأخير بحماية التجار الجنوبيين وإعفائهم من الرسوم المفروضة على التجارة، كما تضمنت المعاهدة قائمة المنتجات المسموح بتصديرها. وتعهد السلطان أيضًا بإعفاء الجنوبيين حق بناء كنيسة خاصة بهم، وفندق وحمام، والسماح لهم بممارسة

(1) د. أحمد ثاني الدوسري، المرجع السابق، ص 314.

الصيد في أراضي المملكة مقابل تعهد الجنويين بإمداده بالسفن في حالة الحرب مع أعدائه، ودفع رسم قدر بستة ونصف بالمائة. وحماية للتجار الجنويين وتجارتهم تأسست بجنوة عام 1452 ما يسمى "Compera Granate" ترعى مصالح هؤلاء التجار على أرض غرناطة مقابل دفع ضريبة قدرها واحد وربع بالمائة تسمى "Drictus Grnate" على المواد المتوجهة أو المجلوبة من غرناطة. كانت موانئ مالقة وألمرية والمنكب مقصد التجار الإيطاليين، خاصة من جنوة وتوسكانيا وفنيسيا وغيرها من المدن، فغالبًا ما كانت سفنهم أو مراكبهم تغادر موانئ غرناطة محملة بحريرها الخام الذي تطلق عليه الوثائق الإيطالية الحرير الإسباني أو المالقي أو الميري أو الموريسكي، ويحمل إلى موانئ البحر المتوسط إلى إيطاليا وفرنسا وإسبانيا الإسلامية حيث يتم توزيعه. أما السكر الذي اشتهرت به مالقة والمنكب وألمرية فكان تجار جنوة يتولون تغليفه في صناديق قبل توزيعه في الأسواق المتوسطية، كما تولوا تصدير الثمار المجففة كاللوز والتين والزبيب والعنب، خاصة أسرة spinola الجنوية التي احتكرت تصدير هذه المنتجات المالقية في القرن التاسع الهجري/ 15 م. نشطت الحركة التجارية الغرناطية مع مملكة أراغون كذلك، وقد تجلّى ذلك من خلال عدد من المعاهدات عقدها ملوك المملكتين بهدف توثيق الروابط التجارية. وقد اتضح ذلك جليًا في نص الكتاب الذي بعث به الأمير عبد الله محمد بن الأحمر (محمد الثالث المخلوع) إلى ملك أراغون كند برجلونة في أواخر ربيع الثاني عام 701 هـ/ 1302 م، وجاء في نصه: كذلك تنعم لكم بأن يصل إلى بلادنا كل ما يريد الوصول برسم التجارة من بلادكم بما شاءوا من أنواع التجارات، ويسرح لهم ما أرادوا من ذلك، ويكونون مؤمنين في نفوسهم وأموالهم، على أن ينصفوا من الحقوق الواجبة على العادة، وعلى أن يكون أيضًا كل من يتوجه من بلادنا إلى بلادكم من التجار مؤمنين في نفوسهم

وأموالهم، وتسرح لهم في بلادكم ما شاءوا من أنواع المتاجر، وينصفون في الحقوق الواجبة على العادة من غير إحداث زيادة، وينصفون من حقوقهم الواجبة لهم كما ذكرتم في كتابكم. ويتضح لنا استمرار هذه العلاقات التجارية بين المملكتين حتى عهد الأمير عبد الله محمد ابن أمير المسلمين ابن أبي الوليد إسماعيل بن فرج بن نصر (محمد الرابع) في نص العقد الذي تم بينه وبين دون حقيقي ملك أراغون بتاريخ 726 هـ / 1326 م والذي جاء في مضمونه: وبالعقد الذي عقدتموه على أنفسكم، وجعلتم عليه طابعكم المعهود عنكم بأنكم قد جددتم معنا الصلحة التي كانت بين والدنا رحمه الله وبينكم، وعقدتم معنا صلحاً مبنياً على الصفاء والوفاء لخمس أعوام. فمنها أن تتردد أجفاننا إلى سواحلكم وأجفانكم إلى سواحلنا، وناسنا إلى أرضكم وناسكم إلى أرضنا، آمنين برأ وبجرأ في نفوسهم وأموالهم وجميع أحوالهم، محفوظين مجرّوسين حيثما حلوا وأينما ساروا، لا يلاحقهم ضرر بوجه من الوجوه في بر ولا في بحر، ولا في سر ولا جهري، ويباح لهم البيع والشراء في جميع الأشياء بسوقها المعتاد هنالك، وإخراج ما يشترونه من إحدى الجهتين إلى أخرى من غير شيء يلزمهم في ذلك إلا ما جرت به العادة في الحقوق المخزنية. يتجلى لنا من خلال المعاهدتين بوضوح تطور العلاقات التجارية التي تمت بين مملكتي غرناطة وأراغون، ونلمس منهما نوعاً من الحذر من الجانبين حيث أكد الملوك عدم التعرض لتجار المملكتين سواء في أموالهم أو في أنفسهم، والالتزام بدفع الضرائب التي جرى بها العرف، فرغم العداوة التي كانت بين الممالك المسيحية ومملكة غرناطة لم يمنع ذلك من ربط علاقات تجارية بل أصبحت أكثر تنظيماً، إذ أكدت بعض الوثائق تعيين قنصل لهؤلاء التجار ينظم أعمالهم التجارية بغرناطة، كما حدث مع التجار القطلانيين الذين استقروا بالمملكة النصرانية منذ القرن الثامن الهجري / 14 م في مدينة

المرية حيث تم تعيين قنصل عام فيها 727هـ / 1326م وآخر بمالقة عام 728هـ / 1327م. وفي عام 808 هـ / 1405 م عقد السلطان محمد السابع معاهدة صداقة وتحالف بينه وبين Martin ملك أراغون وابنه Martin ملك صقلية، تعهد فيها الطرفان بتنظيم العلاقات السياسية والمبادلات الحرة بين تجار المملكتين في أراضي الدولتين. أما مملكة قشتالة فرغم حجم النزاعات بينها وبين مملكة غرناطة فقد تم إبرام معاهدات تجارية بينهما كالتى تمت بين أبي الحجاج يوسف الأول وجون الثاني Joine II ملك قشتالة يوم 7 محرم عام 735 هـ / 16 سبتمبر 1431، اتفق الطرفان على تأمين سبيل التجار من كلتا الدولتين دون خوف في ذهابهم أو إيابهم مع دفع الواجب المعتاد بين النصارى والمسلمين. منذ الفتح الإسلامي ببلاد إسبانيا الإسلامية تراكمت عدة عوامل دفعت بالأمراء الذين تعاقبوا على حكمها إلى الاهتمام بالأسطول التجاري والحربي، منها استقرارهم بهذا العالم الغربي حيث فصلهم البحر عن أجزاء العالم الإسلامي خاصة المشرق، إلى جانب فريضة الحج التي تعد ركناً من أركان الإسلام، ما دفع بملوك غرناطة إلى الاهتمام بالأسطول وبناء أبراج متخصصة لمراقبة سواحل مملكتهم. وإلى جانب العوامل السابقة نضيف الهجمات التي كانت تتعرض لها السواحل الغرناطية من قبل القراصنة المسيحيين، والتي أخبرنا الرحالة ابن بطوطة بإحداها عندما أراد زيارة مدينة مالقة، إذ نزل بحارة مسيحيون من أربعة أجفان في منطقة سهيل الواقعة بين مربلة ومالقة، فقتلوا بعض سكان المنطقة، وأسروا بعضهم، وعمد سكان غرناطة إلى جمع الأموال لافتدائهم. وإلى جانب الدور المهم الذي قام به الأسطول الغرناطي لحماية المملكة من هجمات الأساطيل الإسبانية، فقد كان يضمن أيضاً تأمين الاتصالات التجارية بين غرناطة وبين القوى الإسلامية في بلاد المغرب، والمشرق خاصة وكانت غرناطة كما سبقت الإشارة - تمتلك

عددًا من الثغور والقواعد البحرية كالمرية ومالقة والمنكب ثم شلوبانية والجزيرة الخضراء وجبل طارق التي اشتهرت بدور لصناعة السفن وإصلاح ما يفسد فيها. وطبيعي أن هذه السفن كانت تحمل مختلف بضائع إسبانيا الإسلامية إلى الخارج وتعود محملة بسلع أجنبية أخرى لا توجد بأرض إسبانيا الإسلامية، فمسيحي إسبانيا كانوا يحملون منتجاتهم الصناعية الراقية والسلع التي تأتيهم من بلاد المشرق إلى أرض المغرب الذي كان ينقل إليها بدوره الحبوب والمواد التي تفتقر إليها كقصص قفصة الذي كان يصل إليها وإلى سائر ديار الإسلام عن طريق المغرب. وكانت وهران تمتد سواحل إسبانيا الإسلامية بالمواد الغذائية. ونشطت التجارة أيضًا مع بلاد المشرق التي كان تجارها يفدون إليها منذ العهد الأموي، واستمرت رغم تقلص رقعة إسبانيا الإسلامية في عهد بني الأحمر الذين تعاملوا مع مصر والشام وأقطار المغرب فضلًا عن دول أوروبية وممالك أيبيرية مسيحية فكانت أساطيل هذه الدول ترسو بمواني الأندلس الساحلية وتنقل إلى جميع موانئ البحر المتوسط محاصيل غرناطة ومنتجات المدن الأندلسية الأخرى كأواني مالقة الفخارية المذهبة وورقها السميك وسجاجيد بسطة.

اهتم معظم مؤرخين إسبانيا الإسلامية بكتابة تاريخ الطبقة الحاكمة وموظفي الدولة التابعين كالوزير والقاضي وصاحب المدينة وصاحب الشرطة، إضافة إلى وظائف أخرى لا تقل أهمية عن الوظائف المذكورة، ولم تكثر غيرها من الطبقات المكونة لأغلب المجتمع، بل حديثهم عن الطبقة العامة يندرج تحت باب الحديث عن الطبقة الحاكمة، لكن رغم ندرة المعلومات المتعلقة بهذه الطبقة فقد حاولنا أن نوضح الصورة لعناصرها التي تضم المزارع الصغير والعامل والحرفي والتاجر والبائع. فإذا كانت الطبقة الخاصة انفردت باقتسام أرض غرناطة، التي كان أغلب عناصرها يميلون إلى الترف واللهو

والانغماس في ملذات الحياة من غناء وفروسية وصيد، فإن السواد الأعظم من سكان غرناطة كانوا يعملون بجهد لضمان قوتهم اليومي، فالشعب الغرناطي كان يعاني قهراً ضرائباً مزدوجاً، حيث كان عليه أن يؤدي ضرائب للأسرة الحاكمة، وأخرى في شكل جزية للسلطة المسيحية كما أشرنا سابقاً. وارتبطت هذه الضرائب بمزاج ملوك غرناطة الذين تشددوا في استخلاصها لتغطية أعباء الدولة العسكرية ونفقات المسؤولين الكبار الذين انغمسوا في عوائد القصر في البذخ والترف. ورغم هذا الضغط الذي كانت تعيشه الطبقة الدنيا من أهل غرناطة من فلاحين وصناع وحرفيين فقد استطاعوا المساهمة في الاقتصاد الغرناطي، واستطاعوا التعبير عن مقدرتهم وعبقريتهم رغم ضيق الرقعة التي بقيت لهم؛ فاستغلوا ظروف بلادهم الطبيعية الملائمة التي حولوا أراضيها إلى جنات وارفة الظلال بالتفنن في وسائل الري، واستصلاح التربة؛ فازدهرت الزراعة، وتنوعت محاصيلها التي أصبحت محط مدح وإشادة العديد من كتب إسبانيا الإسلامية والأجنبية. وقد كانت حياة البادية بإسبانيا الإسلامية بشهادة هذه الكتب نفسها - قريبة من المجتمع الحضري، لكن عند اقتراب غرناطة من نهايتها أصبحت تضطر إلى الاستيراد بسبب الأخطار التي كانت تتلقاها في عرض البحر؛ لذا عمد أهلها غالباً إلى ادخار أقواتهم وتخفيف أغلبها. وأبدع حرفيو غرناطة في صناعاتهم التي حولوها إلى تحف رائعة كالفسخار المذهب المزجج، والبسائط الملونة، والحلل الحريرية الموشاة بخيوط الذهب والفضة التي انبهر سكان الأقطار الإسلامية بروعتها وجمالها. وما كان لهذه المنتجات الزراعية والصناعية والمرافق التي تتوافر في غرناطة من موانئ وأسواق وفنادق وغيرها إلا أن تساهم في نشاط التجارة الغرناطية التي أصبح الأجانب والمسلمون يرغبون في التزول بأرضها قصد التجارة والمبادلة

والارتزاق⁽¹⁾. هكذا، ورد أهل برشلونة على إسبانيا الإسلامية «وعظم الانتفاع بهم» كما نزل بها «تجار أهل ملفط بضروب من تجارتهم» ولأول مرة، كان «احتلال تجار المفلين بقرطبة أتوا إسبانيا الإسلامية في البحر طلب التجارة» هكذا، نالت إسبانيا الإسلامية من الشهرة أن اتخذها التجار الروس الذين يحملون «الخز وجلود الثعالب السود والسيوف من أقصى صقلية» محطة لهم. بما يسقط رعم أحد الدارسين بأن «ظهور شأن التجارة الإسلامية ونماؤها أخرج التجار الأجانب من البحار». ومن المفيد إثبات نص عام للمقري بالغ الدلالة في الكشف عن الرعاية التي حظي بها التجار، ضد تجاوزات البيروقراطية، إذ يقول: تنازع الفتى الأكبر المعروف بالمورقي مع التاجر المغربي في خصومة توجب فيها اليمين على الفتى المذكور، وهو يومئذ أكبر خدم المنصور، إليه مرد داره وحرمة فأنصفه منه وسخط عليه المنصور وقبض نعمه ونفاه. وهو نفس المصير الذي لحق بأحد الحجاب على يد الخليفة الحكم لما «بدا في معاملته للناس ومتاجرته إياهم من قبح سريرة وباطن سوء» هكذا نعمت إسبانيا الإسلامية بسمعة طيبة في أوساط التجار. إلى درجة أن أحدهم لم يتمالك عن التصريح بالقول: «والله لأحدثن في مشارق الأرض ومغاربها أن ابن عامر يحكم على الطيور وينصف منها». مع ذلك، استمرت الحرية التجارية مقيدة بلجام السلطان الذي حافظ على حق مصادرة جزء من أموال التجار باسم مصلحة الأمة والجماعة. فالناصر لم يتردد عن «مقاسمة عماله في تجارتهم فجعلها في بيت المال» حتى غدت هذه الممارسات من الأمور العادية، كما يفهم من رسالة بعثها أحد الأغنياء للمنصور «يعرض عليه ما جاءه به، ويحكمه فيه ويسأله أخذه أو الأخذ منه». كما أن الدولة احتكرت الاتجار ببعض السلع. فقد سبقت الإشارة لوبر السمور الذي «يحجر عليه بني

(1) د. أحمد ثاني الدوسري، نفس المرجع، ص 321.

أمية، ولا ينقل الأسرار» نفس الشيء ينطبق على بعض المنسوجات الفاخرة والأسلحة ومواد البناء وغيرها. وقد أسندت هذه المهمة لعرفاء متخصصين، اشتهر منهم في عهد الناصر عبد الله بن يونس وحسن القرطبي وعلي بن جعفر الإسكندراني وربيح بن زيد الأسقف بمعنى أن القطاع التجاري لم يتحرر نهائياً من وصاية الدولة.

تكشف وضعية النقد، عن بعض مظاهر الازدهار التجاري. فقد أجمع المؤرخون على تحديد تاريخ اتخاذ أول دار لسك العملة بإسبانيا الإسلامية في سنة ستة عشر وثلاثمائة. وفيما قبل، كان الأندلسيون «يتعاملون بما يحمل إليهم من دراهم أهل المشرق على الرغم مما يحمله هذا الحدث من دلالة سياسية، باعتباره يوافق إعلان الخلافة الأموية، فإنه أتى نتيجة لضرورة اقتصادية. علما بأن شيوع التبادل السلعي، يتطلب كمية متعاضمة من النقد المتداول، وبالتالي «لرفع من إنتاجية المعادن الثمينة» من ثم إصرار الخلافة على استمرار تدفق ذهب السودان. هكذا، فاستجابة للمتطلبات الجديدة، لم تتوقف دور الضرب بالعاصمة عن إصدار النقود طوال عصر الخلافة. ومن القرائن ما يدل على تحول النقد إلى مقياس رئيسي لحجم الثروة. فللدلالة على غنى الناصر، قيل بأنه يملك «عشرين ألف ألف دينار» كما قدرت ثروة المنصور مبالغة «من الأموال الناضجة بأربعة وخمسين بيتاً» وعلى نفس المنوال، حدد أحد القضاة غناه بالكشف «عن مال عظيم صامت في صندوق». إن في هذا ما يفسر إقدام الجميع - على تحويل ثرواتهم نقداً، بدلا من تبديدها. فما صدره الحكم من نعم بعض الوزراء، كان على شكل ثروات نقدية قدرت بـ «عشرين ألف ألف دينار» من شأن هذه التطورات أن تعمل على تحويل معظم الإنتاج إلى سلع للتداول. حقيقة استمرت ظاهرة الاكتناز قائمة، مع ذلك فالتوسع مجالات الاستثمار وإمكانية تحقيق الأرباح بسرعة، شجعت الأغنياء

للإقدام على مشاريع تجارية، في مجتمع أصبحت فيه الثروة غاية بذاتها. خصوصاً وأن التجار، أصبحوا يتميزون عن غيرهم بـ «كثرة الأموال والتصرف». في ظل هذه الظروف، تؤدي تقلبات القيم النقدية إلى اضطرابات في مجموع الوضعية الاقتصادية. من ثم حرص الخلفاء الشديد على مراقبة العملة. وليس أدل على ذلك مما أورده ابن حيان بقوله: «عزل الناصر لدين الله سعيد بن جساس عن خطتي الوزارة والسكة معاً، وسخط عليه وحبسه مهاتماً، لما اطلع عليه من غشه في السكة» حتى غدت العملة الأموية مشهورة بجودتها وحسن عيارها في جميع الآفاق. ومما يدل على قوة عملة إسبانيا الإسلامية وقدرتها على ربط اقتصاديات كثير من مناطق إسبانيا الإسلامية إقدام أهل فاس خلال عهد الحكم على ضرب «السكك باسمه وعلى عياره» ولاحقاً سكت كل من سجلماصة والنكور نقود باسم هشام الثاني. بل وحتى ملوك نفارا، لم يترددوا عن إصدار دراهم بنفس حجم ووزن الدرهم الأموي. وبالمثل فالقطع الذهبية التي عرفت ببرشلونة باسم «مانكوس» ضربت على شاكلة الدينار الأموي. ولعل في تداول عملتين معدنيتين: الدينار الذهبي والدرهم الفضي، ما يكشف عن مدى كثافة التبادل السلعي، الذي وصل إلى درجة من التطور والضخامة، اضطر معها التجار إلى ابتكار وسائل أداء بديلة عن النقد، كالصكوك والسفاتج بمعنى أن النقد لم يقتصر دوره على ضمان مقياس موحد للقيم، بل أصبح وسيلة فعالة لتنشيط وتسهيل التبادل. ومن شأن شيوع التداول النقدي، الحد من الممارسات الربوية. ساعد ذلك على انتشار المؤسسات المالية والمصرفية، التي لم تعد حكراً على أهل الذمة. فقد أصبح من الواجب «أن يكون في الصرف رجل مثيل خير» أكد ابن بشكوال على صحة هذا الاعتقاد في ترجمة لـ «عثمان بن سعيد المقرئ المعروف بابن الصيرفي» نسبة لأبيه الذي اشتغل - على ما يبدو - في قرطبة بأعمال الصيرفة.

بديهي أن يفضي تعاظم النشاط التجاري بالمدن، إلى استقطاب جماهير عريضة من السكان المتحررين حديثًا من القيود الإقطاعية. ولعل فيما لاحظناه من انفجار ديموغرافي واتساع مديني، أبرز مظهر على ذلك، ومن المفيد تمييز فئة محدودة من كبار التجار المسيطرين على الرأسمال التجاري، عمن عرف في المصادر العربية باسم الباعة والسوقة وأهل الحوانيت والمتعيشين وقد تعاظمت أهمية هؤلاء في ظل تزايد التخصص بين القطاعات الاقتصادية، وبرز بوادر انفصال تجارة الجملة عن تجارة التجزئة. ف «التجار المسافرون ينزلون بين أيدي» الجلاسين والدلالين فيوزعون بضائعهم على أرباب «الدكاكين» الذين يتكلفون بيعها للمستهلك. ومما يكشف عن علاقة الحوانتي بالدلال، أن قال أحدهم «أتى دلال يبيع للناس فسألني يبيعها له، فبعت الدرنوك بثمان والشفقة بثمان وأرددت عليه وأخذت أجرة منه». ومن وظائف الجلاس، ربط المنتجين الحرفيين بالمحتكرين. ف «منهم من يجلس لشراء الخام للتجار ويدفع له البضائع ويجمع بداره الأموال للشراء ولم يكن فيها مال لنفسه». وربما مارس بعضهم ضغوطًا على المنتجين، كأن «يعطيهم ذهبًا على سبيل القرض، ويشترط عليهم ألا يبيع لهم شيئًا من متاعهم إلا هو» ولقد كشف السقطي عن دورهم هذا بقوله: «يبيعون ويشترون للغير، ويأخذون أجرة من البائع على البيع وأجرة من المشتري على الشراء». وبالمثل، تعاظم دور الجلاب، الذين يمدون المدن بما تحتاج إليه من المواد الخام والاستهلاكية. ولقد عرف المتخصصون منهم في الحبوب باسم «الميارة الذين يتعاون القمح ويسوقونه على دوابهم ويطحنونه بالأرحى ويجلبونه ويعيشون من ذلك». إن أهم ما يكشف عنه هذا النص، أن وضعية هؤلاء الوسطاء، مثل غيرهم من الباعة - رغم التفاوت - كانت متواضعة. فطلبهم العيش وليس الربح، وهو ما أكدته ابن حيان بقوله: كان أحدهم من «شظف المعيشة» ما لا شيء فوقه إذ

كان يعالج السقط بسويقة ابن أبي سفيان ببضاعة نزره. أما ربط الاتصال التجاري فيما بين المدن والمناطق، فكان يضمه جمهور غفير من أرباب الدواب «ذوات الأكرياء المعروضة للخدمة» مقابل أجر معلوم. وبداخل قرطبة كان «للحمالين في كل صنعة موقف خاص لا يتعدوه». وعلى عكس التجار الكبار والمحتكرين، خضع هؤلاء لمراقبة مشددة من طرف الدولة، التي احتفظت بحق التسعير لهم، وضبط مكاييلهم وأوزانهم بحيث لا «يجسر (أحدهم) أن يبيع بأكثر أو دون ما حد له المحتسب في الورقة» من ثم محدودية دخلهم.

تعتبر «السوق الكبرى بقرطبة» أبرز مظهر عند نشاط الحركة التجارية. فإليها كانت تنتهي - عبر «الطريق السالك بجوف» المدينة شرايين المواصلات القادمة من مختلف الاتجاهات وعلى ضفة الوادي الكبير التي تحد السوق من القبلة، أقيم «الرصيف المعروف» وجهاز بالموانئ إضافة لما توفرت عليه من «الخانات والحمامات» والفنادق والمرافق، التي تسهل مأمورية التجار. وقد بلغت كثافة المبادلات بها أن أمر الحكم «بتوسيع المحجة العظمى بسوق قرطبة لضيقها عن مخترق الناس وازدحامهم فيها وهد الخوانيت المتحيفة لعرضها المضيق لسلها، كيما ينفسح الطريق بالواردين والصادرين» لنفس السبب، أقدم على «تنقيل دار البرد التي بغربي قصر قرطبة وفي صدر سوقها العظمى» فشيّد مكانها «قيسارية للتجار توسعت بها السوق» لم تكن بقية الطرق التي تفضي إليها، أقل ازدحامًا. ففي حارة فرن بريل، حيث باب الحديد، ابتاع الحكم «الخوانيت التي على هذه المحجة من أربابها وهدمها وضمها إلى المحجة كيما تتسع بالناس». وفي نص لابن حيان ما يكشف عن تخصيص مكان معين بالسوق لكل صنف من البضائع، إذ قال: «وقع حريق بسوق قرطبة، فأحرقت جميع الخط، واتصل الحريق بخوانيت الصوافين وأخذت النار

سوق العطارين وما وراءها من حوانيت الحرارين وعمت حوانيت الشقاقين وما جاور ذلك من جميع الجهات، واعتدت النار على دار البرد». ينسحب نفس الشيء على «حوانيت المشاطين والخراطين» و«حوانيت السراجين» كما كان «لأصحاب الغراييل بالسوق» مكان خاص. وعلى ضفة الوادي، كان «رصيف القصابين» معزولا عن «إرضام الجزارين» وهكذا. واضح من خلال هذه النصوص، أن سوق قرطبة احتضنت إلى جانب النشاط التجاري، عديداً من الصناعات والحرف. وهو ما يستفاد مما أورده ابن حيان عن «أصحاب الصناعات وطبقات التجار».

رغم ما نالته سوق قرطبة من اهتمام، عجزت عن احتواء نشاط تجاري ما فتئ يزداد اتساعاً وتعقيداً. مما أدى إلى بروز أسواق عديدة بمختلف أرباض العاصمة. يقول الإدريسي: قرطبة خمس مدن «وفي كل مدينة ما يكفيها من الأسواق والفنادق والحمامات». وهو ما أكدّه المقرئ بالقول: «في كل ربض منها من المساجد والأسواق ما يقوم بأهله ولا يحتاجون إلى غيره». ولما انتهى الناصر من بناء الزهراء، «خط فيها الأسواق وابتنى الحمامات والخانات وبالمثل، فالزاهرة «قامت بها الأسواق وكثرت فيها الأرفاق» لم تعد وظيفة السوق الكبرى إذا قاصرة على تلبية الحاجيات اليومية للسكان، بل تجاوزتها إلى تأمين التبادل على الصعيد «الوطني»، فيما بين المدن والأقاليم، بل والعالمي، فيما بين الأمم ولعل في هذا ما يدعم الاعتقاد السالف بتزايد الاتجاه نحو انفصال تجارة الجملة عن تجارة التقسيط ولا غرو، فحتى على مستوى الحارات والأحياء، بدأت تبرز أسواق محلية صغيرة، عرفت لذلك باسم «السويقة» مثل «سويقة الزبانيين» و«سويقة ابن أبي سفيان» كما انتشرت حوانيت التقسيط الصغيرى بالأزقة والدروب، حتى بلغ مجموع ما كان بالعاصمة «ثمانون ألف حانوت وأربعمائة وخمسة وخمسون». فضلاً عن

ذلك، برزت أسواق متخصصة في الاتجار بصنف واحد من السلع. وقد ذكرت المصادر الكثير منها، مثل «سوق الحوت» و«سوق الدواب» و«سوق الخشابين» و«سوق الحدادين» إضافة لـ «سوق الغزل» و«سوق السراشق» وغيرها. ولما عمَّ الجراد قرطبة خلال حجابة المنصور، أمر «بجمعه وعقره وأفرد له سوقاً لبيعه» بما يدل على أن ظاهرة الأسواق المتخصصة ما فتئت تزداد كثرة. وفي سوق الحوت، على سبيل المثال، «كان يباع من أنواع السمك المملوح وغيره في كل يوم على اختلاف أجناسه أيام جريانه بعشرين ألف دينار قاسمية» بما يكشف عن كثافة نشاط هذه الأسواق.

من المتعارف عليه أن الأسواق تعتبر من المرافق العمومية، ملكاً للجماعة الإسلامية، يقول ابن سهل «الأفنية والطرق كالأحباس للمسلمين لا يجوز لأحد أن يحدث فيها حدثاً». وكانت الدولة تضع على مداخلها وأبوابها عشاراً، يأخذ الضرائب على البضائع التجارية حتى بلغ ما كان يجنيه الناصر سنوياً «من السوق والمستخلص سبعمائة ألف دينار وخمسة وستون ألف دينار» وإلى جانب المحتسب والشرطة، كانت الدولة تعين «مفتياً في السوق» للبت في النزاعات من جانبها الفقهي. أما الحوانيت والفنادق و«مصارى الكراء» فمنها ما كان في ملك الأحباس. فقد تحدث ابن حيان عن «تحييس حوانيت السراجين بسوق قرطبة»، كما ذكر ابن سهل بعض «دكاكين المسجد». ومنها ما كان في ملك الخليفة. فكم هي الحوانيت التي «ابتناها السلطان فاكتراها الناس منه لتجارتهم» مع ذلك، يبدو أن أكثرها كانت في ملك الخواص. إن دلت هذه المظاهر على شيء، فإنما تدل على مدى الازدهار التجاري بأندلس الخلافة. سيكون لذلك تأثيره على البنية الاجتماعية لطبقات العامة بقرطبة. وهو ما سنعرض له بالدرس⁽¹⁾.

(1) د. أحمد الطاهري، المرجع السابق، ص 136.

الاقتصاد:

إن دراسة إسبانيا الإسلامية من هذه الناحية، وهي كيان اندثر منذ عدة قرون، تعد فصلاً من فصول التاريخ الاقتصادي للعصر الوسيط. فيتحتم علينا تحديد المجال الجغرافي المطلوب، وتحديد الفترة الزمنية المرافقة وأخيراً شرح المقصود بعبارة التاريخ الاقتصادي. وقد يظهر هذا الاهتمام الشديد بتحديد المفاهيم نوعاً من الخذلقة، ولكن الأساس هو أن نتبين الموضوع الذي نحن بصدد. ويفضل في هذه الحالة ضبط معاني المصطلحات التي سنستخدمها، بهدف ألا تفسد هذه الدراسة من بدايتها بالتباسات أساسية.

يعرف الجميع أن كلمة الأندلس هي الاسم العربي الذي يدل على إسبانيا المسلمة، ولكنهم ينسون غالباً أن هذا الاسم قد تغير مدلوله خلال القرون. فهو قد شمل، في ما يقرب من الأعوام 102 - 112 هـ / 720 - 730 م، شبه الجزيرة الأيبيرية كلها وجزءاً مهماً من مقاطعتي «لانغدوك» و«روسيون» من بلاد غالة. وعلى العكس من ذلك، فإنه قد تقلص عام 885 هـ / 1480 م فلم يعد يدل إلا على أقاليم مالقة وغرناطة والمرية كما هي معروفة اليوم. وبين هذين الحدين الأقصى امتدت مرحلة استقرار (تزيد عن قرنين). إنها مرحلة زمنية توافقت مع رقعة جغرافية محددة. وهي التي عرفت فيها الأندلس لتدل بالمعنى الدقيق على شبه الجزيرة الواقع جنوب نهر دويرو وعلى وادي إيبرو. فتكون الفترة الزمنية التي يهتم بها البحث متوافقة مع الامتداد الجغرافي المذكور (بعد زمن الفتح والاعتراف بالتفوق السياسي والحربي للمسلمين وقيام نظام إداري إسلامي)، ممتدة من سقوط برشلونة وطركونة بيد الفرنج (801 - 808 م) إلى انتهاء حكم خلافة قرطبة (1031 م). ويعزز اختيار هذه الفترة الزمنية توافقها مع توافق واقع متماسك متلاحم،

لا من الناحية السياسية فحسب، بل والإدارية والاقتصادية والتأسيسية والثقافية أيضاً. ثم جاء ذلك التمزق السياسي المعروف بعهد (ملوك الطوائف)، الذي خلق مجموعات إقليمية سريعة الزوال، ساعدت على إبراز الفروق الإقليمية التي كانت موجودة سابقاً. ولم تنجح أي محاولة توحيدية، سواء أكانت مرابطية أم موحدية أم بني نصرية في إعادة لم شمل كيان متلاحم مكتف بذاته من جميع وجهات النظر. أما عن الاقتصاد، فإن المراد به هو دراسة الأحداث والمعايير والمؤسسات الاقتصادية الخاصة بفترة معلومة، أي تلك التي ترتبط بإنتاج السلع والخدمات وتوزيعها وترويجها واستهلاكها، عندما تهدف هذه الوظائف إلى إضفاء الكفاية على المجتمع عن طريق تضافر جهود أفراده. ومن الحقائق المعروفة أن هذه الجهود المتحدة تبذل حسب «نمط» معلوم، يكون المجتمع قد نصبه أمام عينيه كهدف يحاول تحقيقه. فهو إذن متأثر به منصاع له، وهكذا تختلف أساليب الإنتاج والترويج والتوزيع والاستهلاك باختلاف الهدف، أهو سد متطلبات جميع أعضاء المجتمع، أو متطلبات جماعة معينة منه؟ ومن النمط الذي يختاره المجتمع تتشعب جميع المميزات والأهداف التي نصبها أمام عينيه، أي نظام هذا المجتمع. فلا بد إذن من دراسة حجم المنتج الزراعي أو الصناعي، وأشكال تنظيمه: كمقاولة المستثمر الفردي أو المنتجين المشاركين، التي قد تكون موجهة - حسب الحالات - من جهة منتج فردي، أو منتجين مشاركين، أو أصحاب أملاك، أو ملاك غير منتجين بأنفسهم، أو الدولة. أما الاستهلاك الذاتي فهو على الرغم من أهميته بالنسبة إلى أغلبية الجمهور (عامّة المنتجين الفلاحين، بل العديد من أصحاب الأملاك الذين يسكنون المدينة) ليس له سوى أثر سلبي في التحليل الاقتصادي، لأنه لا يتم إلا من زاوية تقدير ثقله الخاص، وتقلباته بالنسبة إلى جزء من السلع المنتجة الداخلة في عملية الترويج وإعادة التوزيع يتمان انطلاقاً من أداءات مفروضة

على المنتج ومن التبادلات الفورية بين المنتجين، وبين المنتجين والوسطاء، وبين المنتجين الوسطاء والمستهلكين. جميع هذه العلاقات تكون مصبوبة داخل قوالب في مؤسسات تدعى الضرائب، وقوانين الملكية المختلفة، وأشكال المقاسمة بين المنتج والمالك، وعقود البيع والشراء، وأخيراً السوق. ويستطيع التبادل أن يستمر من جهة أخرى بين الوسطاء على صورة تبادل للمنتوجات، ووسائل الإنتاج، أو رموز التبادل ومنها مؤسسات من نوع رابطة التجار، وطرق الترويج من نوع تحويل الديون، والشيكات، وسندات الأمر. إلخ. وأخيراً يمكن أن يتم التوزيع من أجل الاستهلاك بأداء عيني أو التبادل، أو بيع مباشر أو غير مباشر أو بتعويض مجاني.

تبقى هذه اللائحة بعيدة عن استيفاء جميع الوقائع، ولكنها تسمح مع ذلك بفهم شدة التعقيد، وبامتداد ميدان التغطية الشاسع، أو ميدان التأثير في عملية الاقتصاد في مجتمع معلوم. ويتطلب تحليل كل مظهر من هذه المظاهر أن تقام مسبقاً سلسلة تامة من الأعمال المختصة. وهو مما لم يتحقق إلى الآن مع الأسف الشديد. في إطار المجال المحدد لهذه الدراسة سوف نقتصر على إقامة ملامح الخطوط الأساسية لاقتصاد إسبانيا الإسلامية، باستخدام التحليل الأكبر (Macro - Analysis)، وهو إقرار بأن المحاولة تمس تحليلاً اقتصادياً بحثاً، ودون الوقوع في متاهات الدراسات الجغرافية التعدادية التي أنجزت جميعها بالتقريب على ذلك الأساس حتى الآن، ودون القصد إلى تجاهل جهود دوبلر وإ. ليفي - بروفنسال - التي كانت تستحق التنويه في زمنها. وسوف نقف على مستوى آخر، مسلحين بخطة الاستمرار في تحليل المفاهيم وتجاوز مرحلة التعداد المجرد البسيط. وسوف نذهب إلى أبعد من إقامة لائحة شاملة للسلع وذكر مصادرها، وسيكون الجزء الأكبر من الجهود منصرفاً إلى إبراز محاولة تفسير عقلانية للنشاط الكلي للمجتمع. وسوف نحاول

الوصول إلى هذه النتيجة بدراسة ثلاث نقاط أساسية: (أ) إنتاج السلع.
(ب) أداء الخدمات. (ج) توزيع فائض الإنتاج.

ويلزمنا لتحقيق هذا كله، علمًا أننا اخترنا الانطلاق من ميدان التاريخ الاقتصادي: (1) وصف المصادر المستخدمة. (2) بيان الصفة التمثيلية لهذه المواد المستخدمة. (3) الإشارة إلى محدودية التحليل الإحصائي المطبق على الفترة الزمنية والمجال المكاني المدروسين. (4) التحقق من صحة الأعداد النسبية التي تم الحصول عليها، وذلك بالمقارنة مع مصادر وصفية قادرة على إعطاء تقديرات تقريبية.

ليس من فائدة هنا في إعادة دراسة المصادر الواجب استخدامها من أجل تحقيق دراسة اقتصادية للأندلس، لأن هذه المؤلفات قد نشرت ويمكن توجيه القارئ نحوها. وكذلك المجتمع الخاص بها. نُشر فقط من أجل وضوح العرض الاقتصادي، إلى أن إسبانيا الإسلامية كانت تشكل تركيبة رأسمالية مبكرة تركز على استغلال الجماعة القروية، فهي أساسًا مجتمعًا زراعيًا تتكون فيه الغالبية العظمى للعائدات من فلاحه الأرض. مع العلم أن امتلاك فائض الإنتاج وتحويله يتمان بعد دفع مختلف الضرائب، ونستطيع أن نصنف إسبانيا الإسلامية من حيث مفاهيم الاقتصاد ضمن المجتمعات القائمة على خزانة الدولة وما يجتمع لبيت المال من ضرائب. إن المغامرة في محاولة القيام بتحليل رقمي لظاهرة اقتصادية جماعية - رغم كونها خاصة بالعصر الوسيط - تفترض استخدام الإحصاء. وسيكون السؤال الأول إذن: هل كان الإحصاء موجودًا في إسبانيا الإسلامية؟ الجواب هو نعم. ومن الطبيعي ألا تكون لوائح هذا الإحصاء - رغم فضول المنصور - كاملة وحاضرة مثل إحصائيات عالمنا الحديث. ولكنها مع ذلك كانت موجودة لأنها كانت القاعدة بالنسبة للفعالية

الإدارية لكل دولة منظمة. وقد وجدت فعلاً إذن: (أ) لوائح النفوس الخاصة بالبالغين الذكور بالنسبة لأفراد الشعب المغلوب - وذلك منذ البداية مع حكومة عبد العزيز (95 - 97 هـ / 713 - 715 م) وعقبة (116 - 123 هـ / 734 - 740 م) ويوسف الفهري (129 - 138 هـ / 746 - 756 م) مع محاولات تجديدها لتبقى صالحة مع الزمن (مثل تلك اللائحة الخاصة بمالقة عام 862م). (ب) مراكز تسجيل العقارات، التي أقيمت من أجل دواعٍ ضريبية لمعرفة ما إذا كانت الأرض مما يدفع عنها الخراج أو العشر (السمح 100 - 103 هـ / 718 - 720 م). (ج) لائحة دافعي الضرائب المدنيين (في عهد المنصور). (د) لائحة نفقات الدولة بالنسبة للأقاليم (مثل تلك التي حفظت جزئياً بواسطة العذري في مختلف الأقاليم من كورة قرطبة). (هـ) ميزانية المداخيل (التي نسخها جزئياً ابن عذارى وابن حوقل). (و) سجل جميع الأراضي من أجل تحديد وضع الخراج المسبق (الأمير عبد الله، الطرطوشي).

وسوف يكون السؤال الثاني: هل وصلتنا هذه الإحصائيات؟ وهنا لابد من الاعتراف بأننا لا نعرف منها إلا نتفاً. ولكن من الممكن إعادة تركيب قيمة بعض المنتجات الصافية، بحيث يكون فيه مجال الخطأ مقبولا يسمح بتقدير معلوم لسلم الكميات. وهكذا تكون الأرقام التي سوف نقدمها ناتجة من إعادة التركيب الافتراضي للمبالغ الكلية انطلاقاً من بعض مكوناتها (تلك التي وصلتنا). ومن دون أن نقع في «اختلاق واختراع» إحصائيات (تم وصفها على يد و. كولا)، فإنه مما لا يدافع عنه أن هذه النتائج المحصل عليها تتصف بميزة أقرب إلى التصور والاحتمال منها إلى العملية المطلوبة. ومما لا ريب فيه أن الصعوبات في هذا العمل كبيرة جداً. أما س. د. غوتايين (Goitein) فإنه لا ترمش له عين عندما يؤكد أن «دراسة الأثمان التي تركت لوحدها في المصادر الأدبية العربية، هي عملية تشبه محاولة حل معادلة ذات أربعة

مجاهيل . ويشاطره الرأي و . كولا (W. Kula) . وعلى الرغم من كل هذا يظهر أنه من المفضل اتباع أسلوب «من الأفضل التحرك ثم التأسف وليس القعود ثم الندم» "meglio fare e pentirsi che stare e pentirsi" الأثير لدى ماكيافللي . المعطيات التي قدمها الجغرافيون تسمح في أحسن الأحوال بإقامة لوائح أولية: أسماء المنتوجات، والاختصاصات الإقليمية لبعض المراكز الكبرى إلخ . وهذه المعلومات على الرغم من فائدتها في إعطائنا فكرة عن اختلاف المنتجات، إلا أنها غير صالحة أبداً لتقدير الحجم . فلا بد إذن من مقارنة تختلف عن طريقة جمع المعلومات (الخداعة لغياب العديد من العناصر)، والتي تسمح بإعادة تركيب المجموع الكلي . وكان نظام الضرائب قائماً على حصول الدولة على نسبة مئوية من الإنتاج وبذلك يصبح ممكناً حساب هذا الإنتاج . ومن أجل هذا كان من الضروري الحصول على المعطيات التالية: مبالغ المدفوعات وأنواع الضرائب المالية، والمحاسبة الرسمية . وهذا كله يستطيع أن يزودنا، مبدئياً، بعدد السكان التقريبي، وقيمة الإنتاج الزراعي، والحجم التقدي المناسب مع ميزانية سنوية . كانت إسبانيا الإسلامية بلداً إسلامياً «تقليدياً» من ناحية الضرائب المالية . أي أن المدفوعات كانت تقدر حسب معطيات الشريعة . فهناك ضريبة على الفرد المسلم تدعى العشر، وأخرى - مختلفة - يدفعها غير المسلم (المحمي) المعروف بالذمي . وتنقسم هذه الأخيرة إلى جزية وإلى ضريبة عقارية: الخراج . على هذه القاعدة الأساسية تنبت فروع أخرى:

(أ) الضرائب غير القانونية التي تؤلف الضرائب غير المباشرة: المكس والضرائب والمغارم . . إلخ (التي تقع على جميع السكان) . (ب) الفداء من الخدمة العسكرية أو غيرها (التي تقع على عاتق المسلمين وحدهم) . (ج) ضرائب الإحصاء كالطبل والطق (التي لا يدفعها مبدئياً سوى المولدين) .

هذه المدفوعات المالية تتطلب جباة مختلفين حسب موضوع الضريبة وصفة الذي يدفعها. فالعشر (الذي يدفع عينياً) يؤدي للقباض أو العشار. ويجمع الخراج والطبل رجال العامل، نقداً بعد تقدير العبرة الذي يقوم به الخارص. وكان يجمع الجزية جاب مكلف بها أو شيخ الحي أو القومس. وأما الضرائب غير المباشرة فكان يقبضها المكاس أو المتقبل. وكانت المسئولية المالية إما فردية (بالنسبة للأملاك الكبرى: الضيعة) أو الجماعية (بالنسبة إلى أعضاء الجماعات القروية: القرية). وكانت القرية تؤلف الوحدة الإدارية الدنيا في القاعدة. ويسمح هذا التقسيم المختصر، بفهم التعقيد الضريبي المالي الأندلسي وكثرة القائمين والمكلفين بتحصيله، وإلى أنه بحكم الظروف، لم تكن توجد محاسبة واحدة بل عدة محاسبات. قبل أن ننطلق إلى أبعد من هذا، لابد من توضيح حدود الوثائق التي وصلتنا. إن المعطيات التي يقدمها الجغرافيون (البكري، العذري، ابن حوقل) أو المؤرخون (ابن عذارى، ابن الخطيب، المقرئ) تشترك جميعها بلامع خاصة تؤلف نوعاً من المقام المشترك. فهي مأخوذة من مؤلفات كتبها مسلمون لقارئ مسلم. فهي لا تهتم إذن إلا بالفرد المسلم والرعية المسلمة. وهي التالي لا تتحدث عن الآخرين من دين غير هذا الدين. وعندما نجد في المصادر جبايات الأندلس فإن المقصود بها الجبايات المأخوذة من المسلمين فقط، ولا ينطق المؤلفون بكلمة واحدة عن مبالغ مدفوعات أهل الذمة. فلابد إذن على ما يظهر من إضافة الكميات المتناسبة (التي يصعب تقديرها) مع هؤلاء الذميين إلى قيمة الجباية. وفي الحالة المعاكسة، لا نجد إلا مجموع الضرائب التي دفعها المسلمون وليس المبالغ الحقيقية لمداخل دولة الأمويين في إسبانيا الإسلامية. وقد حفظ لنا العذري تفاصيل المدفوعات القروية (عدد القرى، والضرائب العينية، والضرائب النقدية) لولاية كورة قرطبة حوالي عام 206هـ/ 822 م. وما يؤسف له أن

اللائحة غير كاملة لغياب أقاليم: الأولى والوادي وأ . . . مريم. قد حفظ لنا الذكر عدد القرى وكذلك المبلغ الإجمالي للمدخل المالي، كما حفظ لنا أيضاً المقرري مبالغ المداخل العينية والنقدية، وسوف نحاول، مستخدمين معطيات الجغرافي البكري، بطريقة التقاطع والمقارنة، أن نبين مميزات كورة قرطبة. ثم نحاول بعد ذلك، متسلحين بالذعر الشديد (لأن المسألة تخص ولاية غير عادية لقربها من العاصمة ولعلاقتها بها، مما يجعلها أكثر اعتناقاً للإسلام، وأكثر تطلباً للأبعاد، وأكثر حملاً للضرائب، وأكثر جلباً للانتباه) أن نحسب مقدار ما يمكن أن يكون الناتج الكلي الأندلسي بالنسبة إلى الناتج القرطبي. إن إحصاء العذري يحدد وجود 773 قرية في الكورة، وهذا العدد يكمله الذكر فيصبح المجموع ما بين 1079 - 1083. وليست جميع هذه القرى متجانسة. فبعضها يخضع للعشر (560 × 1080): (773 = 782) (مما يقرب من الربع) وبعضها الآخر لا يخضع له. وهذا العشر كان يعبر عنه بـ 3336 مداً من القمح و4734 مداً من الشعير (وهو ما مجموعه 8070 مداً من الحبوب) بالنسبة إلى الاثني عشر إقليمًا التي فصلها العذري. وهو ما يناسب الـ 15 إقليمًا للولاية مدفوعًا من الحبوب يصل إلى 11275 مداً. بينما يورد ابن غالب، في المقرري 4600 مد من القمح و7646 مداً من الشعير وهو ما مجموعه بين 12246 و12600 مد. فهناك فرق يقرب إذن من عشر - بنقصان - بين الحساب الذي أجريناه وبين نتائج الوثائق. وهو فرق مقبول ولكنه يدل على الحذر الشديد للافتراضات الموضوعية. هذه الوظيفة العينية قد تصل قيمتها النقدية من 31344.5 ديناراً إلى 34043 ديناراً حسب الانطلاق من حساباتنا أو من معطيات المقرري. (التي تقرب من 53000 مد إلى 73000 مد، والتي يجب أن تقسم على عشرة بالنسبة إلى البكري). وبعد ذلك تشير إحصائيات العذري إلى المداخل النقدية:

- النض للحشد أو الإعفاء من الخدمة العسكرية (الخاصة بالمسلمين) كان يصل إلى مبلغ 21267 ديناراً. وهذا يجعلنا نفترض بالنسبة إلى مجموع الولاية مبلغ: 29713 ديناراً. هذا التعويض النقدي كان يمثل إذن ضريبة الحشود والبعوث، التي كانت تدعى كذلك وظيفة النفير. ويظهر أنه قد عمل بها منذ عام 184 هـ/ 800 م أيام الأمير الحكم، وكانت ثقيلة جداً بحيث عمل الأمير محمد على حذفها حوالي 238 هـ/ 852 م وجعلها هدية إلى سكان عاصمته بمناسبة توليه الحكم. إن الأهمية الاقتصادية لهذا الفداء كبيرة، فقد كانت تشبه مقدار المبلغ المحصل عليه على سبيل العشر وللطبل. - كان النض للحشد متبوعاً بالطبل الذي كان مبلغه 13782 ديناراً، مما يجعل لمجموع الولاية 19255 ديناراً. ولم يكن هذا الطبل سوى الضريبة العقارية القديمة التي كان الزارع المحلي يدفعها. وقد تغير اسمها عندما اعتنق مالك الأرض الإسلام، فلم تتغير قيمتها تغيراً محسوساً. فهي الخراج إذن تحت اسم آخر. وهي ضريبة على المسلمين الجدد، وهم المولدون، بينما كان العشر خاصاً بالعرب المسلمين. وتصبح خارطة الضرائب المالية في إسبانيا الإسلامية على الشكل التالي:

(أ) لا يدفع العربي المسلم إلا الزكاة/ العشر، عشر إنتاجه. (ب) على الذمي أن يدفع الخراج الذي يقدر تبعاً للمساحة القابلة للزراعة وأن يدفع الجزية. (ج) يتوقف الداخل في دين الإسلام عن دفع الجزية، ولكنه في الأندلس يتابع دفعه للضريبة - تبعاً لمساحة الأرض القابلة للزراعة - ضريبة تدعى الطبل وتساوي مبلغ الخراج القديم.

ويظهر عسيراً من جهة الواقع أن تقدم هيئة الضرائب على إجبار المولدين بيع منتوجاتهم قبل الجني (ليتمكنوا من دفع الطبل والطق) بدلا من

العشر الواجب على المساحات. كل هذا يبين التعقيد الشديد لعملية مسح الحقول، علماً أن هذه العملية تقوم عليها لجنتان تتسبان لإدارات مختلفة اجتماعياً وسياسياً، كما يظهر صعباً وقاسياً أن تجعل صاحب العلاقة يتلع الفكرة التي تجعل التغيير الفكري الفقهي الضريبي المتعلق بانتقاله إلى الدين الجديد لا يمس في حقيقة الأمر سوى تغير اسم الخراج ليصبح طبلاً واسم الجزية لتصبح عشراً. فمن المحتمل إذن، أن يصبح المسلم الجديد مسئولاً عن واجب خلقي هو دفع الزكاة (وهو ما يستطيع القيام به بالدفع المباشر للمساكين وأبناء السبيل) وليس عن طريق الدفع الإجباري. فالقيام بواجب الزكاة قد منح للأتقياء: (كان الناس مؤمنين على ما يعطونه من زكاة أموالهم إلى المساكين) وهو بالضبط الواقع الذي يتكلم عنه التبيان، ص 17 في نهاية عهد الخلافة. فكانت أهمية العشر والطبل النسبية تتعلق إذن بأهمية الأملاك الموجودة بأيدي أحفاد الفاتحين وأيدي الذين اعتنقوا الإسلام منذ الساعة الأولى (أحفاد غيطشة، فورتون بن كاسيوس إلخ) - قبل أن يحقق السماح عام 100 - 103هـ / 718 - 720 م مصلحة التسجيل العقاري بمقابل تلك الأملاك الموجودة بيد المسلمين الجدد. فهي إذن دليل على درجة تغلغل الإسلام في هذا البلد. ومما يؤسف له أننا لا نتوفر بعد على عدد الدمين.

أما الصدقة فهي تحسب نقداً، مع كونها تدفع عيناً، وقد يكون ذلك نتيجة طرح تجاري من أجل التخزين (الذي كانت تقوم به قبلاً مصلحة الضرائب) أكثر مما هو تحصيل فعلي. ولم يكن يتجاوز هذا المدخول الضريبي مبالغ ضئيلة مما يظهر ضعف تربية المواشي في الولاية (أو تجزئة لا حد لها في تفرق الملكيات). كان مجموع المدخول في الكورة 110020 ديناراً (المقري) و112000، 120000، 142000 دينار (البكري) و133023 ديناراً (الذكر). أما المبالغ النقدية فهي 50955 ديناراً، وهي أقل بكثير مما هو معلن عنه. فهناك

«ثغرة» تقدر ما بين 59065 و 91045 ديناراً، حسب الرقم الكلي المأخوذ في الاعتبار. هذه النسب المثوية (ما بين 53.6 بالمئة و 64 بالمئة) مرتفعة جداً ولا يمكن قبولها كمداخيل إضافية (مكوس ومغارم). ولا بد أنه ينقصنا أحد العناصر الأساسية في نظام الأندلس الضريبي. وهذا العنصر لا يمكن أن يكون الخراج، الذي لا يظهر أثره في الوثائق، لأنه يؤخذ من غير المسلمين - فهو إذن لا يمكن أن يسجل تحت اسم الجباية - ولكنه يدخل في مداخيل الولاية الكلية. فإذا حاولنا أن نجد علاقة بين هذه «الثغرة» والمبالغ الداخلة من باب الطبل نحصل على نسبة تتراوح بين 3 و 4.7 - وهو عدد يدل (إذا افترضنا كما سبق القول إنه مضخم، أن تكون الضريبة متساوية بالنسبة للأراضي الخاضعة لضريبة الطبل وتلك الخاضعة لضريبة الخراج) أنه حوالي عام 206 هـ / 822 م في ولاية قرطبة، كانت الأملاك في يد الذميين تساوي ثلاثة أو أربعة أضعاف الأملاك الموجودة بيد المولدين. ولكي نتمم ميزانية قرطبة طبقاً للنظام الضرائبي فيها نشير إلى أنه حوالي 238 هـ / 852 م: (Serbandus ... in centum milia solidos daris sibi Postulavit a erge الجزية على النصاري.

نحن لا نتوفر على أي نص يخبرنا عن الناتج الأندلسي الكلي. فيتحتّم علينا إذن أن نستنتجه، راجين ألا تكون الأخطاء الناتجة عن المعلومات الناقصة ذات أثر كبير على النتائج. ومعنى ذلك أننا سنتقل بما «لا وجود له» إلى ما هو نظري، ثم إلى ما هو تقريبي. ومشكلتنا هو التالي: إذا كنا نعرف مدخول إحدى الولايات، فهل يمكن الحصول على معادلة تسمح لنا بالحصول على معامل ضرب يؤدي إلى معرفة الحجم الكلي لمدخول إسبانيا الإسلامية؟ إني شخصياً أعتقد أن الجواب هو نعم! فلنبداً بتحديد هذا المعامل. يسير العذري إلى أن المداخيل النقدية لولايات: مورون ونبلة وصيدونيا وإشبيلية والجزيرة الخضراء والبحيرة قد وصلت إلى 250802 ديناراً، بينما دفعت قرطبة 120000.

دينار. ومعنى ذلك أن حصة هذه الولاية بلغت ضعف حصة الأخرى. وتبعاً للذكر، توجد 13950 قرية تابعة لـ 11 كورة، وكانت إسبانيا الإسلامية مقسمة إلى 33 كورة فيجتمع لنا: $(33 : 11) \times (13950 : 3000) = 13.95$ وذلك بالاعتماد على الذكر. وعلى العكس من ذلك إذا اعتمدنا على العذري نجد: $(33 : 6) \times (250802 : 120000) = 11.49$ ، فإذا أخذنا بمتوسط هذين العددين نجد المعامل الذي نبحث عنه وهو 12.72. إذن، انطلاقاً من مدخول 120000 دينار خاص بولاية قرطبة يكون المدخول الكلي الإسلامي الأندلسي: $120000 \times 12.72 = 1526400$ دينار. فيصبح بعيداً جداً احتمال إمكانية التعبير عن عدد الناس غير المسلمين الذين يعيشون في الأندلس. وقد كانت كثافتهم مرتفعة بشكل خاص في قرطبة ومالقة والبيارة ورنداء وكابرا وجيان ومورون وكرمونة وأسيخة، كما أنها قد تكون أشد تفرقاً وتوزعاً في الثغور. ويمكن أن نقدم بمنتهى الحذر، وعلى سبيل الافتراض المعامل 10 (ولابد من الإشارة إلى أن هذا لا يعدو أن يكون انطباعاً بحثاً) فيكون لدينا: $10 \times 100000 = 1000000$ دينار، وهو مبلغ الجزية التي يدفعها الذميون على مجموع التراب الأندلسي⁽¹⁾. لا يمكن تقدير المتزوج الزراعي إلا بالانطلاق من قاعدة حسابية لا تهتم إلا بمدخول العشر، والكل يعرف أن تعرفته هي 5 بالمئة بالنسبة إلى الأراضي المروية و10 بالمئة إلى الأراضي البعل. ولكن العادة تجعلنا ننسى دائماً وجود سعر أدنى هو النصاب الذي يتحمل 5 أمثال الوسط، أي $5 \times 252.34 = 1261.71$ وهو ما يعادل: $5 \times 194.3 = 971.5$ كيلو غراماً (كلغ). فيكون كل حساب مبني على حساب العشر قد «نسي» إذن بالضرورة، الاستثمارات الصغرى التي تنتج أقل من هذه القيمة (وهي التي تكفي ما يستهلكه 7

(1) بدور شلميطا، صورة تقريبية للاقتصاد الأندلسي، الحضارة العربية الإسلامية، ص

أشخاص في مدة عام بمعدل 40 كلغ للفرد). وتحسب المداخيل بالمد ومن الصعب أن نحكم في كيفية القراءة: مدى أم مد فقط؟ (والمد هي القراءة المفضلة من حيث الشريعة. والمدى هو القياس المستخدم فعلا في إسبانيا الإسلامية. فقد كان حجم المد النبوي 1.05 لتر وهو ما يعادل 0.812 كلغ. وبالمقابل يسبب حجم المدى مشكلات لشدة اختلافه. فالنويري يجعله مكافئاً لـ 2.5 قفيزاً بالقفيز القيرواني (504 كلغ). أما ابن غالب فيجعله 12 قفيزاً ويزن 8 قناطير. ويقول السقطي إن القنطار يساوي 100 رطل، فيكون المدى ما بين 368.6 و384 كلغ (وهو المقدار الذي سوف نعتمده هنا). فإذا أخذنا تحصيل العشر قاعدة، استطعنا حساب قيمة منتوج الحبوب في إسبانيا المسلمة (لأن الذمين لا يدفعون عينا). لنأخذ بالنسبة 7.5 بالمئة كمتوسط يدفع عن الأراضي المسقية والأراضي غير المسقية وسنعتبر القمح والشعير سواء. فتكون الوظيفة الخاصة بقرطبة (وهي الوحيدة التي وصلت إلى يدنا) قد بلغت 7.5 بالمئة من المنتوج الزراعي الخام القديم المسلم، أي: $(100 \times 12446) : 7.5 = 163280$ مداً. وهو عدد أقل من الواقع، ولا بد من أن نضيف إليه جميع المنتجات الصغرى التي تقل عن النصاب. وكذلك فإنه من شبه المؤكد (على الرغم من أننا لا نملك الدليل) أن الأملاك التي تدعى الأوقاف والحبوس، وأملاك الدولة الصوافي والصفايا وكذلك التي يملكها الخواص (مال الخاصة) كانت تعد من الأملاك المعفاة من ضريبة العشر، وذلك أن قيمتها الاقتصادية كبيرة جداً، فإن مدخول المستخلص (الذي لم يتم حسابه في الجباية) ومدخول الأسواق بلغا 765000 دينار في عهد الناصر. ويعطي حاصل ضربها بالمعامل الذي سبق ذكره: $163280 \times 12.72 = 2076921$ مداً (ما بين 768453 و797539 طنًا) وهي كمية تكفي لإطعام ما بين 5123020 و5316864 نسمة مدة عام. لقد استخدمت حصة متوسطة مقدارها 150 كلغ لكل شخص.

وهي كمية تزيد عما هو في الواقع لأن نظام الطعام عند المسلمين يعتمد على الحبوب وعلى استهلاك كمية كبيرة من الخضار الطازجة أو الجافة والفواكه الطازجة أو الجافة وزيت الزيتون. وهذا النظام تؤكد السخریات والأوصاف النصرانية لطعام المسلمين الذين بقوا بعد الاحتلال النصراني. وعلى سبيل المثال، نذكر أن التموينات التي أرسلها الناصر لموسى بن أبي العافية عام 324هـ/ 936 م كانت 1000 مد من القمح والشعير، 50 مداً من الفول، 10 من الحمص، 300 قفيز من التين، 30 قسطاً من العسل، 30 من السمن، ومئة من الزيت. انظر: ابن حيان، المقتبس من أنباء أهل الأندلس، ج 5، ص 263. فكانت المواد التي ليست من الحبوب تؤلف 19 بالمئة من المجموع، وكانت قيمتها من الحُريرات مرتفعة جداً.

وكان مبلغ الخراج يتأرجح ما بين 20 بالمئة و50 بالمئة من قيمة المنتج (سوف نأخذ بالعدد الأصغر هنا) مما يسمح لنا بتقدير المنتج بالمولدين والذمين. وهو قد يصل إلى ذروته (طبل + خراج): القيمة التجارية - ما بين 28172 و3967 مداً. وهذا يتناسب مع ولاية قرطبة بمنتوج: (من 28172 إلى $5 \times 39676 = 140860$ إلى 198381 مداً. ويكون مقداره بالنسبة إلى إسبانيا الإسلامية 12.72 مرة أعظم. إذن فهو ما بين 1791739 مداً و2523406 مداً (ما بين 674000 طن و950000 طن)، وهي كمية تكفي لتغذية ما بين 4500000 و6333000 نسمة. وهذا يفترض (بين أراضي العشر وأملاك الخراج) إمكانية تحمل عدد سكان يقرب من 10600000 نسمة. ولكن كل هذا هو حد أقصى نظري لا يلتفت إلى ضرورات تخزين خمس الغلة من أجل بذار السنة التالية. (ولا إلى المصاريف الضئيلة، وتصليح أو استبدال المعدات) يضاف لها السدس (لأن الإنتاج المتوسط كان بنسبة 6 إلى 1) من أجل القيام بعملية الالتحام والاستمرار لمدة 24 شهراً في حالة ضياع الموسم المنتظر. وعلى هذا

يظهر أن عدد السكان الحقيقي لم يتعد 7000000 نسمة. لابد من التأكيد أن المعنى التاريخي لهذا الإنتاج يظهر فعلاً حوالي 206هـ/ 822 م أن نصف المساحة المزروعة كانت من أراضي العشر. ومعنى ذلك أنها في ملك الذين يحمون الاحتلال (ورثة غيطشة ومعهم 3000 ملكية، وحفدة الأرسطراطية القوطية الغربية القديمة، . . . إلخ) أو عرب الموجة الأولى من المسلمين (إلا الشاميين فهم لم يحصلوا قط على أرض). إن تخطيطاً للأملك العقارية كهذا، - دون أن يشير ردود فعل ملحوظة - يمكن أن يقدم للدارسين وجوهاً متعددة، تتقاطع وتشترك جميعها في عدة ملامح. أولاً يظهر أن عدد القاطنين الجدد كان قليلاً جداً، وأن الانتقال من النظام القوطي الغربي إلى النظام العربي المسلم قد تم من دون صدام، وقد استبقى جزءاً كبيراً من الشخصيات القديمة في أمكتها، التي قد تلاءمت بسرعة مع الأنظمة الجديدة. وقد صاحب استقرار المحتلين ظروف نقص كبير في عدد السكان وهبوط مستوى الإنتاج. هذه الظروف ساعدت، في حالات نزع الملكية من الفلاحين القدماء وعند ظهور صعوبات مرافقة لها، على أن يجد هؤلاء مكاناً لهم من دون صعوبة وذلك بالانكباب على استغلال جزء (وفير) من الأراضي غير المزروعة. وبذلك يكون الغزو البربري والعربي (Berbero - Arab) قد أوقف التدهور القوطي الغربي، ثم شكل عملية دفع جديدة للإنتاج الزراعي والاقتصاد الهسباني. ومن الطبيعي أن تكون الجباية البالغة 5480000 دينار، مثلها مثل تلك التي يربطها ابن عذارى بالناصر بعد هذا التاريخ بـ 125 عاماً، تحتم زيادة هائلة (3.6 ضعفاً) بالنسبة إلى مداخيل الضريبة في أيام الحكم الأول. هذه الزيادة في المداخيل التي لا يمكن تفسيرها إلا بزيادة نمو السكان (1080 قرية في ولاية قرطبة مقارنة بـ 3000 مركز عام 339 هـ/ 950 م)، وزيادة هائلة للمساحة المزروعة، مما أدى إلى زيادة في الإنتاج الكلي، كل

ذلك مرتبط بتسارع اقتصادي واجتماعي وبتحسين نظام الضرائب . ولكن الانتباه إلى المحيط الذي قامت فيه هذه الزيادة في المدخول الضريبي أهم بكثير من هذه الزيادة نفسها . لأن الأندلس ما بين 206 هـ / 822 م و 339 هـ / 950 م اجتازت تطوراً على المستويين النوعي والكمي . وكانت الضريبة في القرن الثالث الهجري / التاسع الميلادي تتألف فعلاً من البنود التالية (بحسب درجة الأهمية): أولاً الضرائب الزراعية العينية، ثم بدل الإعفاء من الخدمة العسكرية وأخيراً الطبل . ولكن مداخيل الخلافة لم تعد زراعية بحتة كما كانت أيام الإمارة . وهي تأتي أولاً بحسب قول ابن عذارى من «عائدات الأقاليم والقرى»، وثانياً مما يضاف إليها من «مداخيل» الأملاك السلطانية (المستخلص) وأخيراً من «ضرائب الأسواق» . وقد أصبح هذا المدخول الجديد، الذي يقدر بـ 765000 دينار يعادل سُبُع سابقه .

ولنحاول الآن تقدير أهمية المستخلص . فإذا افترضنا أن مدخول الجمارك (100000 دينار حسب حسداي بن شبرط) قد أخذ في الاعتبار معاملات تجارية فإننا نستطيع أن نتصور ملكاً (الملك الذي يدعى: الخاص) يقدر بـ 500000 دينار، وهو ما يعدل قيمة تجارية تساوي 180000 مد من الحبوب التي بدورها تعدل 11.3 بالمئة . من الناتج الكلي للأراضي الخاضعة لضريبة العشر في ولاية قرطبة والنتيجة التي تفرض نفسها هنا هي أن المستخلص قد تزايد بشدة لكي يبلغ في القرن العاشر 150 بالمئة من جباية الكورة قبل قرن من الزمن . أما نتيجة التكدس العقاري التي نتجت عن «الصادرات» فهي ليست كبيرة الأهمية . وسوف يساعد وصف ابن حوقل على إتمام اللوحة السابقة، وعلى برهان وجود مداخيل (عرفها العذاري ولكنه لم يثبتها) وعلى شهادة لظهور مصادر جديدة ضريبية، لم تكن موجودة سابقاً، أو كانت مهملة لضآلتها . ويبين ظهورها من جديد وخصوصاً القيام على جبايتها،

الأهمية التي بدأت تأخذها مبادلات السوق، وزيادة مراقبة الدولة للحياة الاقتصادية «...» حجم المرافق والعائدات المالية من الخراج، التي يتوفر عليها خليفة إسبانيا الإسلامية، ووفرة كنوزه وأملاكه. ويدل على هذه الوفرة وهذا الغنى أحد التفاصيل ذات الدلالة، وهو أن المبلغ السنوي لسك النقود كان قد وصل إلى 200000 دينار. أضف إلى هذا صدقة البلد (التي تقع على الماشية) وجباياته والمحاصيل الأرضية (الخراجات) والذمة الزراعية (الأعشار) والمزارع (الضمانات) والرسوم (المراسد) وضرائب الأعناق الشخصية (الجوالي) والجمارك (الأموال) التي تؤخذ على البضائع المستوردة والمصدرة عن طريق البحر، و(رسوم البيوع) الخاصة بالأسواق.

أدت التطورات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في إسبانيا الإسلامية إلى خلق عدد من التحولات. فقد أضيفت إلى المناطق التي تسيّرُها الخلافة (مدفوعات كل قرية) مناطق أخرى تسيّرُها قوى محلية تعترف بسلطة قرطبة، وربما تكون هي المقصودة بكلام ابن عذارى عندما يتكلم عن الجباية من الكور. فهذه هي حالة الثغر الأعلى، حيث الضريبة لا تزال مؤسسة على المنتج الفلاحي والكسب الخاص، ولكن المبالغ قد ازدادت بشكل كبير من جراء استصلاح الأراضي وتحسين قواعد الزراعة. وتفرض زيادة الإنتاج الزراعي زيادة الزكاة المتناسبة معها. وبمقابل ذلك، نجد أن تسارع عملية الدخول في الإسلام - حيث وصل عدد المسلمين في عهد خلافة الناصر، إلى أكثر من نصف السكان - وهجرة النصارى المحليين قد خفضا بما يقرب من 50 إلى 60 بالمئة من مداخيل جزية الجوالي. وفي هذا السياق نذكر أن ترتيبها عند ابن حوقل الذي يضعها بعد المزارع والرسوم، يعد من الأمور العرضية (لأنها مبدئيًا يجب أن تكون أقل مما قبلها). وقد وضعها بالضبط قبل الجمارك - التي لم تكن تقدر بأكثر من 100000 دينار - وقبل رسوم البيع (في المدن)

التي كانت تقدر بـ 150000 دينار. وتنعكس الأهمية التي أخذتها المبادلات التجارية في أن مداخيلها فاقت المداخيل الكلية لولاية قرطبة حوالي عام 206هـ/ 822 م، ومن المؤسف أننا لا نتوفر على أي دليل يشير إلى مبالغ الرسوم على حركة البضائع التي تدعى «المراسد».

النقد:

يجعل ابن حوقل مبالغ السك السنوية التي تقوم بها دار السكة الدليل الواضح على غنى خلافة قرطبة وبذخها، ويقدرها بـ 200000 دينار. وهو مبلغ كبير جداً ويساوي ضعف مدخول الجمارك المعاصر له، ويساوي 166 بالمائة من مداخيل كورة قرطبة في عهد الإمارة. . إن معرفة مبلغ هذا «الضمان» (وهو بالضرورة أدنى من المبلغ الذي يتوقعه الفلاح)، تسمح لنا باستنتاج مبلغ المدخول الكلي الذي تنتظره الدولة. وكان قانون السك هو 1.75 بالمائة بالنسبة إلى النقد و3 بالمائة بالنسبة إلى الذهب، وكان التحويل على أساس 17 درهماً للدينار. ومعنى ذلك أن عدد الدراهم المسكوكة كان أكبر من عدد الدنانير بحوالي عشرين مرة. ومعنى ذلك أيضاً أن السك يتراوح ما بين 666666 و11428571 (تبعاً للمعدن المسكوك). ومن المؤكد أنه لم يكن من الضروري سك هذا المبلغ للحصول على مدخول يساوي 6250000 دينار. ومعنى ذلك أيضاً أن المبلغ المسكوك كان مقابل مدخول مالي يفوق ذلك بكثير. ويؤكد ابن حوقل فعلاً: «أنه سمع من عدد من المحصلين الثقة العارفين بقضية الضريبة في البلاد ولـ (الحاصل)، وهو العملة السائلة الخاصة بعبد الرحمن بن محمد، أن مجموع الأموال لعام 340هـ/ 951 م قد وصل إلى أقل من 20000000 دينار بقليل. لنحاول التدقيق في طبيعة هذه المداخيل التي يظهر أنها تتغير من رواية ابن عذاري إلى رواية ابن حوقل، بنسبة واحد

إلى ثلاثة. يؤكد الذكر في صفحة 27 (كما يؤكد استمرار المداخيل الضريبية في عهد الخلافة وتفرد العامرين بالسلطة) أن مبلغ «ضرائب قرطبة وملحقاتها»: جبايات . . . وأحوازها، قد بلغ 3000000 دينار. فإذا افترضنا أن مداخل العاصمة تساوت مع مداخل ولايتها، فإن ذلك يعطينا بالنسبة إلى إسبانيا الإسلامية: $6.36 \times 3000000 = 19000000$ دينار. ويدعي عدد من المؤرخين أن ميزانية الدولة كانت تنقسم إلى ثلاثة أقسام: الثلث كان مخصصاً للجيش. وقد تصل المصاريف العسكرية حسب ابن حيان إلى أكثر من 4000000 دينار (مما يتناسب مع مجموع يساوي 12000000 دينار) وأنه كانت توجد دائماً زيادات. وكانت مخصصات كل وزير تبلغ بحسب المقرري 40000 دينار سنوياً (وأن عددهم كان دائماً يفوق العشرة). ولكن الـ 440000 دينار المخصصة لرواتب الوزراء تمثل 8 بالمائة من جباية إسبانيا الإسلامية عدم التناسب هذا غير مقبول، إلا هذا اعترفنا مسبقاً بـ:

(1) أن الجباية لا تمثل إلا جزءاً من مداخل الدولة. وهذه الحقيقة - التي لا تقبل إلا بصعوبة شديدة في ضوء مؤشراتنا الحديثة للضريبة المالية - يؤيدها:

(أ) أن العذري لم يدخل الجزية في الجباية. (ب) أن ابن عذارى، بعد أن قدّم مبلغ الجباية أضاف إليه المستخلص وصفقات السوق. (ج) أن الجباية بالنسبة لابن حوقل لم تكن سوى مفهوم واحد من تسعة مفاهيم للنظام الضريبي في عهد الخلافة. (د) إن ابن حيان يؤكد أنه في عهد المنصور يجب أن يضاف لمبلغ الجباية الأموال التي مصدرها من الأملاك التي ليس لها من يرثها، والأموال الآتية من بيع الأسرى وغنائم الحرب وأموال المصادرات وعدد من المصادر المشابهة التي لا تدخل في معايير الضريبة العادية مما لا يرجع إلى

قانون. وهو ما يكافئ الاعتراف بوجود هامش للضريبة الرسمية - وهو يذكر دائماً ويدخل في المحاسبات - وبوجود ضريبة أخرى - موازية ومهملة من جهة الشريعة لأنها «خارج نطاق الشرع» - ولذا فإنها كانت تهمل في المحاسبة الرسمية. كل هذا لا يقبل المناقشة فيما يخص الميزانيات الخاصة بالعامرين، لأن النص الذي يعلن أن مبلغ الجباية قد وصل إلى 40000000 دينار (وهو 73 بالمائة من الإجمالي الرسمي لعهد الخلافة)، هذا النص ينسي الإشارة إلى الزوائد الضريبية، التي أضيفت من أجل غايات عسكرية، والتي وصلتنا بشهادتين مختلفتين: من الأمير عبد الله ومن الطرطوشي. وهي زيادة تثقل بشكل فريد أعباء التحملات المالية إسبانيا الإسلامية. وعلى الرغم من النظرة المؤيدة التي يقدمها الأمير عبد الله لفترة سلطة العامرين التامة، فإن الضريبة كانت مرهقة لجميع أفراد الرعية، وإن أسبابها لم تكن قاهرة طارئة. فالإرهاق الضريبي فعلي لأن القائمين عليه لم يعد يكفيهم «الشراء» عن طيبة خاطر بسعر ثابت، بل أصبحوا يحصلون نسبة مثوية من الأملاك العقارية لجميع السكان، من أجل دفع أجور الجيش. فقرضت عليهم ضريبة تدعى الإقطاع فكتبت على سجلات الضريبة جميع أملاك الناس (حصل في الدواوين جميع أموال الناس) وقسم هذه المساهمة بين جميع أفراد الرعية وحدد لهم حصة معلومة تعادل تكاليف العسكر، وهي بكل وضوح عملية الافتداء من خدمة الجيش التي عمت على كل الناس. وأصبح النض للحشد مدخولاً ثابتاً للخزينة. حتى ولو حاولوا أن يقنعونا بأنها «لا تطبق على الأملاك العقارية وعلى الأرباح (من غير أصولهم ولا اكتسابهم)» فإنها بكل تأكيد أصبحت المدخول الأساسي الأكبر، لأن المراد منها هو دفع أجور المرتزقة المغاربة (وهي مرتفعة التكاليف نظراً لعددتها). ومن الواضح، أنه عندما يجري الحديث عن المجموع، فإن المؤرخين لا يتكلمون على العموم إلا عن جزء من المبالغ التي حصلت لها الدولة القرطبية.

(2) وكان من المعمول به إدارياً، أن الولايات، بدلا من أن تبعث مجموع المداخيل إلى الخزينة، كانت تبدأ بأخذ ما يلزم لمصاريفها المحلية من المبالغ المحصلة في أمكنتها. فلم تكن ترسل إذن إلا الفائض. وكان السؤال المطروح إذن هو: هل كانت المبالغ التي يذكرها مختلف المؤرخين هي مجموع المبالغ المحصلة؟ أم كانت فقط المداخيل الفعلية لخزانة المال؟ فالواقع يظهر الاستحالة المادية لأن تكون ميزانية سنوية تبلغ 4000000 دينار وتتحمل فوق كل ذلك المصاريف الدائمة المرتفعة للعمليات الحربية، تستطيع كذلك أن تسمح للمنصور - خلال ستين - من إقامة قصر بلغت تكاليف مواده 5500000 دينار، وحيث وجد في أطلاله 1500000 دينار نقداً مدفونة في أرضه. أو أن تكون الاختلاسات غير الشرعية من ميزانية تقدر بـ 5500000 دينار التي قام بها موظفو الناصر قد بلغت مبالغ خارقة جعلت الحكم الثاني يصادر ما مقداره 20000000 دينار.

فإذا أخذنا بما سبق ذكره، استطعنا أن نحاول تقدير حجم النقد المتداول. ويجب أن تكون قيمة هذه النقود تعدل مجموع الضرائب مضافاً إليه المبالغ اللازمة من أجل استمرار التبادلات في الأسواق، وما يساوي قيمة الاستيراد وقيمة الضائع والمثلّف والمجزأ، وأخيراً مجموع التوفير الشخصي لمجموع الرعايا. ولم يكن من الضروري أن تسك هذه القيمة كل سنة، فعندما يتمشى النظام النقدي فإنه يعيد إلى دورة التداول كميات تتناسب مع مصاريف الدولة الداخلية (يضاف إليها ما يمكن لبعض الخواص أن يسكه لنفسه، لنقص في السيولة. وبما أن الدولة تخزن - نظرياً - ثلث مداخيلها، فإنها لم تكن ملزمة إلا بسك كمية تعادل مكاسبها، مضافاً إليها الكميات المسحوبة من أجل الاستيراد، والتوفير الخاص، والإتلاف، إلخ. إن حقن النقود الجديدة الضرورية لتوفير السيولة الاقتصادية لم يكن يحتاج أن يفوق

ثلث مدخول الضرائب. لذا فهي تقرب من 18000000 دينار سنوياً. وسوف نحفظ بهذا العدد على أنه يوازي كلية المداخيل التي حققتها الخلافة القرطبية. وهي تسمح بتقدير المدخول الإجمالي لمجموع البلاد وهو ما بين 36000000 و54000000 دينار. إن معرفة هذه الأعداد، مصحوبة بعدد السكان، تسمح بحساب متوسط الريع للفرد ومقدار متوسط الضريبة على الفرد. إن الدراسات المنصبة على الأزمنة الأخيرة للفترة الهسبانية - الرومانية تتجه جميعها إلى اكتشاف نقص كبير في عدد السكان بالنسبة إلى الإحصائيات في عهد أغسطس، التي كانت - حسب تقديرات بلوخ (Beloch) - تعادل 60000000 نسمة بالنسبة إلى الإمبراطورية كلها و7000000 نسمة بالنسبة إلى هسبانيا. وتتراوح التقديرات لعدد سكان شبه الجزيرة الأيبيرية حوالي العام 700 م ما بين 3000000 و5000000. وقد كان عدد السكان الذي وجدناه فيما يخص عام 206 هـ / 822 م والذي توصلنا إليه عن طريق تقدير المتزوج الزراعي لإسبانيا الإسلامية الذي يسمح بتغذية هذا العدد ما يقرب من 7000000. وهو رقم يجب أن يرتفع بمقدار الأشخاص الذين يستطيعون العيش على القطاف والصيد والقنص ورعي الماشية وزراعة الأشجار (مما قد يصل إلى 10 بالمائة احتمالاً) - وبمقدار هؤلاء الذين يستطيعون الإفلات من دفع الضريبة - وهذا كله يدل على عدد من السكان يتراوح ما بين 7000000 و7700000 نسمة. وعلى ما يظهر فإن ذكر يشير بالنسبة إلى الفترة الواقعة ما بين 206 هـ / 822 م و339 هـ / 950 م (التي تتناسب مع 6 أجيال) إلى زيادة كبيرة في عدد السكان جعلت عدد القرى يتضاعف ثلاث مرات في ولاية قرطبة. فيكون عدد السكان في إسبانيا الإسلامية في عهد الخلافة يصل إلى 10000000 نسمة. فلنحاول التحقق من هذه الأعداد بطرق أخرى. كانت مدينة يابرة عام 300 هـ / 913 م تعد 4730 نسمة. وفي عهد الخلافة نجد ما يقرب من ثلاثين

مجموعة سكنية مشابهة من حيث العدد، أي: $120000 = 30 \times 4000$ ساكن، وتعتمد دراسات ل. تورييس بالباس الجغرافية على محيط المدينة والمساحة المسكونة، فأعطتنا بالنسبة إلى عدد سكان عشر مدن 310000 نسمة، وكان طول سور مدينة قرطبة عشرة أميال (البكري) أو 14 ميلا (ابن غالب) أو 15.83 ميلا (ابن الخطيب)، وهو ما يعطي 220000 أو 294000 أو 330000 نسمة. وكان للمدينة 21 ربضاً. ويؤكد البكري (ويتبعه الذكر) أن المنصور أمر بإحصاء نفوس المجموعة كلها (وبأرباضها) فأعطى كل ذلك 213077 داراً من دور الرعية (852308 نسمة) يضاف إليها 60300 دار من دور الأعيان: (85000 + 220000): 2 = 500000 نسمة، فيكون عدد سكان إسبانيا الإسلامية المدنيين: $120000 + 310000 + 50000 = 930000$. فإذا افترضنا شخصاً واحداً مدنياً مقابل عشرة أشخاص فلاحين، فإن السكان القرويين يبلغون 9300000، ويكون عدد سكان الأندلس $930000 + 9300000 = 10230000$ نسمة.

نحصل على متوسط مبلغ الضريبة، لا على الفرد، بل على رب العائلة، بقسمة المدخول الكلي على عدد الذين تحصل منهم الضريبة. وهو عدد يتج من قسمة مجموع السكان على عدد المتمين إلى أسرة أي ما يتراوح بين 5.4، فيكون ذلك بالنسبة إلى جماعة تدفع الضريبة تتراوح ما بين 2000000 و 2500000 نسمة مبلغاً يتراوح ما بين 9 دنانير و 11.25 ديناراً للفرد. فإذا علمنا أن أجر العامل يتراوح ما بين درهم واحد و 1.5 درهم في اليوم (الدينار يعدل ما بين 20.6 درهماً و 31 درهماً) وأن أجر المستعمر العسكري هو ديناران في الشهر، مما يعادل بحسب عدد السكان المقبول - نسبة مئوية ما بين 45.7 بالمائة و 54.6 بالمائة في الحالة الأولى، و 29 بالمائة و 36.3 بالمائة في الحالة الثانية. إن متوسط المدخول بالنسبة إلى الأسرة يتج دائماً من قسمة المدخول

العام على عدد الذين تحصل منهم الضرائب. فنجد بحسب القيم المختارة، إحدى الحالتين: 1 - تأخذ الدولة نصف ناتج الشغل الذي يحصله المتحمل للضريبة. ويكون ذلك: $36000000 : 2000000 = 18$ ديناراً، أو $36000000 : 2500000 = 14.4$ ديناراً. 2 - لا تأخذ الدولة سوى ثلث شغل متحمل الضريبة، أي: $54000000 : 2000000 = 27$ ديناراً أو $54000000 : 2500000 = 21.6$ دينار. ومعنى ذلك الحصول على مبالغ تقع ما بين 14.4 و 27 ديناراً، وهي نتائج تنسجم مع المعلومات الواردة عند السقطي والمقري حول أجور العمال.

يكفي أن نقرأ انطباعات المسافرين وأوصاف الجغرافيين، التي لخصها ابن حوقل أحسن تلخيص: «وتباهى هذه المدن بمواقعها ومبالغ خراجها ومداخيلها ولا توجد مدينة منها لا تعرف الاكتظاظ، أو هي ليست محاطة بالأرباض القروية الواسعة أو بولاية كاملة، مع وجود القرى والفلاحين الذين يتمتعون بالنعمة ويمتلكون المواشي الصغيرة والكبيرة والمعدات الجيدة وحيوانات الحمل والحقل وتقارب أثمان السلع فيها أثمان المناطق المشهورة برخصها، الغنية بمواردها، المنعمة حيث تطيب الحياة. لقد كانت إسبانيا الإسلامية بالنسبة إلى سكان الممالك النصرانية الشمالية من شبه الجزيرة الأيبيرية قطعة من الجنة وأرض المعاد. ولم يطل الزمن بهذا الشعور حتى تحول إلى الطمع والنهب والخطف، وأدى انتشار هذه المشاعر إلى ظهور سياسة عدوانية مخططة من أجل غايات اقتصادية. فكان احتلال الأندلس، واستثماره فيما بعد، الهدف المعلن عنه في صفوف الطبقات العليا من المجتمع الهسباني النصراني. هذا المجتمع الذي فضل، سياسة «ابتزاز الجار» على سياسة تنمية الموارد الداخلية، لأنها موجهة قبل كل شيء إلى الحصول على الغنائم وفرض الإذلال. وإذا أردنا فعلاً معرفة درجة غنى إسبانيا الإسلامية وأهميتها، فيجب

أن نتذكر أن اقتصادها قد قام على الاكتفاء الذاتي ، وأن نموها دام ثلاثة قرون .
لقد كانت الأندلس قادرة في 400 هـ / 1009 م وحتى 75 سنة إضافية - على
أن تدعم وتمول (دون إرادة منها) نمو مجموعة اجتماعية أخرى ، طفيلية
وأجنبية : هي الدول النصرانية الشمالية . ومن الصعب تقديم دليل أفضل من
ذلك لحقيقة اقتصاد إسبانيا الإسلامية وأهميته منذ نشأته وحتى تولي المرابطين
السلطة⁽¹⁾ .

أهمية كتاب المعيار حول الاقتصاد

يطلع الباحث من خلال النوازل على الكثير من أصول المعاملات
والبيوع التي كانت تجري في الأندلس في مختلف العصور، منها مثلاً شروط
البيوع والعيوب في المادة المباعة، وتوثيق البيع بحضور اختصاصيين . فقد
أحضر أحد البائعين في عصر الطوائف بطليطلة اثنين من البياطرة يشهدان على
بيع بغلته، وأنها كانت سالمة من العيوب وقت البيع، وذلك لقطع الطريق
على المشتري فيما لو ادعى عكس ذلك بعد إتمام الصفقة . ونطلع أيضاً على
كيفية التعامل مع الحوانيت المكتراة وأجورها، لا سيما في أوقات ضعف
التجارة، حيث لا يجوز الخط من كرائها لهذا السبب، بينما يمكن فسخ عقد
الإيجار بالنسبة للفنادق والإرصاء إذا قلت الواردات بسبب الفتنة أو الخوف من
الطريق . ويخير المستأجر بين الفسخ أو التمسك بالمكان، ولكن لا يلزم
صاحب الملك بتعويض المستأجر عما لحقه من خسارة كذلك تعطي دراسة
المعيار الفرصة لإجراء مقارنة في الأسعار بين المدن الصغيرة مثل مجريط
Madrid، والمدن الكبيرة مثل قرطبة، حيث كان سعر الطعام فيها ضعف سعره
في مجريط، وذلك قبيل سقوط الأخيرة بيد النصارى في أعقاب سقوط مدينة

(1) بدور شلميطا، نفس المرجع، ص 1060 .

طليطلة وانهيار خط تاجة الدفاعي . وفي مجال الضرائب يمكن الاستفادة من المعلومات الواردة عن العشارين الذين كانوا يقفون على أبواب المدن لأخذ المكس على التجارة، وكان ما يؤخذ من التجار يسمى بالقبالة . ويبدو أن هؤلاء العشارين لم يكونوا يكتفون بالمقدار الشرعي المحدد، بل يضيقون على الناس، الأمر الذي كان يؤدي إلى مجادلات بين الطرفين . كذلك كان هناك ضريبة على الأرض في الأندلس تسمى بالمعونة، لا سيما في العصور المتأخرة، مثل عصر المرابطين وعصر مملكة غرناطة . كما وضعت ضريبة أخرى على الكسب لا سيما في مجال تربية الحيوانات بنسبة درهم ونصف إلى رأس من الغنم . وقد اختلفت آراء الفقهاء في شرعية فرض مثل هذه الضرائب، فمنهم من أجازها لمصلحة البلاد وحاجة بيت مال المسلمين إلى مصادر لتقويته لمجابهة الخطر الخارجي، ومنهم من رفض الإفتاء بصحة أخذ المعونة لمخالفتها للشرع .

تسهم نصوص المعيار في تقديم معلومات عن حكم إسبانيا الإسلامية، وهل افتتحت عنوة أم صلحاً . ويأتي في طليعة هذه النصوص نص عبد الملك ابن حبيب الذي يشير إلى أن أكثر بلاد إسبانيا الإسلامية افتتحت عنوة ولكن نصوصاً أخرى ترجع بالمسألة إلى عدم إمكانية الجزم القاطع، من ذلك مثلاً ما ورد في رد القاضي عياض على إحدى مسائل أحباس النصارى في إسبانيا الإسلامية، والذي يشير إلى أن الفقهاء أصحاب التاريخ والخبر يذكرون أن إسبانيا الإسلامية منها عنوة ومنها صلح، وأكثر أموال هؤلاء المعاهدين إنما هي فيما ذكر أنه كان عنوة، لكنني أقول هؤلاء النصارى لما أشكل الأمر فيهم، وفيما وجد بأيديهم من الأموال وجب كون ما بأيديهم من الأموال بحكم وضع اليد وصحة الحوز الذي لم يجيء ما يزيله ولا قامت حجة تبطله . وما دام الكلام عن الأرض، فإن كتاب المعيار يتضمن مسائل كثيرة تتعلق بالأرض

والمياه والسقي، ومحاولات تنظيم الإرواء، ومنع تجاوزات البعض للاستثمار بالمياه. كذلك هناك معلومات عن كيفية استئجار الأرض الزراعية لا سيما في منطقة مدينة المنكب Almonecar حيث اعتاد الناس على إيجار أراضيهم لزراعة قصب السكر لثمانية أعوام، يشترط فيها على المستأجر أن يترك في الموضع عند تمام المدة جذور القصب لأنها تباع وهي في الأرض بثمر عال وإن قلعت لا يتتفع بها أحد وعلى الرغم من عدم إشارة النص إلى كيفية الاستفادة من قصب السكر، إلا أنه من الواضح وجود صناعة لاستخراج السكر من هذا القصب. ومن جهة أخرى فقد ورد ما يفيد بوجود صناعة الورق في الأندلس. وكان هذا الورق يستعمل على نطاق واسع في الأندلس وفاس، على عكس بقية أجزاء شمال إفريقيا، حيث كان يستعمل فيها الورق الرومي الصنع.

تشير نصوص المعيار إلى نشاط تجاري ملحوظ، سواء في داخل إسبانيا الإسلامية ذاتها، أو مع المناطق المجاورة التي كانت تخضع للنصارى. وكانت هذه التجارة تتم في الغالب في أوقات الصلح والسلام التي تسود بين الطرفين، منها على سبيل المثال ما ورد ذكره عن تجار طليطلة من النصارى الذين وردوا إلى قرطبة أيام الأمير المرابطي أبي الطاهر تميم بن يوسف بن تاشفين. وعلى الرغم من الموقف الفقهي الذي لا يجيز الاتجار ببعض المواد لأهل الحرب، كالسلاح وغيره، لكن يبدو أن أهل إسبانيا الإسلامية كانوا مضطرين لذلك لغرض الحصول على سلع أخرى ضرورية لا سيما المواد الغذائية والملابس. وقد ازدادت هذه الحاجة في العصر الغرناطي نتيجة أطباق الممالك النصرانية على المملكة، وأصبح قطر إسبانيا الإسلامية يعتمد في جل غذائه على الاستيراد من البحر، مثل الزروع، والسمن وغيرها التي تنقل غالباً من عدوة المغرب بالسفن التي ابتدأت بأخذ أجور عالية غير معتادة نتيجة النقل

الكثيف للمواد الغذائية. وكان الكثير من التجار يرغبون القيام بهذا العمل واستئجار السفن للنقل، لكنهم كانوا يحجمون لغلاء الأجور التي كانت تفرض من قبل أصحاب السفن على الحمولة، مثل أخذ جزء منها كالنصف أو الثلث أو الربع. وأخيراً هناك ثروة قيمة من المعلومات الاقتصادية بالنقود وأنواعها وأوزانها وكيفية التعامل بها في إسبانيا الإسلامية، بالإضافة إلى أنواع المكاييل المستخدمة. فمن جملة النقود التي يرد ذكرها في عصر الطوائف، الدنانير القرمونية، ربما نسبة إلى مدينة قرمونة Garmona، وكانت نسبة الذهب فيها نحو السبع، ولها أجزاء منها الربع دينار. كذلك المئاقيل العبادية، نسبة إلى دويلة بني عباد في إشبيلية، والمئاقيل الشرقية التي ضربت بشرق إسبانيا الإسلامية. وكانت هذه الدنانير كما يبدو ناقصة العيار ومغشوشة ولا تضاهي الدنانير المرابطية، التي يصر الفقهاء دائماً على وجوب اتخاذ أوزانها قاعدة لاستيفاء الزكاة. وقد وردت الإشارة إلى الدنانير الفضية العشرية في العصر الغرناطي، والدراهم البالية، والدراهم الزرقاء، والدراهم الجديدة، كذلك الدراهم السبعينية، التي ضربت على سبعين درهماً في الأوقية. ولكن هذه النقود دخلها اختلاط ونقص بسبب قيام البعض بقرضها حتى صار الدرهم في الوزن نصف درهم. وقد تسامح فيها بعض الناس حتى أهملوا الوزن جملة، لكن التعامل بها أصبح مكروهاً حتى صار من بيده شيء منها يود التخلص منه في أي عوض كان من غير مبالاة بغلاء ولا رخص لتوقع إلغائها، وربما هذه هي التي أطلق عليها الدراهم البالية والزرقاء. وقد ألغيت بالفعل، حيث صدرت أوامر السلطات في غرناطة بإلزام الناس بالوزن على ما ضربت عليه السكة. وكان تبدل السكة يثير إشكالات في مجال التعامل، وقد ظهر هذا الأمر واضحاً حينما بدلت سكة بني جهور في قرطبة بدخول سكة بني عباد بعد سيطرتهم على المدينة 462 هـ / 1069 م. كذلك الأمر في بلنسية، حيث غيرت السكة من ستة دنانير بمئقال إلى ثلاثة للمئقال واختلف

الفقهاء في كيفية التعامل بها، وتسديد الديون، ودفع الزكاة والضرائب، فأفتى بعضهم بالدفع بالسكة الجديدة، بينما كان رأي الأغلبية هو الرجوع إلى قيمة السكة المقطوعة من الذهب وقت التعامل، والدفع حسب تلك القيمة. وقد اضطر بعض الفقهاء إلى ضرورة تعيين المقدار الذي تجب فيه الزكاة بالنسبة للعملة المتداولة في البلد، من ذلك مثلاً فتوى أبي عبد الله الحفار (توفي بغرناطة 811 هـ / 1408 م) بأن الزكاة تجب من الدراهم السبعينية (في سبعة عشر ديناراً ذهبية، وذلك بمائة وسبعة وعشرين ديناراً ونصف فأكثر. والأوقية الشرعية من أواقنا ثلاث أوراق وأربعة أسداس أوقية بتقريب يسير. ونصاب الذهب عشرون ديناراً من الذهب، ووزن الدينار الشرعي اثنان وسبعون حبة من حبوب الشعير المتوسط، يتضاعف هذا العدد من حبوب الشعير عشرون مرة ويوزن ذلك بدنانير فيكون في ذلك مقدار النصاب من دنانير وقتنا. وتجب الزكاة من أقداحنا اليوم في أربعين قدحاً، ويعتبر ذلك بالكيل لا بالوزن). وقد أشار أيضاً في جواب له على سؤال آخر حول مقدار الصاع في كيل غرناطة ونواحيها قائلاً بأنه: «مد ممسوح من غير كيل ولا وزن أو أقل من ذلك بيسير، والذي يضبط ذلك بتقريب أن يغرف الإنسان أربع حفنات بكلتا اليدين من القمح أو غير ذلك، فهو مقدار الصاع الشرعي، لكن من الرجل المتوسط اليدين في الكبر والصفة. وإذا أراد إرفاق المساكين بالدقيق فليزنه بالقمح الذي طحن منه أو الذرة أو غيرها، لأن الكيل في الدقيق لا يصح، والوزن في زكاة الفطر لا يصح. ويجوز في أزمطنا أن يعطى الضعيف الذي له قوت يوم العيد، لجريان عادة الناس أن لا يكسبوا ولا يخدموا إلا بعد بطالة والله أعلم. ويلاحظ أن إشارة أبي عبد الله الحفار الأخيرة تدل على حالة الناس الاقتصادية في عصره، وكيفية حصولهم على قوت يومهم، وعدم اشتغالهم إلا من بعد بطالة⁽¹⁾.

(1) د. جمعة شبيحة، المجلة العربية للثقافة العدد السابع والعشرون، 1999.

الفهرس

الموضوع	الصفحة
مقدمة: رسالة الإسلام والسلام	7
الحياة الاقتصادية	12
موقع إسبانيا الإسلامية ومناخها	13
الزراعة	16
الصناعة	61
التجارة	124
أهم موارد بيت المال	129
بعض عملات إسبانيا	139
الاقتصاد	185
النقد	202

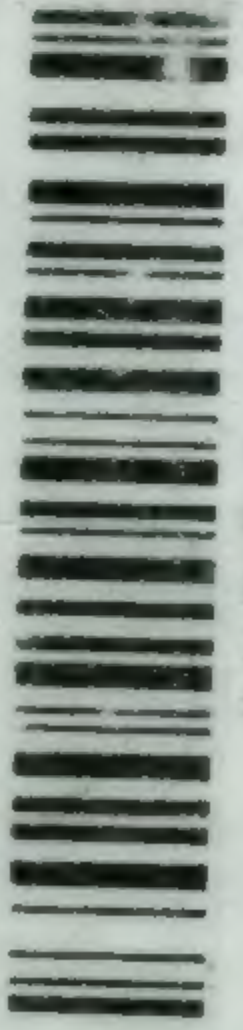
- الحياة الاقتصادية - موقع إسبانيا الإسلامية ومناخها - الزراعة -
- الصناعة - التجارة - أهم موارد بيت المال - بعض عملات إسبانيا -
- الاقتصاد - النقد .



الدكتور
محمد حسن العيدروس

- من مواطني دولة الإمارات العربية المتحدة .
- رئيس مركز العيدروس للدراسات والاستشارات ومجموعة العيدروس التجارية .
- حاصل على الليسانس من لبنان والمجستير في التطورات السياسية في الإمارات العربية 1932 - 1971 والدكتوراه من مصر عام 1983 في العلاقات العربية الإيرانية 1921 - 1971 .
- عمل في دائرة الإسكان والمشتريات بالحكومة المحلية في إمارة أبو ظبي 1970 - 1973 ثم مديرا للعلاقات الثقافية بالحكومة الاتحادية لدولة الإمارات العربية المتحدة 1979 - 1984 ، ثم جامعة الإمارات العربية المتحدة 1984 - 1993 وقام بالتدريس في كلية زايد العسكرية في مدينة العين وكذلك بكلية الظفرة الجوية في أبو ظبي ، كما شارك في دورة تدريب الدبلوماسيين في وزارة الخارجية بدولة الإمارات العربية المتحدة ، ثم في جامعة الكويت 1993 - 2000 ثم في جامعة روتردام الإسلامية بهولندا 2000 - 2002 ، ثم في القوات المسلحة لدولة الإمارات العربية المتحدة في الفترة من 2002 - 2006 : الأمين العام للجنة الإمارات للتاريخ العسكري ، ثم رئيس مؤسسة اسكاندافيا للتجارة في السويد من عام 2007 حتى الآن ، وهو عضو في العديد من الجمعيات العلمية الإقليمية والأمانة العامة لاتحاد المؤرخين العرب منذ عام 1991 وحتى الآن ورئيس تحرير مجلة دراسات روتردام صدر له أكثر من اثني عشر كتابا وأكثر من أربعين بحثا معظمها في الخليج العربي والدراسات الإسلامية - نائب رئيس جمعية الناشرين الإماراتيين .

Bibliotheca Alexandrina



1202618

العصر الأندلسي

عصر النهضة في الأندلس

الحياة الاقتصادية في إسبانيا الإسلامية

